معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
MAS

مشاكل المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين

نصر عطياني
سارة الحاج علي

2009

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

مشاكل المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين

نصر عطياني

سارة الحاج علي

2009

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ✧ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

إسماعيل الزبري (الرئيس)، غانية ملحيس (نائب الرئيس)، سامر خوري (أمين الصندوق)، غسان الخطيب (أمين السر)، نبيل قدومي، هبة حندوسة، جورج العبد، رجا الخالدي، رامي الحمد الله، رضوان شعبان، طاهر كنعان، لؤي شبانة، نعمان كنفاني (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2009 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 4/2987053، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@pal-econ.org

الصفحة الإلكترونية: http://www.mas.ps

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

مشاكل المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين

نصر عطياني

سارة الحاج علي

2009

مشاكل المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين

الباحث: نصر عطياني، مدير عام غرفة تجارة جنين، ومدرس الاقتصاد في جامعة القدس المفتوحة.
باحث مساعد: سارة الحاج علي، باحثة مساعدة في ماس.

المراجعة والتقييم: صلاح الدين العودة، مدير عام غرفة تجارة رام الله، ومحاضر في جامعة القدس.

التنسيق الفني: لينا عبد الله

التمويل: تم إنجاز هذه الدراسة بدعم من مركز بحوث التنمية الدولية–كندا IDRC

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2009
حقوق الطبع والنشر محفوظة© (ماس)

تقديـــــــم

حظيت المنشآت "الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة" باهتمـــام كبيـــر فـــي الـــسنوات الأخيرة في الأوساط الأكاديمية وفي أوساط صانعي قرارات الـــسياسات الاقتـــصادية. ومن بين العوامل التي عززت الاهتمام بهذه المنشآت ما حدث خلال الأزمة المالية التي أصابت دول جنوب شرق آسيا في 1997. إذ أدت الأزمة إلى انهيار عدد كبيـــر مـــن المنشآت الكبيرة في حين ظلت الصغيرة والمتوسطة في منأى عن الأزمة نسبياً.

وعلى الرغم من الدعاوي المحتملة والممكنة التي تكررت الإشارة إليها حـــول وجـــود علاقة قوية بين النمو، والتشغيل، والإبداع التقني والإداري، والمنافسة، وتخفيض الفقر من جهة وبين انتشار تلك المنشآت من جهة أخرى، إلا أن البرهنة على وجود علاقات سببية جلية بينهما ما تزال موضع جدل. ويعود جزء من إشكالية إثبات تلك العلاقة في الدول والمناطق المختلفة إلى الصعوبات الإحصائية، والى إشكالية وضع تعريف موحد للمنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن المشاكل المرتبطة بالتقنيـــات الإحصائية لقياس الارتباط وتحديد السببية. وعلى سبيل المثال، يعتبر الاتحاد الأوروبي أية شركة توظف أقل من 250 عاملاً على أنها بين المنشآت الصغيرة جداً والـــصغيرة والمتوسطة في حين يبلغ الرقم 500 عاملاً في الولايات المتحدة.

هناك ولاشك مزايا إيجابية متعددة للمنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة (أهمها إمكانية خلق فرص عمل كبيرة بكلفة رأس مال متدنية نسبياً، وتقدر بعض الدراسات أن كثافة التشغيل في تلك المنشآت في الهند تبلغ أربعة أضعاف مثيلاتهـــا فـــي المنـــشآت الكبيرة)، إلا أن هذه المنشآت عرضة أيضاً لمثالب لا يجوز إغفالها (مثل غياب خطـــط العمل الواضحة، وضعف الإدارة، ونقص رأس المال وصعوبة التمويل، والاســـتغلال المفرط للعمل وللعمل الأسري، الخ..).

تلعب المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة دوراً مركزياً وبالغ الأهمية في النشاط الاقتصادي في الدول النامية، وفي فلسطين أيضاً. ومن الملفت للنظر أنه على الرغم من سيطرة الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في إجمالي النشاط الاقتصادي والتشغيل في الدول النامية، إلا أن أعدادها بالنسبة إلى السكان أعلى في الدول المتقدمة (يسجل البنك الدولي وجود نحو 62 شركة لكل ألف نسمة في الدول المتقدمة مقابل 28 في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و4 فقط في جنوب آسيا). أي أن هناك ارتباطاً واضحاً بين عدد المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة ومستوى الدخل. وتجدر الإشارة إلى أن فلسطين لا تختلف عن الدول النامية أو الدول العربية المجاورة، حيث أن أكثر من 99% من المنشآت فيها هي منشآت صغيرة جداً وصغيرة ومتوسطة (توظف أقل من 20 عاملاً) وأن عدد هذه المنشآت لكل ألف نسمة يبلغ نحو 29 منشأة.

الأهمية الاقتصادية لهذه المنشآت، فضلاً عن ضرورات دراسة وتعريف المشكلات التي تعاني منها واقتراح استراتيجيات لتطويرها، كانت وراء قيام معهد ماس بوضع برنامج بحثي حول المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين. وفي إطار هذا المشروع تم إنجاز ثلاث دراسات أولها تتعلق بتعريف المشاكل التي تعاني منها هذه المنشآت ومحاولة وضع بعض الحلول لها، وثانيها حول البيئة القانونية التي تعمل تلك المنشآت في ظلها مع اقتراحات لتطوير تلك البيئة، وثالثها دراسة لتجارب الدول المختلفة في مجال صياغة السياسات ووضع برامج لدعم تلك المنشآت ومدى إمكانية استفادة فلسطين من تلك التجارب.

وأود هنا أن أعبر عن امتنان معهد ماس لمركز بحوث التنمية الدولية–كندا (IDRC) لتمويله هذا البرنامج البحثي.

نعمان كنفاني
المدير العام

المحتويـــــــات

1- مقدمـــــة **1**

1-1 أهمية الدراسة 2

1-2 أهداف الدراسة 3

1-3 منهجية الدراسة 4

1-4 محتوى الدراسة 5

2- تعريف المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة **7**

2-1 خصائص المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة 10

2-2 الدور الاقتصادي للمنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة 13

2-3 أهمية المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين 16

3- هيكل المنشآت الاقتصادية في فلسطين **19**

3-1 توزيع المنشآت حسب الكيان القانوني والموقع الجغرافي 21

3-2 توزيع المنشآت الاقتصادية حسب النشاط الاقتصادي 22

3-3 الأهمية النسبية للمنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الفلسطيني 26

3-3-1 القطاع الصناعي *26*

3-3-2 قطاع الخدمات *31*

3-3-3 قطاع الإنشاءات *34*

3-3-4 قطاع النقل والتخزين والاتصالات *37*

3-3-5 قطاع التجارة الداخلية *39*

4- السياسات العامة تجاه المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة **41**

4-1 المؤسسات الرسمية الداعمة والمساندة 41

4-1-1 وزارة الاقتصاد الوطني *41*

4-1-2 هيئة تشجيع الاستثمار *42*

4-1-3 مؤسسة المواصفات والمقاييس *43*

4-2 المؤسسات غير الرسمية الداعمة والمساندة 44
4-2-1 الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية 44
4-2-2 الاتحادات الصناعية التخصصية 45
4-2-3 مركز التجارة الفلسطيني/ بال- تريد 46
4-2-4 اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية 47
4-2-5 الغرف التجارية والصناعية والزراعية 48
4-2-6 مركز المؤسسات الصغيرة 49
4-2-7 صندوق التنمية الفلسطيني 50
4-2-8 المنظمات الأهلية وغير الحكومية 51
4-2-9 بنك الرفاه 52
4-2-10 الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة) 53
4-2-11 معهد الشراكة المجتمعية- جامعة بيت لحم 55

5- المشكلات التي تواجه المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين 57
5-1 المشاكل الخارجة عن إرادة المشروع 58
5-1-1 المشاكل ذات العلاقة بالسياسات والإجراءات الإسرائيلية 58
5-1-2 المشاكل ذات العلاقة القانونية والتشريعية 59
5-1-3 المشاكل ذات العلاقة بالبنية التحتية 60
5-1-4 المشاكل المتعلقة بالسياسة العامة 60
5-1-5 المشاكل المتعلقة بالتمويل 61
5-1-6 المشاكل ذات العلاقة بالسوق والتسويق 62
5-1-7 مشاكل ذات علاقة بالمهارات البشرية وسوق العمل 63
5-1-8 مشاكل ذات علاقة بالمؤسسات المساندة والداعمة 64
5-2 مشاكل ضمن أعمال المشروع (مشاكل داخلية) 65
5-2-1 مشاكل تتعلق بالإنتاج والإنتاجية 65
5-2-2 مشاكل تتعلق بالقدرة التنافسية 66

6- تأثير الإجراءات الإسرائيلية منذ العام 2000 على المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة 69
6-1 أثر الإجراءات الإسرائيلية على المنشآت 69
6-2 التوقعات المستقبلية 74

7- مقترحات لدعم المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين **77**
7-1 الدور المطلوب من مؤسسات القطاع العام 77
7-2 الدور المطلوب من المؤسسات المساندة والداعمة 80
7-3 الدور المطلوب من المنشآت 81
7-4 الدور المطلوب من معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس 83

المراجـــــع **85**

الملحق الإحصائي **89**

ملخص تنفيذي

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة (ص.ص.م) في الضفة الغربية وقطاع غزة، من حيث أهميتها في الاقتصاد الفلسطيني، والمشكلات والتحديات المشتركة التي تواجهها، والآثار التي واجهتها بسبب الإجراءات والسياسات الإسرائيلية وما نجم عنها من تحديات إضافية. وتبرز الدراسة خصائص ومميزات تلك المنشآت، وتتطرق إلى توزيعها حسب أنشطتها الاقتصادية والمناطق الجغرافية التي تتواجد فيها. وتختتم الدراسة باقتراح بعض التوصيات لحل المشكلات التي تعاني منها هذه المنشآت، وذلك من أجل المساهمة في تطويرها وتفعيل دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية.

تعريف المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة

اختلفت الدراسات التي ناقشت مفهوم المنشآت (ص.ص.م) والمعايير التي يمكن إتباعها في تعريف المنشأة الصغيرة، وذلك نظرا لاختلاف أهداف هذه الدراسات، والمناطق التي تجري فيها، ودرجة التقدم الصناعي والاقتصادي في الدولة التي تتم دراستها. وخلاصة القول، أنه لا يوجد تعريف محدد للمنشآت (ص.ص.م)، ولا يوجد اتفاق بين دول العالم المختلفة حول هذا التعريف، حيث أن المنشأة التي تعتبر صغيرة في بلد ما، قد يتم اعتبارها كبيرة في بلد آخر. وقد يحدث ذلك في داخل البلد الواحد، فقد يختلف تصنيف المنشأة حسب مرحلة النمو الاقتصادي، أو حسب النشاط الاقتصادي الذي تعمل فيه. لذلك، برزت عدة تعريفات لهذه المنشآت، حاولت جميعها تقريب وجهات النظر حول تلك المنشآت.

خصائص المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة

تمتاز المنشآت (ص.ص.م) في دول العالم المختلفة، بمجموعة من الخصائص التي تجعلها تحتل مرتبة متقدمة من الأهمية لدى الكثير من الدول. بل إن تلك المزايا، تجعل هذه المنشآت أكثر ملائمة لطبيعة النشاط الاقتصادي ذات العلاقات التشابكية مع

القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى. ومن تلك المزايا: سهولة تأسيسها، وغلبة الطابع العائلي عليها، واتسام إدارة هذه المنشآت بالبساطة، واستخدامها تكنولوجيا وتقنية إنتاج تقليدية غير معقدة مما يجعلها قادرة على خلق فرص عمل أكثر.

الدور الاقتصادي والاجتماعي للمنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة

تعتبر المنشآت (ص.ص.م) المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي في معظم دول العالم، ولا سيما في الأراضي الفلسطينية، وتتمتع تلك المنشآت بخصائص مميزة (مثل المرونة، القدرة على التكيف السريع، القدرة على الابتكار والتطوير)، وتعتبر العنصر الرئيسي في استيعاب العمالة والمحرك الفعلي للاستثمار والنمو الاقتصادي، ناهيك عما تتميز به هذه المنشآت من قدرات كامنة تدفع بالاقتصاد والمنافسة إلى الأمام. وتشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والتي استخدمتها الدراسة، أن 99% من المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية هي منشآت (ص.ص.م)، وتوظف الواحدة منها أقل من 20 عاملا. وعليه، فإن أهمية هذه المنشآت كبيرة، إذ تشكل المنشآت (ص.ص.م) العاملة في الأراضي الفلسطينية المكون الرئيسي للاقتصاد الفلسطيني، ومحور التنمية والتطور الاقتصادي الفلسطيني، غير أن هذه المنشآت تتسم بهياكل تقليدية. إذ لا زالت المنشآت الصناعية الصغيرة تعمل أساسا في مجال الصناعات الخفيفة وإنتاج السلع الاستهلاكية الأساسية، وبخاصة الأغذية والمشروبات والملابس والمنتجات اللافلزية ومنتجات المعادن والأثاث، ويقتصر تسويق معظم المنتجات الصناعية على السوق المحلي.

بلغ عدد المنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية في العام 2007 حوالي 132.8 ألف منشأة، يوجد 71% منها في الضفة الغربية، والباقي في قطاع غزة. وكما شكلت المنشآت العاملة منها نحو 88% من إجمالي عدد المنشآت (حوالي 116 ألف منشأة)، وتوزعت تلك المنشآت بين 82.8 ألف منشأة تعمل في الضفة الغربية و33.9 ألف منشأة في قطاع غزة. كما أظهرت البيانات أن المنشآت الاقتصادية العاملة في القطاع الخاص تشكل ما نسبته حوالي 91% من مجموع عدد المنشآت الاقتصادية العاملة، في

حين شكلت منشآت الحكومة المركزية ما نسبته 5% من إجمالي المنشآت، وشكلت منشآت القطاعات الأهلية 3%.

وعند النظر إلى توزيع المنشآت الاقتصادية حسب حجم العمالة، فإننا نلاحظ أن ما نسبته 90% من المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والمؤسسات الحكومية يعمل فيها 4 مشتغلين فأقل، في حين أن 7% من المنشآت يعمل فيها ما بين 5–9 عمال، بينما 2% من المنشآت يعمل فيها ما بين 10–19 عاملا.

توزيع المنشآت حسب الكيان القانوني والموقع الجغرافي

تشير البيانات المتوفرة حول المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى أن أغلبية تلك المنشآت هي منشآت عائلية أو فردية، حيث بلغت نسبة هذه المنشآت 92% من إجمالي عدد المنشآت، وأن 71% من المنشآت الفردية والعائلية تعمل في الضفة الغربية، في حين أن 29% من تلك المنشآت تعمل في قطاع غزة.

وعلى مستوى المحافظات الفلسطينية، شكلت نسبة المنشآت العائلية والفردية في محافظة الخليل أعلى نسبة على مستوى الضفة الغربية، حيث بلغت نسبتها 21%، تليها محافظة نابلس 18%، ثم محافظة جنين 15%. أما في قطاع غزة، فقد شكلت المنشآت العائلية والفردية العاملة في محافظة غزة أعلى نسبة، حيث بلغت 41%، يليها محافظة خانيونس وفيها ما نسبته 18% من مجموع هذه المنشآت في القطاع. وتشير البيانات إلى أن النسبة الأكبر من المنشآت العاملة تركزت في نشاط تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات حيث بلغت تلك النسبة حوالي 54%، يليها المنشآت العاملة في القطاع الصناعي والتي بلغت نسبتها حوالي 15%.

المشكلات التي تواجه المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين

بذلت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قيامها جهودا كبيرة لتشجيع الاستثمار والبيئة الاستثمارية في فلسطين، حيث أسست بعض الدوائر والهيئات ذات العلاقة وأصدرت العديد من القوانين الاقتصادية الهامة، وباشرت بتحسين خدمات البنية التحتية، ووقعت

العديد من الاتفاقيات التجارية التفضيلية مع عدد من الدول، وشجعت تأسيس الاتحادات والهيئات التمثيلية للقطاع الخاص الفلسطيني. ولكن الاهتمام لم يوجه صوب المنشآت (ص.ص.م)، مما جعل استفادة هذه المنشآت من تلك السياسات والإجراءات قليلة.

وأدت السياسات والإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى قمع انتفاضة الأقصى الفلسطينية إلى إلحاق خسائر فادحة بالاقتصاد الفلسطيني بكافة قطاعاته المختلفة، حيث تأثر قطاع الأعمال الفلسطيني بشقيه الصغير والكبير بتلك السياسات، حيث أدى ذلك إلى ضعف قدرته التنافسية وإغلاق آلاف الورش والمحلات التجارية. وتحولت منشآت كبيرة إلى متوسطة، ومتوسطة إلى صغيرة، وصغيرة إلى الصغيرة جداً. وللتدليل على ذلك، فقد انخفض معدل عدد العاملين في القطاع الصناعي من 4.84 عاملاً للمنشأة عام 1999، إلى 4.22 عامل للمنشأة عام 2004. وأشارت البيانات إلى أن هناك حوالي 3,650 منشأة اقتصادية مغلقة نهائيا في الأراضي الفلسطينية في العام 2007، يوجد منها 77% في الضفة الغربية، والباقي في قطاع غزة

وأدى غياب البيئة القانونية والتشريعية المنظمة لعمل المنشآت (ص.ص.م)، وعدم وجود قانون يعترف بها إلى عدم وضوح الرؤية تجاهها، وعدم وجود تعريف محدد لها، وعدم وجود نظام إحصائي لتتبع عمل تلك المنشآت ومراقبتها. كما تعاني المنشآت (ص.ص.م) العاملة في الأراضي الفلسطينية من تدني نسبة التمويل المقدم لها، حيث تواجه تلك المنشآت تحديات مالية تؤثر في كثير من الأحيان على توسع أنشطتها، وزيادة رأس مالها وإنتاجها. وتعاني المنشآت (ص.ص.م) من ضعف الخبرة التسويقية للمنتجين. وتزداد أهمية هذه المشكلة في أسواق التصدير التي تتطلب قنوات توزيعية كفؤة تعمل على عرض المنتجات للمستخدم بشكل مباشر. ناهيك عن صغر حجم السوق المحلي.

كما يعتبر تدني الخبرة والمهارة لدى العاملين في المنشآت (ص.ص.م) من أهم المشاكل التي تواجهها تلك المنشآت، حيث ينعكس ذلك سلبا على الإنتاج والإنتاجية التي تلعب دورا هاما في تعزيز القدرة التنافسية. وأشارت البيانات المتوفرة إلى تدني نسبة

مساهمة المنشآت الصغيرة جداً في الإنتاج، وتدني الإنتاجية مقارنة مع المنشآت الأخرى. كما تعاني المنشآت (ص.ص.م) من تدني مساهمتها في القيمة المضافة على الرغم من ارتفاع عددها من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية، وعدد العاملين فيها أيضا، إلا أن مساهمة تلك المنشآت في القيمة المضافة لا زالت قليلة، خاصة في حالة المنشآت الصغيرة جداً. وتمتاز غالبية المنشآت التجارية العاملة في الأراضي الفلسطينية بضعف قدرتها التنافسية، مما أجبر الكثير منها على الخروج من السوق.

مقترحات لدعم المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين

بالاعتماد على نتائج الدراسة، يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات، التي تم تقسيمها إلى أربع مجموعات رئيسية.

الدور المطلوب من مؤسسات القطاع العام

بالرغم من الدور الاقتصادي والاجتماعي للمنشآت (ص.ص.م)، إلاّ أنها لا تحظى بمعاملة تفضيلية خاصة تميزها عن بقية المنشآت الاقتصادية الأخرى، سواء من النواحي المادية أو الإجرائية. وتكمن المهمة الأساسية المطلوبة من مؤسسات القطاع العام المساهمة الفاعلة في تطوير المنشآت (ص.ص.م) من خلال توفير البيئة القانونية والتشريعية، وتحديد تعريف واضح لها. وفي هذا الإطار يمكن إنشاء حاضنات أعمال، وتهيئة البيئة المناسبة للمساعدة على نمو وتطور المنشآت (ص.ص.م)، وإنشاء وتأسيس صندوق لتمويل المنشآت (ص.ص.م)، وتشجيع المنشآت (ص.ص.م) على الاتجاه للتصدير، وإنشاء المناطق الصناعية الداخلية والمجمعات الصناعية، وتطوير سياسات ترخيص المنشآت (ص.ص.م)، وتعزيز البيئة القانونية والتشريعية.

الدور المطلوب من المؤسسات المساندة والداعمة

لا بد من العمل المشترك بين مؤسسات القطاعين العام والخاص، إضافة إلى المنظمات الأهلية وغير الحكومية، من أجل تحقيق الأهداف المشتركة المتعلقة بالمنشآت (ص.ص.م)، ولا بد من الإشارة هنا إلى تطوير مهام وصلاحيات الغرف التجارية والصناعية، والاتحادات الصناعية والتخصصية، بحيث تستطيع هذه المؤسسات تأدية

الواجبات المنوطة بها، وتقديم الدعم اللازم للمنشآت (ص.ص.م) ومساعدتها في حل مشكلاتها وتزويدها بحاجاتها من المعلومات والخبرات والاستشارات، خاصة في مسائل النوعية واستراتيجيات التصنيع واستخدام التكنولوجيا. كما أنه لا بد من ربط تلك المؤسسات بالمراكز البحثية والجامعات للمساعدة في تحسين قدرات لتلك المنشآت.

الدور المطلوب من المنشآت (ص.ص.م)

ينبغي أن تركز المنشآت (ص.ص.م) جهدها الرئيسي على العمل لتطوير قدراتها في مجالات الإنتاج، وضبط الجودة والمخاطر بحيث تستطيع إنتاج السلع والخدمات الجيدة وبتكلفة معقولة تمكنها من المنافسة محلياً وعالمياً. كما ينبغي العمل على تطوير قدرات ومهارات العاملين فيها، والعمل على تطوير مهارات الإنتاج بما في ذلك مهارات تقدير حجم العمل المطلوب وضبط التكاليف، والسعي لخلق علاقات وثيقة مع بعض المنشآت والشركات الخارجية من خلال التحالفات للحصول على تراخيص الإنتاج، التسويق والتوزيع والتعاون الفني، وعقود الإنتاج لصالح الشركات العالمية، وتفعيل أنشطة المشاركة في المعارض التجارية خاصة الإقليمية والعالمية لما لها من تأثير إيجابي على المنشآت (ص.ص.م).

الدور المطلوب من معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني– ماس

انطلاقاً من الدور الذي يلعبه معهد ماس في تسليط الضوء على القضايا الاقتصادية الهامّة، وبناء على جملة المشاكل والتحديات المشتركة التي تواجه المنشآت (ص.ص.م) في الضفة الغربية وقطاع غزة، يمكن اقتراح الدراسات المستقبلية التالية: دور مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني في تنمية المنشآت (ص.ص.م)، وسبل تمويل المنشآت (ص.ص.م) في الأراضي الفلسطيني، ودور التأهيل والتدريب في تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت (ص.ص.م) في الضفة الغربية وقطاع غزة، ودور تكنولوجياً حاضنات الأعمال في تطوير المنشآت (ص.ص.م)، ودور التسويق في تأهيل المنشآت الفلسطينية (ص.ص.م) في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي.

1- مقدمـــــة

تلعب المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة (ص.ص.م) دوراً كبيراً في كثير من الاقتصادات العالمية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وتظهر أهمية هذه المنشآت في أنها تشكل النسبة الأكبر من المنشآت الاقتصادية العاملة في هذه الدول، كما أن هنالك إجماعاً على أن تلك المنشآت تشكل مصدراً أساسياً من مصادر النمو الاقتصادي، حيث أنها تشكل القاعدة التي تنبثق منها المؤسسات الاقتصادية الكبيرة (العابدين، 2004). وفي فلسطين، ينظر إلى تلك المنشآت على أنها القوة الكامنة للتطور الصناعي والنمو الاقتصادي (نصر، 1997)، وتكمن تلك القوة من خلال مساهمة تلك المنشآت في خلق فرص عمل وتوليد الدخل للكثير من الأسر والأفراد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالتالي، فإن استمرارية هذه المنشآت ونموها يشكل ضرورة ملحة لسد حاجات البلد الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من أهمية الدور الذي تلعبه المنشآت (ص.ص.م) في المجتمعات، إلا أنها لا زالت تواجه الكثير من المشاكل المشتركة والتحديات التي تعترض نموها وتقدمها. وتشير البيانات المتوفرة والصادرة عن أكثر من جهة، أن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد صغير (بحجمه ومنشآته)، فتشير تلك البيانات أن النسبة الأكبر من المؤسسات والمنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية هي منشآت (ص.ص.م)، وبالتحديد، فقد شكلت تلك المنشآت 99% من إجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008 أ).

ويأتي إعداد الدراسة الحالية للتعرف على واقع هذه المنشآت ودورها الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية والمشاكل المشتركة التي تواجهها، ودراسة سبل إنجاح مثل هذه المنشآت عن طريق تحسين وتعزيز دورها في عملية البناء الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني.

1-1 أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة الحالية كونها تركز على دراسة المشاكل المشتركة التي تواجهها المنشآت (ص.ص.م) في فلسطين، خاصة أن هذه المنشآت تشكل الغالبية العظمى من المنشآت في الاقتصاد الفلسطيني. لا شك أن التعرف على هذه المنشآت واستعراض بعض المؤشرات المتعلقة بها، والتعرف على ظروف العمل والتشغيل فيها، وعلى أدائها الاقتصادي، إضافة إلى تلمس بعض المشاكل والصعوبات التي تواجهها واقتراح بعض الحلول لها، سيفيد في تحسين أدائها واتخاذ القرارات السليمة والصحيحة التي تساعد في تنميتها، وفي زيادة دورها المحوري في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عن طريق زيادة قدرتها الاستيعابية للعمالة ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى مساهمتها في تحسين الميزان التجاري الفلسطيني من خلال زيادة مساهمتها في زيادة الصادرات وتقليل المستوردات من جهة أخرى.

تركز الدراسة على المشاكل والتحديات المشتركة التي تواجه المنشآت (ص.ص.م) في الأراضي الفلسطينية، ودراسة تلك المنشآت على مستوى القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة. ومن الجدير ذكره، أن هناك دراستين حديثتين ناقشتا المنشآت (ص.ص.م)، الأولى أعدها البنك الدولي 2007 وناقشت موضوع تقييم المناخ الاستثماري في الضفة الغربية وقطاع غزة وفتح الآفاق أمام استثمارات القطاع الخاص، والثانية أعدها مكحول 2005 لمركز بيسان للبحوث حول منشآت الأعمال الصغيرة في شمال فلسطين: الواقع والاحتياجات. ويشار إلى أن الدراستين محدودتان، كونها لم تتطرقا إلى المنشآت الصغيرة على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل عام، واكتفتا بدراسة بعض الأنشطة الاقتصادية[1]، ويمكن استخدام هاتين الدراستين كنقطة انطلاق في دراسة المشاكل والتحديات التي تواجه المنشآت (ص.ص.م).

[1] ركزت دراسة مكحول على أربع صناعات صغيرة ومتوسطة في شمال الضفة الغربية، هي: النجارة، الأثاث، ميكانيك السيارات، والصناعات الغذائية باستثناء المخابز، في حين ركزت دراسة البنك الدولي على البيئة الاستثمارية للقطاع الخاص بشكل عام.

وتشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية بشكل عام بلغ حوالي 116 ألفا، يعمل نحو 70.9% منها في الضفة الغربية، بينما يعمل الباقي في قطاع غزة. وبلغت نسبة المنشآت العاملة في القطاع الخاص 90.6% من إجمالي تلك المنشآت (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008 أ). أما منشآت الحكومة المركزية (الوزارات والهيئات)، فقد شكلت ما نسبته حوالي 4.9%، وشكلت المنشآت العاملة في القطاع الأهلي ما نسبته 3.3%، أما النسبة المتبقية والبالغة 1.2% فقد توزعت على الشركات الحكومية (الشركات التي تتبع الحكومة) والسلطات المحلية ووكالة الغوث والهيئات الدولية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008 أ).

وقد أظهرت نتائج المسوحات التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن 97% من تلك المنشآت توظف أقل من 9 عمال، وأن 99% من تلك المشآت توظف أقل من 20 عاملاً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008 أ). ويفرض وجود نسبة مرتفعة من المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية كمنشآت (ص.ص.م) مجموعة من الضرورات الملحّة التي تتطلب البحث عن مجموعة من السياسات والإجراءات التي يمكن وضعها أمام صانعي القرار الفلسطيني تخدم تعزيز وتنمية الدور الاقتصادي لتلك المنشآت وتذليل المشكلات والتحديات التي تواجهها.

بالإضافة إلى كل ذلك، فإن معرفة توزيع المنشآت (ص.ص.م) العاملة في الأراضي الفلسطينية سواء من الناحية الجغرافية (على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي بعض الأحيان على مستوى المحافظات) أو من الناحية القطاعية يساعد في رسم سياسات تنموية أكثر وضوحاً تجاه هذه المنشآت، لتكون قابلة للتطبيق على أرض الواقع بهدف تحسين وتعزيز الدور الاقتصادي لها.

1-2 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المنشآت (ص.ص.م) والتعرف إلى خصائصها وميزاتها، إضافة إلى توزيعها الجغرافي، والتعرف على أهميتها النسبية في

الاقتصاد الفلسطيني واستعراض المشاكل والصعوبات التي تواجه تلك المنشآت. كما تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء بشكل أوسع على المنشآت (م ص م) العاملة في الأراضي الفلسطينية من خلال الاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول المنشآت الاقتصادية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعلى المستوى الجغرافي، وحسب الأنشطة الاقتصادية وفئات حجم العمالة. ويفيد هذا التوزيع في التعرف بصورة أكثر على أهمية المنشآت (ص.ص.م) في الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وأهميتها على المستوى القطاعي للأنشطة الاقتصادية بشكل خاص.

وفي النهاية، تعمل الدراسة على تقديم بعض المقترحات والحلول والتوصيات التي يمكن أن تؤدي إلى تحسّن أداء هذه المنشآت، وتساعد في حل مشكلاتها وتحسين قدرتها التنافسية.

1-3 منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، تم اللجوء إلى استخدام المصادر الأولية والثانوية للبيانات والمعلومات. وتمثلت البيانات الأولية بإجراء بعض المقابلات الشخصية مع بعض المسؤولين في المؤسسات الداعمة والمساندة للتعرف على توجهاتهم المستقبلية تجاه المنشآت (ص.ص.م).

وتمثلت المصادر الثانوية في البيانات المتوفرة في التقارير والنشرات الصادرة عن الجهات والمؤسسات الرسمية[2]، خاصة تلك الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية.

[2] مثل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الاقتصاد الوطني، هيئة تشجيع الاستثمار، المؤسسات التمثيلية للقطاع الخاص وغيرها.

كما تم مراجعة الدراسات والأبحاث السابقة ذات العلاقة والتي تدرس مواضيع تتعلق بالمنشآت (ص.ص.م)، خاصة تلك التي تستعرض خصائص ومميزات هذه المنشآت.

1-4 محتوى الدراسة

تتكون الدراسة من سبعة فصول. يستعرض الفصل الأول، الحالي، مقدمة توضح الدراسة وأهميتها وأهدافها، إضافة إلى المنهجية المتبعة في إعدادها. ويتطرق الفصل الثاني إلى المنشآت (ص.ص.م) من حيث مفهومها وتعريفها، إضافة إلى أهميتها ودورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، وفي فلسطين بشكل خاص. ويركز الفصل الثالث من الدراسة على هيكل المنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى توزيعاتها المختلفة حسب الكيان القانوني، والجغرافي، والنشاط الاقتصادي، كما يحاول هذا الفصل العمل على تشخيص واقع المنشآت (ص.ص.م) في فلسطين.

وتم تخصيص الفصل الرابع لاستعراض بعض السياسات العامة تجاه المنشآت (ص.ص.م)، كما يستعرض هذا الفصل دور بعض المؤسسات المساندة والداعمة للمنشآت (ص.ص.م) في فلسطين. ويحلل الفصل الخامس أهم المشاكل والتحديات التي تواجه المنشآت (ص.ص.م) في الأراضي الفلسطينية، ويستعرض الفصل السادس من الدراسة إلى الآثار الناجمة عن الإجراءات الإسرائيلية منذ أيلول 2000 على تلك المنشآت. أما الفصل السابع والأخير، فيشتمل المقترحات والتوصيات التي نعتقد أنها يمكن أن تساهم في تحسين وتعزيز الدور الاقتصادي للمنشآت (ص.ص.م) في الأراضي الفلسطينية.

2- تعريف المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة

تعددت الدراسات التي ناقشت مفهوم المنشآت (ص.ص.م) خاصة من حيث المعايير التي يمكن إتباعها في تعريفها. ونتيجة لذلك، ظهرت العديد من الاختلافات حول التعريف والمعايير المستخدمة في ذلك. ويمكن أن تعزى تلك الاختلافات لاختلاف أهداف تلك الدراسات، والمناطق التي تجرى فيها، خاصة درجة التقدم الصناعي والاقتصادي في الدولة موضوع الدراسة. فقد اختلفت التعريفات حسب المعيار المستخدم في تحديد المنشأة الصغيرة، مما أدى إلى وجود أكثر من ستين تعريفاً للمنشآت (ص.ص.م). فبينما تهتم نقابات العمال، على سبيل المثال، بعدد العاملين، نجد أن الشركات التجارية تهتم بحجم المبيعات، وأن الشركات الصناعية تهتم بالقدرة الإنتاجية وحجم الإنتاج.

وخلاصة القول، أنه لا يوجد تعريف محدد للمنشآت (ص.ص.م)، ولا يوجد اتفاق بين دول العالم المختلفة حول هذا التعريف، حيث أن المنشأة التي تعتبر صغيرة في بلد ما، قد يتم اعتبارها كبيرة في بلد آخر. وقد يحدث ذلك في داخل البلد الواحد، فالمنشأة التي تصنف على أنها كبيرة في مرحلة معينة من البناء الاقتصادي، قد تصبح صغيرة في مرحلة لاحقة. وقد نتج عن ذلك اختلاف بين الاقتصاديين في تحديد مفهوم واضح ودقيق للمنشآت (ص.ص.م). وكما يمكن اعتبار منشأة على أنها صغيرة لأنها تعمل في نشاط معين، بينما تعتبر أخرى من نفس الحجم على أنها كبيرة كونها تعمل في نشاط آخر. لذلك، فقد برزت عدة تعريفات للمنشآت (ص.ص.م)، حاولت جميعها التقريب بين وجهات النظر حول تلك المنشآت.

وللوصول إلى تعريف المنشأة الصغيرة، يمكن اللجوء إلى أكثر من مقياس كمي كالتشغيل أو المبيعات أو قيمة الموجودات أو القيمة المضافة. إلا أن الباحث يمكن أن يواجه بعض الإشكاليات عند استخدام هذه التعريفات، فمعيار التوظيف والاستخدام، يهمل بقية عناصر الإنتاج الأخرى خاصة رأس المال والتكنولوجياً المستخدمة. كما أن

استخدام رأس المال، يهمل أيضاً كمية ونوعية بقية عناصر الإنتاج. أما بالنسبة لاستخدام المبيعات، فإنها لا تعكس حجم النشاطات الإنتاجية التي تقوم بها المنشأة والتي قد تكون عبارة عن عمليات بسيطة جداً كالتعبئة والتغليف. وبناء على هذه المقاييس، فقد تصنف منشأة ما كمنشأة كبيرة في مبيعاتها، لكنها تعتبر صغيرة من حيث التشغيل، وقد تصنف أخرى كبيرة حسب موجوداتها، ولكنها تعتبر صغيرة من حيث حجم مبيعاتها (مكحول، 2005).

ويعتبر مقياس القيمة المضافة من أفضل المقاييس من الناحية النظرية كونه يتفادى المشاكل السابقة الذكر، ولكنه يتأثر بتقلبات الأسعار كونها إحدى المقاييس النقدية، كما أنه قد يهمل الخصائص النوعية التي تميز المنشآت الصغيرة عن المنشآت الكبيرة، وذلك بسبب تقلبات الأسعار وتأثير ذلك على المبيعات والموجودات، مما يتطلب إعادة تقييمها عند قياس التغيرات الحقيقية في حجم المنشأة (مكحول، 2005).

ولتجنب الوقوع في الكثير من عيوب المقاييس الكمية، فقد تم استحداث تعريف مبسط وواضح للمنشأة الصغيرة، حيث تم تعريفها على أنها تلك المنشأة التي يديرها أصحابها، وتحمل الطابع الشخصي، وتعتمد على السوق المحلي، ولها مساهمة صغيرة نسبياً في النشاط الاقتصادي الذي تعمل فيه، وتعتمد في مصادر تمويلها على المصادر الداخلية (مكحول، 2005). وكما عرفها بعض الاقتصاديين على أنها تلك المنشآت ذات العدد المحدود من العمال ورأس المال، إضافة لإدارتها المستقلة واعتمادها على تكنولوجياً وتقنية إنتاج بسيطة وتقليدية (العابدين، 2004).

وعلى الرغم من وجود هذه الاختلافات حول التعريف، إلا أن هناك عنصرين أساسيين قد تم الاهتمام بهما كثيرا، هما: الأيدي العاملة ورأس المال. ونورد هنا بعض التعريفات التي استخدمتها بعض المؤسسات والدول المختلفة للمؤسسات الصغيرة وذلك اعتماداً على عنصري العمل ورأس المال[3].

[3] للاطلاع على المزيد من التعريفات للمشاريع (ص.ص.م)، يمكن الاطلاع على الدراسات التالية. (مهنا وأبو بكر، 2001؛ مكحول، 2005؛ الملتقى العربي الأول لدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، 1998؛ ناصر، 1999):

- في الولايات المتحدة الأمريكية، عرّفت المنشآت الصغيرة بأنها تلك المنشآت التي توظف أقل من 500 عاملا.
- البنك الدولي، يعرف المنشآت الصغيرة على أنها تلك المنشآت التي توظف أقل من 50 عاملاً في الدول النامية وأقل من 500 عاملاً في الدول المتقدمة.
- في الدول العربية، تم تقسيم الصناعات (ص.ص.م) على أساس حجم النشاط الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على ما ورد في اجتماع الخبراء العرب المختصين والذي عقد في دمشق عام 1993 برعاية الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، حيث ظهرت الصناعات التالية:

  - الصناعات الصغيرة جداً (Micro) وهي عبارة عن تلك الصناعات التي توظف خمسة عاملين فأقل وتستثمر أقل من خمسة آلاف دولار أمريكي لا تشمل الأبنية والعقارات.
  - الصناعات الصغيرة (Small) وهي التي تشغل ما بين 6-15 عاملاً وتستثمر أقل من 15 ألف دولار أمريكي لا تشمل الأبنية والعقارات.
  - الصناعات المتوسطة (Medium) وهي تلك الصناعات التي تستخدم ما بين 16-25 عاملاً وتستثمر ما بين 15-25 ألف دولار أمريكي عدا الأبنية والعقارات.

- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، عرفت المنشآت الصغيرة بأنها تلك المنشآت التي يختص فيها شخص واحد بالنواحي المالية والإدارية، ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10-50 عاملا.
- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، عرفت المنشآت الصغيرة جداً بأنها تلك المنشآت التي تشغل أقل من عشر عمال.
- الاتحاد الأوروبي، اعتمد في تعريف المنشآت (ص.ص.م) على عدد العمال حيث ظهرت ثلاثة أنواع من المنشآت، هي:

  - المنشآت الصغيرة جداً وهي تلك التي تستخدم أقل من تسعة عمال.

- المنشآت الصغيرة وهي تلك التي توظف ما بين 10–99 عاملا.
- المنشآت المتوسطة وهي تلك المنشآت التي تشغل ما بين 100–499 عاملا.

✧ المملكة العربية السعودية، عرفت المنشآت الصغيرة على أنها تلك المنشآت التي توظف ما بين 50–200 عاملاً وتستثمر ما مقداره 4.5–13.5 مليون دولار أمريكي.

أخيرا، فإننا نلاحظ تعدد التعريفات الخاصة بالمنشآت (ص.ص.م) بتعدد وجهات النظر الأكاديمية والعملية والبحثية، مما جعل من الصعوبة الاتفاق على تعريف واحد للمنشأة الصغيرة. إلا أننا، ولأغراض هذه الدراسة وتحقيق أهدافها، سنقوم بتحديد مفهوم المنشأة الصغيرة جداً على أنها تلك التي توظف أربعة عمال فأقل، والمنشآت الصغيرة تلك التي توظف ما بين 5– 9 عمال، أما المنشآت المتوسطة فهي التي تشغل ما بين 10– 19 عاملا. ولا بد من التأكيد على أن هذا التقسيم جاء ليخدم أهداف الدراسة فقط، ولغرض تحليل واقع المنشآت (ص.ص.م) في الأراضي الفلسطينية، مما يعني أن باحثاً آخر قد يعتمد تعريفاً مختلفاً لهذه لكل مجموعة من هذه المنشآت.

من ناحية أخرى، لا بد من الإشارة إلى أن اعتماد التصنيف السابق للمشاريع حسب معيار العمالة، جاء بسبب سيطرة تلك المنشآت على الاقتصاد الفلسطيني، حيث شكلت تلك المنشآت ما نسبته 99% من المنشآت الاقتصادية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن جهة أخرى، فإن استخدام هذا المعيار قد جاء أيضاً بسبب عدم اعتماد تعريف موحد للمنشآت (ص.ص.م) في الأراضي الفلسطينية.

2–1 خصائص المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة

تمتاز منشآت الأعمال (ص.ص.م) في دول العالم المختلفة، بمجموعة من الخصائص والمزايا تجعلها تحتل مرتبة متقدمة من الأهمية في كثير من الدول. بل إن تلك المزايا، تجعل هذه المنشآت أكثر ملائمة لطبيعة النشاط الاقتصادي ذات العلاقات التشابكية مع

القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى. وهذا ما يجعل الاهتمام بتلك المنشآت وتنميتها وتطويرها من أولويات التنمية الاقتصادية، ويمكن إجمال خصائص ومزايا المنشآت (ص.ص.م) بشكل عام، بما يلي (العابدين، 2004؛ يعقوبي، 2006):

- ✧ تمتاز هذه المنشآت بسهولة تأسيسها؛ وذلك نظراً لانخفاض قيمة رأس المال المطلوب للاستثمار، حيث أنها لا تحتاج إلى أموال أو استثمارات كبيرة، وهذا يعني أنها في معظم الأحيان لا تحتاج أيضاً إلى قروض مالية وما يترتب عليها من التزامات وضمانات من جهة، ومخاطر وتخوفات من جهة أخرى. كما تلعب هذه المنشآت دوراً فاعلاً في تشغيل مدخرات الأفراد وتشغيلها في المنشآت الإنتاجية، وبالتالي توسيع دائرة الاستثمار وزيادة الأنشطة الاقتصادية الداعمة للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. أخيرا، لابد من التأكيد على أن هذه المنشآت تمتاز بانخفاض النفقات التأسيسية والإدارية اللازمة للبدء في المشروع، مما ينعكس بالإيجاب على أرباح المنشأة من جهة، وعلى تطويرها ونموها من جهة أخرى.
- ✧ يغلب الطابع العائلي أو الفردي على هذه المنشآت؛ حيث أن غالبية المنشآت (ص.ص.م) يمتلكها شخص واحد أو عائلة، مما يجعل إدارتها مستقلة ومرنة، وهذا يؤدي إلى اهتمام أكبر من قبل مالكيها لتحقيق نجاحات أكبر لها. ويعني كل ذلك، أن التخطيط والتنظيم والإدارة في تلك المنشآت تمتاز بالبساطة والوضوح والبعد عن التعقيدات البيروقراطية والروتين المعقد، كما هو الحال في المنشآت الكبيرة التي تخضع لإدارات عليا ومجالس إدارة.
- ✧ إن اتسام إدارة هذه المنشآت بالبساطة وعدم التعقيد واقتصارها على عدد محدود جداً من الأشخاص يعمل على تقليل التكاليف والنفقات الإدارية وأجور العاملين. وينعكس هذا بشكل إيجابي على خلق ميزة تنافسية سعرية لمنتجات هذه المنشآت، حيث يمكن بيعها على أسعار أقل نسبياً من تلك السائدة في السوق.
- ✧ تستخدم المنشآت (ص.ص.م) تكنولوجياً وتقنية إنتاج تقليدية وغير معقدة مما يجعلها قادرة على خلق فرص عمل أكثر، الأمر الذي يضفي عليها صفة منشآت ذات كثافة عمالية (Labor Intensive). ومن ناحية أخرى، فإن طبيعة تلك المنشآت تخلق نوعاً من العلاقات الأسرية بين العاملين وأصحاب العمل بسبب

قرب العلاقة في العمل وابتعاده عن البيروقراطية المعقدة، مما يترتب عليه أن يصبح جو العمل أشبه بالجو العائلي في كثير من الأحيان. ويفسح هذا مجالاً أمام العاملين بالتدرج في المهارات والمستويات الإدارية في المنشأة.

- القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة؛ نظراً لصغر حجم المنشآت (ص.ص.م) واستخدامها لتكنولوجياً بسيطة وعدد قليل من العمال، فإنه يسهل عليها التأقلم مع المتغيرات والظروف المحلية والإقليمية والدولية. ويعني هذا أنها تمتاز عن المنشآت الكبيرة بتجاوزها لكثير من التقلبات والأزمات الاقتصادية التي قد تحدث أو من المتوقع حدوثها، حيث يكون من السهل عليها تغيير خططها وسياستها الإنتاجية والتسويقية، إضافة إلى سياساتها تجاه عمالها. كما أنها تكون قادرة على دراسة الأوضاع والظروف السائدة في الأسواق مما يعطيها مرونة وقدرة على مراقبة تلك الأسواق خاصة في مجال تغير أذواق المستهلكين تجاه السلع والخدمات التي تقدمها. ومما لاشك فيه، أن هذه المنشآت، ونتيجة لأكثر من ميزة تمتاز بها كالمرونة والقدرة على التأقلم مع البيئة المحيطة، يجعل من السهل عليها التحول إلى السيولة دون حدوث خسائر كبيرة وفي مدة زمنية قصيرة مقارنة مع المنشآت الكبيرة.
- تعتبر المنشآت (ص.ص.م) مركز تدريب ذاتي؛ وذلك بسبب أن صاحب ومالك المنشأة (ص.ص.م) يقوم بأعمال كثيرة في المنشأة ويمارسها باستمرار، مما يولد لديه الخبرة والكفاءة في شتى المجالات خاصة التمويلية والتسويقية والتقنية. ويؤدي هذا الأمر إلى إيجاد قيادات إدارية واستثمارية قادرة ومؤهلة ولديها الخبرة والكفاءة لقيادة عمليات استثمار كبيرة في المستقبل تفوق حجم مؤسساتهم الصغيرة، لذلك تعتبر المنشآت (ص.ص.م) ركيزة أساسية لبناء المنشآت الكبيرة وتطويرها.
- نظراً لتميز المنشآت (ص.ص.م) بالتخصص في العمل والإنتاج، فإن هذا الأمر ينعكس بالإيجاب وبشكل جيد على نوعية وجودة منتجاتها، وذلك بسبب وجود عنصر المهارة لدى العاملين من جهة، وقدرة تلك المنشآت على دراسة أذواق المستهلكين وتلبية رغباتهم من جهة أخرى.

- ✧ تمتاز المنشآت (ص.ص.م) وفي كل دول العالم بأنها تأخذ في كثير من الأحيان الطابع المحلي؛ وذلك نظراً لانتشارها الواسع والكبير داخل البلد الواحد، وحتى داخل القطاعات الاقتصادية في البلد، وهذا يجعلها تلبي حاجات ورغبات المستهلك النهائي والمستهلك الوسيط المحلي نظراً لقربها وعلاقتها المباشرة معهم.
- ✧ تعمل المنشآت (ص.ص.م) كوسيلة لانتشار التوطن الصناعي جغرافيا؛ وذلك كنتيجة لصغر حجم تلك المنشآت، مما يسهل إقامتها بالقرب من المناطق الحضرية والمناطق التي توجد فيها المدخلات الصناعية، ويعمل هذا الأمر على تشجيع إقامة صناعات أخرى وامتداد تلك الصناعات. ويؤدي كل ذلك إلى إقامة المنشآت الصناعية الجديدة، وبالتالي توسيع رقعة التنمية الصناعية في البلد.

2-2 الدور الاقتصادي للمنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة

تعتبر المنشآت (ص.ص.م) المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي في معظم بلدان العالم، ولا سيما في الأراضي الفلسطينية، حيث تتمتع تلك المنشآت بسمات وخصوصيات مميزة (مثل المرونة، القدرة على التغير السريع، القدرة على الابتكار والتطوير)، وتعتبر العنصر الرئيسي في استيعاب العمالة، وتجعلها الموظف الأول في الاقتصاد والمحرك الفعلي للاستثمار والنمو الاقتصادي، ناهيك عما تتميز به تلك المنشآت من قدرات كامنة تدفع بالاقتصاد والمنافسة إلى الأمام.

تلعب المنشآت (ص.ص.م) دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية لا يقل أهمية عن ذلك الدور الذي تلعبه المنشآت الكبيرة، حيث أن لكل نوع من تلك المنشآت سماته ومميزاته التي تجعل منه عنصراً هاماً في الحياة الاقتصادية. وتبرز أهمية المنشآت (ص.ص.م) في فلسطين بشكل كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث أنها تشكل 99% من المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية. وسيتم التركيز على هذا الموضوع في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة.

وفي هذا الجزء من الفصل، سوف نتعرض إلى دور المنشآت (ص.ص.م) في عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام، حيث تساهم تلك المنشآت بشكل فعّال في التنمية من خلال تأثيرها في كثير من المتغيرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي والادخار والاستثمار والاستهلاك والتصدير وخلق فرص العمل. وفيما يلي وصفاً موجزاً لتأثير المنشآت الصغيرة على تلك المتغيرات (مكحول، 2005؛ الخطيب والرفاعي، 2006؛ UNCTAD, 1998):

- **تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي**

تلعب المنشآت (ص.ص.م) دوراً هاماً في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من اتجاه، ولا ينحصر هذا الدور في دولة دون الأخرى، وإنما يظهر في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويمكن النظر إلى ذلك الدور من خلال الآتي:

- تعمل هذه المنشآت على إشباع وتلبية حاجات ورغبات المستهلك النهائي أو المستهلك الوسيط المحلي من السلع والخدمات من خلال اتصالها المباشر معهم، مما يعمل على زيادة الدخل الوطني للدولة.
- بسبب طبيعتها كمنشآت (ص.ص.م)، فإن هذا الأمر يعمل على تشجيع الابتكارات والتجديدات، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الكفاءة والمهارة لدى العاملين، وبالتالي زيادة الإنتاجية والإنتاج الكلي.
- نتيجة التواصل المباشر مع المستهلك، فإن ذلك يعمل على زيادة سرعة دورة المبيعات. وبالتالي، تقليل تكاليف التخزين والتسويق، مما يعمل على تخفيض التكاليف بشكل عام.

تعمل جميع هذه العوامل على زيادة الناتج المحلي، وبالتالي المساعدة في إحداث النمو والتنمية الاقتصادية في البلد.

- **تأثيرها على الادخار**؛ تعمل المنشآت (ص.ص.م) على جذب واستقطاب المدخرات وذلك للمساهمة في عملية تمويل الاستثمار. وتعتبر هذه المنشآت وحدات إنتاجية تعمل على امتصاص المدخرات والأموال المعطلة لدى الأفراد وتشغيلها داخل

الاقتصاد، وهذا يعني زيادة مساهمة الادخار الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والتقليل من الاعتماد على القروض الداخلية منها أو الخارجية.

- **تأثيرها على الاستثمار**؛ تمتاز هذه المنشآت بارتفاع معدل دوران رأس المال، وهذا يجعلها نواة للمنشآت الكبيرة، خاصة في الصناعة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار الكلي بشكل عام، وبالتالي ضمان حدوث نمو وتطور اقتصادي على مستوى البلد ككل.

- **تأثيرها على الاستهلاك**؛ توظف هذه المنشآت بمجموعها أعداداً كبيرة من العاملين الذين يتلقون أجوراً منخفضة مقارنة مع نظرائهم في المنشآت الكبيرة. وكما أثبتت النظريات الاقتصادية، فإن الميل الحدي للاستهلاك لذوي الدخول المنخفضة يكون عاليا. وينعكس هذا الأمر إيجاباً على زيادة حجم الطلب الكلي في المجتمع، مما يتطلب توسيع دورة الإنفاق والإنتاج والاستثمار، وبالتالي زيادة النشاط الاقتصادي.

- **تأثيرها على الصادرات**؛ أثبتت تجارب دولية عديدة أن هذه المنشآت تمتلك قدرة تصديرية وتسويقية عالية، تؤهلها للاتجاه نحو الأسواق الخارجية بعد نجاحها في السوق المحلي. وهي بذلك تعمل على توفير النقد الأجنبي، وتعديل الميزان التجاري وميزان المدفوعات لصالح البلد، فالمنشآت (ص.ص.م) تمتلك المرونة الكافية التي تؤهلها للتأقلم مع المستجدات المحلية والإقليمية والدولية.

- **تأثيرها على التشغيل والاستخدام**؛ يكمن الدور الأساسي للمنشآت (ص.ص.م) في الحد من الفقر والبطالة المنتشرة في أوساط الطبقات الفقيرة وذوي الدخل المحدود، حيث تعمل هذه المنشآت على خلق فرص عمل دائمة ومؤقتة. وينعكس ذلك بالإيجاب على النسيج الاجتماعي داخل المجتمع، والذي أكبر ما يهدده اتساع رقعة الفقر بين فئاته وشرائحه.

2-3 أهمية المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين

على الرغم من الاختلاف الواضح في تعريف المنشآت (ص.ص.م) بين دول العالم المختلفة، بل وحتى بين المؤسسات والمنظمات الدولية، إلا أن هناك إجماعاً كبيراً على أهميتها في النسيجين الاقتصادي والاجتماعي. وتلعب هذه المنشآت دوراً كبيراً في خلق فرص العمل وتشغيل المزيد من القوى العاملة، إضافة إلى إيجاد المنشآت الجديدة من خلال ترجمة الأفكار إلى ابتكارات وتطبيقها على أرض الواقع. وبالنظر إلى الحالة الفلسطينية، فإننا نلاحظ أن المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة التي توظف تسعة عمال فأقل تشكل 97% من إجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية، وإذا ما أضفنا لها تلك المنشآت التي توظف ما بين 10-19 عاملا، فإن النسبة ترتفع إلى 99% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008 أ). وقد ازدادت أهمية المنشآت (ص.ص.م) في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك نتيجة للتحولات الكبيرة في الاقتصاد العالمي، خاصة في مجال زيادة دور القطاع الخاص، وتقليص دور القطاع العام.

وتتوزع المنشآت الاقتصادية (ص.ص.م) في فلسطين، على عدد من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية على النحو التالي (نصر الله والصوراني، 2005):

- ✧ المنشآت الصناعية (صناعات استهلاكية صغيرة أو مهن وحرف صناعية).
- ✧ المنشآت التجارية (تجارة الجملة والتجزئة والوكلاء والسماسرة).
- ✧ الأنشطة الخدمية (مكاتب الخدمات المختلفة، ووكالات السياحة والسفر، والتأمين، وخدمات الفنادق، والخدمات الشخصية، والنقل).
- ✧ المنشآت النسوية، والتي كان لها تأثير كبير على التطور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وعلى تنمية الاقتصاد المحلي.
- ✧ الحيازات الزراعية المملوكة للسكان المحليين بشكل متفاوت، إضافة لمهنة الصيد.
- ✧ المنشآت الصغيرة في إطار المنظمات غير الحكومية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتزداد أهمية المنشآت (ص.ص.م) في التجديد والابتكار، وتشجيع المبادرات الفردية، ودعم المنشآت الخاصة، وذلك بسبب المشاركة الواسعة للأفراد. ويمكن ملاحظة أن المنشآت (ص.ص.م) العاملة في مجال الإلكترونيات تزداد ابتكاراتها وتجديداتها، وذلك لتعزيز قدرتها على المنافسة والبقاء في السوق. ويتطلب هذا تطوير مهارات العاملين وتحسين أدائهم وزيادة كفاءتهم. ويؤدي ذلك إلى تطوير المنشأة بشكل عام وتعزيز قدرتها التنافسية وزيادة قوتها في السوق وتأقلمها مع المستجدات والظروف المحيطة محلياً وإقليمياً ودولياً، وهذا بدوره سوف يعمل على تحسين الأداء الاقتصادي بشكل خاص، ومن ثم يحسن مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام.

ومن منطلق زيادة الاهتمام العالمي والمحلي بالمنشآت (ص.ص.م)، يمكن الاعتماد على تلك المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية في تحقيق الأهداف التالية:

1- بسبب الخصوصية التي تمتاز بها الأراضي الفلسطينية، فإن المنشآت (ص.ص.م) تعتبر من أهم أدوات ومقومات الصمود، وبناء الاقتصاد المقاوم.
2- تعمل هذه المنشآت وفي حال وجود سياسات تنموية لها وتوجيه الاستثمار فيها، على الحد من حالة تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.
3- المساهمة في خلق فرص عمل جديدة، والحد من انتشار البطالة في الاقتصاد الفلسطيني، خاصة وأن المجتمع الفلسطيني يمتاز بأنه مجتمع فتي، الأمر الذي ينتج عنه دخول عشرات الآلاف من الشباب سنوياً إلى القوة العاملة.
4- تعمل المنشآت والمنشآت (ص.ص.م) في فلسطين، خاصة الزراعية منها على زيادة الاكتفاء الذاتي الفلسطيني وتعزيز الأمن الغذائي، مما يساهم في تحسين مستويات المعيشة للسكان، خاصة ذوي الدخل المحدود منهم، والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وللتدليل على ذلك، فقد استطاعت مشروعات المرأة الريفية والمتعلقة بالتصنيع الغذائي البيتي، من تحقيق نجاحات محلية، وخلق فرص عمل لآلاف النساء الريفيات وخاصة في محافظات شمال الضفة الغربية.
5- تعتبر المنشآت (ص.ص.م) عامل استقرار اجتماعي وسياسي واقتصادي، وذلك من خلال إعطائها فئات ذوي الاحتياجات الخاصة (كالإعاقات مثلا) في الأراضي

الفلسطينية الفرصة في إثبات وجودهم وقدرتهم على التفاعل والعمل مع محـــيطهم، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى مساهمتهم في عملية التنميـــة الاقتـــصادية والاجتماعية.

6- تعتبر المنشآت (ص.ص.م) إحدى الوسائل المهمة في إدماج المـــرأة الفلـــسطينية وإشراكها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

7- تزيد هذه المنشآت من القدرة على التشغيل الذاتي لذوي الدخل المحدود والمتـــدني وخريجي الجامعات والمعاهد، خاصة أصحاب التخصصات التقنية والفنية.

8- تعمل هذه المنشآت على تشجيع المبادرات الذاتيـــة والفرديـــة، وبالتـــالي تحويـــل المدخرات إلى مشاريع واستثمارات سيكون لها الأثر الايجابي في عمليـــة البنـــاء الاقتصادي.

9- تعمل هذه المنشآت على زيادة القيمة المضافة المتحققة في ظل تطوير واســـتغلال الموارد البشرية والطبيعية المتوفرة محليا. وبصورة أكثر وضـــوحا، فـــإن تلـــك المنشآت ستعمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وبالتـــالي زيـــادة النـــاتج المحلي الإجمالي.

3- هيكل المنشآت الاقتصادية في فلسطين

تعتبر المنشآت (ص.ص.م) العاملة في الأراضي الفلسطينية، المكون الرئيسي للاقتصاد الفلسطيني، ومحور التنمية والتطور الاقتصادي الفلسطيني، وذلك كونها تشكل أكثر من 99% من إجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية، إلا أن هذه المنشآت تتسم بهياكل تقليدية. وللتدليل على ذلك، فإن المنشآت الصناعية لا زالت تعمل في مجال الصناعات الخفيفة وإنتاج السلع الاستهلاكية الأساسية، وبخاصة الأغذية والمشروبات والملابس والمنتجات اللافلزية ومنتجات المعادن والأثاث، وذلك وفقاً للبيانات والدراسات المتوفرة.

كما يتميز هيكل الصناعة الفلسطينية بالجمود والبدائية. فعلى الرغم من أن هناك منشآت أسست منذ سنوات عديدة، إلا أنها لا تزال تشبه منشآت لا زالت في المراحل الأولية- الجنينية من حيث تعاملها في السوق. فلم تطور معظم المنشآت أسماء تجارية معروفة، وكما أنها تنتج سلعاً غير مميزة في السوق، وتتنافس على أساس الأسعار. ويركز معظمها على مناطق تسويقية ضيقة مما يقلل عنصر المنافسة فيما بينها.

ويقتصر تسويق معظم المنتجات الصناعية على السوق المحلي، باستثناء الصناعات القائمة على أساس التعاقد من الباطن مثل الأحذية والجلود والملابس، حيث يصدر إنتاج هذه الصناعات إلى السوق الإسرائيلي أو يعاد تصديره على أنه إنتاج إسرائيلي. وتأخذ الصناعة الفلسطينية الطابع التقليدي في عملية الإنتاج والتسويق، حيث لا زالت هناك العديد من المنشآت العاملة تستخدم التقنيات البدائية والتقليدية التي باتت في الوقت الحاضر غير مواكبة للتطورات المحلية والإقليمية والعالمية، الأمر الذي نتج عنه وجود منتجات كثيرة غير قادرة على المنافسة محلياً وخارجياً (World Bank, 1993). ولا زال هناك العديد من المنشآت الاقتصادية التي تستخدم تقنيات الإنتاج التقليدية، مثل معظم المنشآت العاملة في قطاع الحجر والرخام.

تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2007، إلى أن عدد المنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية بلغ حوالي 132.8 ألف منشأة موزعة بين 70.9% في الضفة الغربية، والباقي في قطاع غزة. وعند النظر إلى الحالة العملية لهذه المنشآت، نلاحظ أن حوالي 116 ألف منشأة هي من المنشآت العاملة، شكلت نحو 87.9% من إجمالي عدد المنشآت وقد توزعت تلك المنشآت بين 82.8 ألف منشأة تعمل في الضفة الغربية و33.9 ألف منشأة في قطاع غزة .

وعلى المستوى الجغرافي للمحافظات، فقد لوحظ أن 21.3% من المنشآت الاقتصادية العاملة في الضفة الغربية تتركز في محافظة الخليل، ثم محافظة نابلس 17.6%، فمحافظتي رام الله والبيرة وجنين 14.2%. أما في قطاع غزة، فقد لوحظ أن محافظة غزة تتركز فيها النسبة الأكبر من المنشآت، حيث بلغت حوالي 41.4%، تلتها محافظة خانيونس 18.1% (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول رقم 1 في ملحق الدراسة).

كما أظهرت نتائج المسوحات التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن المنشآت الاقتصادية العاملة في القطاع الخاص تشكل ما نسبته حوالي 90.6% من مجموع عدد المنشآت الاقتصادية العاملة، في حين شكلت منشآت الحكومة المركزية ما نسبته4.9% من إجمالي المنشآت، ومؤسسات القطاع الأهلي 3.3%.

وعند النظر إلى توزيع المنشآت الاقتصادية حسب فئات حجم العمالة، فإننا نلاحظ أن ما نسبته 90.2% من المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والمؤسسات الحكومية يعمل فيها 4 عمال فأقل، في حين أن 6.8% من المنشآت يعمل فيها ما بين 5–9 عمال، بينما 2% من المنشآت يعمل فيها ما بين 10–19 عاملاً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008 أ).

يشير ارتفاع عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية التي توظف أقل من عشر عمال (97%) بوضوح إلى أهمية المنشآت الصغيرة في الاقتصاد الفلسطيني، وصغر حجم هذا الاقتصاد. وعند تطبيق جميع المعايير والمفاهيم الدولية للمنشآت

(ص.ص.م) على الأراضي الفلسطينية، يظهر أن هذا الاقتصاد هو اقتصاد متناهي الصغر أو صغير، بمعنى أن هناك نسبة ضئيلة جداً من المنشآت تصنف على أنها منشآت متوسطة أو كبيرة. ويستدعي هذا الأمر الوقوف بواقعية لمناقشة هذا الاقتصاد وتشخيص واقع منشآته العاملة، ووضع السياسات والخطط الهادفة إلى تنمية وتطوير تلك المنشآت، مما يؤدي إلى تطوير وتنمية الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام.

وتشير نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 2007 والذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن المنشآت الاقتصادية العاملة في القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية والقطاع الأهلي قد شغلت حوالي 297 ألف عامل، موزعين بين 70.6% في الضفة الغربية، والباقي في قطاع غزة. وبالنظر إلى توزيع أولئك العاملين حسب الجنس، نلاحظ أن نسبة الذكور كانت 81.4 % والباقي من الإناث.

وعند توزيع المشتغلين حسب فئات حجم العمالة، نلاحظ أن 56.8% من المشتغلين يعملون في المنشآت التي توظف 4 عمال فأقل، بينما يعمل 15.5% من المشتغلين في منشآت تشغل ما بين 5–9 عمال. أما المنشآت التي تشغل بين 10–49 عاملاً، فإنها تشغل ما نسبته 17.1% بينما تشغل أكثر من 50 عاملاً، فإنها تستوعب 10.6% من إجمالي المشتغلين. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008 أ)

3–1 توزيع المنشآت حسب الكيان القانوني والموقع الجغرافي

تشير البيانات المتوفرة حول المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى أن تلك المنشآت في غالبيتها منشآت فردية أي يملكها شخص واحد فقط، حيث بلغت نسبة تلك المنشآت 86.2%. أما شركات المحاصة[4]، فقد شكلت ما نسبته 6.1% من إجمالي عدد المنشآت. ويبين هذا بوضوح غلبة الطابع العائلي على المنشآت الاقتصادية

[4] شركة المحاصة، هي شركة عادة ما تكون بين اثنين أو ثلاثة أو ورثة صاحب محل لا توجد بينهم عقود سوى العرف والتقاليد ولا تتمتع بأي شخصية قانونية.

العاملة، فهي مملوكة لشخص في العائلة أو لعدد من أفراد العائلة (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول 2 في الملحق).

وعلى المستوى الجغرافي، فقد تبين أن 71% من المؤسسات والمنشآت الفردية والعائلية تعمل في الضفة الغربية، في حين أن 29% من تلك المنشآت تعمل في قطاع غزة. وعلى مستوى المحافظات الفلسطينية، فقد شكلت نسبة المنشآت العائلية والفردية في محافظة الخليل أعلى نسبة على مستوى الضفة الغربية، حيث بلغت نسبتها 21%، تليها محافظة نابلس 17.9%، ثم محافظة جنين 14.9%. أما في قطاع غزة، فقد شكلت نسبة المنشآت العائلية والفردية العاملة في محافظة غزة أعلى نسبة، حيث بلغت 40.9%، يليها محافظة خانيونس وفيها ما نسبته 18.2% من مجموع هذه المنشآت في القطاع (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008 أ).

تشير هذه النسب إلى الطبيعة القانونية التي تميز المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية، والتي يمكن أن يكون أحد أهم أسبابها الاحتلال الإسرائيلي من خلال السياسات والإجراءات التي انتهجها تجاه المجتمع الفلسطيني واقتصاده. وفرضت تلك السياسات الطابع العائلي على المنشآت الاقتصادية. وبالتالي، فإن المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية هي منشآت فردية وتحمل الطابع العائلي، وذلك لسهولة تأسيسها، حيث أنه لا يحتاج إلى إجراءات كتلك التي يتم إتباعها عند تأسيس المنشآت والشركات الأخرى.

3-2 توزيع المنشآت الاقتصادية حسب النشاط الاقتصادي

أظهرت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن النسبة الأكبر من المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تركزت في نشاط تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات، حيث بلغت تلك النسبة حوالي 54%، يليها المنشآت العاملة في القطاع الصناعي والتي بلغت نسبتها حوالي 15% (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول 3 في الملحق).

وعند النظر إلى توزيع المنشآت الاقتصادية حسب النشاط الاقتصادي وفئات حجم العمالة، فإننا نلاحظ أن المنشآت الاقتصادية الفلسطينية العاملة هي منشآت الصغيرة جداً، حيث بلغت نسبة المنشآت التي توظف 4 عمال فأقل حوالي 90.2% من إجمالي عدد المنشآت. وعلى المستوى القطاعي، فقد شكلت نسبة المنشآت التي تشغل 4 عمال فأقل وتعمل في قطاع التجارة وإصلاح المركبات نحو 95.7% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في هذا القطاع، وهي بذلك تشكل51.7% من إجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية. أما قطاع الصناعات التحويلية، فقد شكلت المنشآت العاملة فيه والتي تشغل 4 عمال فأقل حوالي 75% من إجمالي منشآت القطاع الصناعي، وحوالي 11% من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية الكلية. ويتصف قطاع الزراعة أيضاً بأنه متناهي الصغر، حيث بلغت نسبة المنشآت العاملة فيه والتي تشغل 4 عمال فأقل 93.8% من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية الكلية العاملة في الأراضي الفلسطينية (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول 3 في الملحق)

وعلى المستوى الجغرافي، بلغت نسبة المنشآت التي تشغل 4 عمال فأقل في الضفة الغربية 90.2%، يتركز أهمها في تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات، حيث شكلت 55.7% من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية التي توظف أربعة عمال فأقل. وشكلت منشآت القطاع الصناعي العاملة حوالي 15.9% من إجمالي منشآت الضفة الغربية بشكل عام، وبلغت نسبة المنشآت العاملة في هذا القطاع والتي تشغل أربعة عمال فأقل 13.6% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في تلك الفئة من العمالة (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول 4 في الملحق).

وفي قطاع غزة، يتشابه الوضع تقريباً لما هو عليه في الضفة الغربية، حيث حازت المنشآت العاملة في تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات على النسبة الأكبر من إجمالي عدد المنشآت، حيث بلغت نحو 57.8% وشكلت نسبة المنشآت العاملة فيها التي تشغل 4 عمال فأقل 55.1% من منشآت قطاع غزة، يليها القطاع الصناعي الذي شكل ما نسبته 11.8% من إجمالي المنشآت. وتجدر الإشارة إلى أن الصناعات التحويلية شكلت أعلى نسبة من القطاع الصناعي بلغت 93%، في حين شكلت المنشآت العاملة

في الصناعات التحويلية والتي تشغل 4 عمال فأقل ما يعادل 9% من إجمالي منـــشآت قطاع غزة (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول رقم 5).

أما على المستوى الفرعي للأنشطة والقطاعات الاقتصادية الفلسطينية، فإننا نلاحـــظ أن عدد المنشآت العاملة في القطاع الزراعي قد شكل 6.4% من إجمالي عـــدد المنـــشآت الاقتصادية الكلية العاملة في الأراضي الفلسطينية. ويحتل نشاط تربية الماشية النـــسبة الأكبر من عدد المنشآت الزراعية التي تشغل أربعة عمال فأقل، حيث وصلت إلى مـــا نسبته 62.4%.

أما القطاع الصناعي، والذي علقت عليه آمال كبيرة بقيادة عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين، فإننا نلاحظ أن هناك أنشطة رئيسية تلعب دوراً رئيسياً وكبيراً من حيث عـــدد المنشآت، خاصة تلك العاملة في الصناعات التحويلية. وشـــكلت الـــصناعات الغذائيـــة 16.6% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في الصناعة التحويلية، وشكلت نسبة المنشآت التي تشغل أربعة عمال فأقل حوالي 73% من إجمالي منشآت الصناعات الغذائية. ويدل ذلك على أن هذه الصناعة تعتبر في وضعها الحالي صناعة صغيرة، خاصة إذا ما تـــم زيادة العدد إلى أقل من عشر عمال، حيث ترتفع النسبة إلى 92.6%.

ويكتسب قطاع صناعة منتجات المعادن عدا الماكينات أيضاً أهمية كبيرة، حيث بلغ عدد منشآته 3,665 منشأة، تشكل حوالي 23.9% من إجمالي منشآت الصناعة التحويليـــة. ويوصف هذا النشاط بأنه نشاط صناعي متناهي الصغر، حيث بلغت نـــسبة المنـــشآت العاملة فيه والتي توظف أربعة عمال فأقل نحو 95.3%. ويعتبر قطاع صناعة منتجات المعادن عدا الماكينات أكبر قطاعات وأنشطة الصناعة التحويليـــة مـــن حيـــث عـــدد المنشآت.

واحتلت صناعة الملابس أهمية كبيرة في الصناعة التحويلية في التشغيل، حيث بلغـــت نسبة المنشآت العاملة فيها خلال العام 2007 حوالي 12.2% مـــن إجمـــالي منـــشآت الصناعة التحويلية، وبلغ عدد المنشآت العاملة فيها التي توظف أربعة عمال فأقل حوالي

1,867 منشأة. أما منشآت قطاع صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى، فقد شكلت حوالي 11.8% من إجمالي عدد منشآت الصناعة التحويلية.

وتعتبر صناعة الأثاث من أهم الصناعات الفلسطينية، وتنتشر في كثير من محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، وبلغ عدد المنشآت العاملة فيها حوالي 2,683 منشأة مشكلة ما نسبته حوالي 17.5% من إجمالي منشآت الصناعة التحويلية في العام 2007، وتعتبر هذه الصناعة أيضاً من الصناعات الصغيرة جداً، حيث شكلت المنشآت التي تستخدم 4 عمال فأقل حوالي 89% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية العاملة في هذا المجال.

نلاحظ إذن، أن الخمسة أنشطة الصناعية الرئيسية تعتبر من أهم الصناعات الفلسطينية، حيث شكلت نسبة منشآتها ما يعادل نحو 82% و78% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في الصناعة التحويلية والقطاع الصناعي على التوالي، وهي أيضاً تعطي مؤشرات واضحة على تناهي صغر حجم منشآت القطاع الصناعي الفلسطيني.

احتلت تجارة التجزئة وإصلاح المركبات والدراجات في الضفة الغربية المرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت العامة في قطاع التجارة، حيث بلغت نسبتها 83%، وذلك حسب البيانات المتوفرة من التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 2007. وشكلت هذه المنشآت نحو 44.8% من إجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية. وتعتبر هذه المنشآت الصغيرة جداً وصغيرة، حيث بلغت نسبة المنشآت التي توظف أقل من عشر عمال فيها حوالي 99.6% من إجمالي عدد منشآت تجارة التجزئة وإصلاح المركبات والدراجات، في حين بلغت نسبتها نحو 46% من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي تشّغل أقل من عشر عمال (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول 4 في الملحق).

3-3 الأهمية النسبية للمنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الفلسطيني

3-3-1 القطاع الصناعي

يلعب القطاع الصناعي في أي مجتمع دوراً رئيسياً ومركزياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأثبتت التجربة العالمية أن قطاع الصناعة كان له الدور الرئيسي والفعال في قيادة عملية التنمية والنمو. وقد لوحظ في الأراضي الفلسطينية، خاصة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، وجود تطورات في هذا القطاع، عكستها معظم المؤشرات الاقتصادية، حيث تزايدت الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة من 13.3% العام 1994 إلى 16.5% عام 1998، وازدادت القيمة المضافة في هذا القطاع من 349 مليون دولار العام 1994 إلى 680 مليون دولار عام 1998 (مكحول وعطياني، 2004). ويلاحظ أن تلك المؤشرات استمرت بالارتفاع حتى بداية انتفاضة الأقصى، حيث تراجعت مؤشراته الاقتصادية بسبب شدة الإجراءات الإسرائيلية ضد المجتمع الفلسطيني واقتصاده.

بلغ إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي الفلسطيني في العام 2007 حوالي 730 مليون دولار أمريكي، حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نحو 17.8% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ 2008 أ) وعلى سبيل المقارنة، فلم تتعد مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في ظل فترة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عام 1967 حوالي 10% (World Bank, 1993).

يتكون القطاع الصناعي الفلسطيني من ثلاثة أنشطة رئيسية هي: التعدين واستغلال المحاجر، الصناعة التحويلية، وإمدادات الكهرباء والغاز والمياه. وتعتبر الصناعة التحويلية أكبر فروع القطاع الصناعي، حيث تشكل أكثر من 95.8% من منشآته.

تشير البيانات المتوفرة والصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أهمية المنشآت (ص.ص.م) في القطاع الصناعي الفلسطيني، حيث أظهرت تلك البيانات أن عدد المنشآت الصناعية التي توظف أربعة عمال فأقل بلغ في العام 2007 حوالي 11,228 منشأة، موزعة بين 74.2% في الضفة الغربية و25.8% في قطاع غزة. وبلغ عدد المنشآت التي توظف بين 5–19 عاملاً 3,015 منشأة موزعة بين 81.4% في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. وبذلك يصبح إجمالي عدد المنشآت التي توظف أقل من عشرين عاملاً 14,243 منشأة، أي ما نسبته 98.2% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية العاملة في الأراضي الفلسطينية[5].

وتشير البيانات إلى أن القطاع الصناعي قد شغّل حوالي 61,690 عاملاً موزعين بين 77.3% في الضفة الغربية و22.7% في قطاع غزة. وقد تبين أن 37.3% من إجمالي العاملين يعملون في تلك المنشآت التي توظف أربعة عمال فأقل، أما تلك المنشآت التي توظف ما بين 5–19 عاملا، فقد استطاعت تشغيل ما نسبته حوالي 41.6% من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي الفلسطيني (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول 6 في الملحق). وتشير البيانات أيضاً إلى أن المنشآت (ص.ص.م) في الضفة الغربية وقطاع غزة، قد شغّلت حوالي 78.9% من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي الفلسطيني. وشكلت نسبة العاملين في هذه المنشآت حوالي 7.4% من إجمالي العاملين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول 6 في الملحق).

تزايدت الأهمية النسبية للمنشآت (ص.ص.م) في القطاع الصناعي، من خلال مساهمتها في القيمة المضافة والتي بلغت 55.6% من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي. ولوحظ أن مساهمة المنشآت العاملة في الضفة الغربية أعلى من مثيلتها في قطاع غزة، حيث بلغت 51.1% و4.5% من إجمالي القيمة المضافة في الأراضي الفلسطينية على التوالي. ويبين هذا بوضوح أن المنشآت (ص.ص.م) في الضفة الغربية أكثر أهمية من مثيلاتها في قطاع غزة. ويلاحظ تدني مساهمة المنشآت الصغيرة جداً والعاملة في

[5] لا يشمل هذا العدد الفروع، بمعنى أنه يعتمد فقط المقر الرئيس للمنشأة.

القطاع الصناعي الفلسطيني في القيمة المضافة لهذا القطاع، حيث بلغت 17.1% على الرغم من ارتفاع عدد المنشآت العاملة فيها أو عدد العاملين في تلك المنشآت.

وهناك مؤشر آخر يمكن استخدامه لمعرفة أهمية المنشآت الصغيرة جداً في القطاع الصناعي الفلسطيني، حيث تمتاز تلك المنشآت بانخفاض حصة القيمة المضافة من الإنتاج، والتي شكلت حوالي 38% العام 2007، وبلغت في الصناعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 43.2%. ويعكس انخفاض حصة القيمة المضافة من الإنتاج انخفاض القيمة السوقية للعمليات الإنتاجية التي تنجزها تلك المنشآت.

أما عن إنتاجية العامل في القطاع الصناعي التي تعتبر أحد أهم مقاييس الأداء لهذا القطاع، فقد بلغت حوالي 11,954 دولاراً أمريكياً سنوياً. وبلغت إنتاجية العامل في الضفة الغربية 13,699 دولاراً أمريكياً، بينما بلغت مثيلتها في قطاع غزة 6,019 دولاراً أمريكياً. وعند النظر إلى الإنتاجية في تلك المنشآت التي توظف أربعة عمال فأقل، نجد أنها بلغت 5,480 دولار أمريكي وهذا مؤشر على ضعف إنتاجية العامل في المنشآت الصغيرة جداً. أما بالنسبة للمنشآت التي توظف ما بين 5-9 عمال، فإن إنتاجية العامل فيها بلغت حوالي 11,740 دولاراً أمريكياً، مما يعطي مؤشراً واضحاً على أن هناك خلل في إنتاجية العامل في المنشآت الصغيرة جداً التي توظف أربعة عمال فأقل. ولعل السبب الرئيسي لتدني الإنتاجية هو نقص الخبرة والمهارة لدى أولئك العاملين، واستخدام تقنيات إنتاج قديمة. وهذه تعتبر إحدى المشاكل التي تعاني منها المنشآت الصغيرة في فلسطين (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول 6 في الملحق). وعلى المستوى الجغرافي، لوحظ أن إنتاجية العامل في المنشآت (ص.ص.م) في الضفة الغربية أعلى من مثيلتها في قطاع غزة، حيث بلغت 10 آلاف دولار أمريكي و3 آلاف دولار على التوالي.

وللتدليل على أهمية المنشآت (ص.ص.م) في تلبية الطلب الاستهلاكي المحلي، بلغت حصة المبيعات المحلية من منتجات تلك المنشآت 58.4% من إجمالي المبيعات المحلية، حيث شكلت الأخيرة 85.5% من إجمالي المبيعات الصناعية الفلسطينية.

ولعبت تلك المنشآت دوراً هاماً في الصادرات الفلسطينية، حيث شكلت مساهمتها 45.1% من إجمالي المبيعات الصناعية الخارجية للعام 2007 (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول 6 في الملحق).

أما التكوين الرأسمالي، والذي يعتبر أحد المؤشرات الهامة على جاذبية الاستثمار في القطاع الصناعي، فبلغ حوالي 44.7 مليون دولار أمريكي العام 2007، حيث شكلت نسبة التكوين الرأسمالي للمنشآت التي توظف أربعة عمال فأقل حوالي 31% من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في الأراضي الفلسطينية. أما المنشآت الصغيرة والمتوسطة (تلك التي توظف ما بين 5- 19 عاملا)، فقد ساهمت بنحو 35.3% من إجمالي التكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي. وبالتالي، فإن نسبة مساهمة المنشآت (ص.ص.م) والبالغة 66.3% تعتبر مؤشراً على جاذبية الاستثمار في تلك المنشآت من جهة، ومحدداً أساسياً لقدرة تلك الصناعات على التحديث التكنولوجي وتوسيع طاقتها الإنتاجية، من جهة أخرى.

أما عن مساهمة المنشآت (ص.ص.م) في الإنتاج الصناعي، فيلاحظ أنها مرتفعة، حيث بلغت مساهمتها حوالي 54.2% من إجمالي الإنتاج الصناعي لعام 2007، فيما تبين أن مساهمة المنشآت الصغيرة جداً متدنية سواء على مستوى القطاع الصناعي ككل، أو على مستوى المنشآت الصناعية (ص.ص.م). وللتدليل على ذلك، فقد بلغت مساهمتها في إنتاج القطاع الصناعي الكلي نحو 18.3%، و33.6% من إجمالي إنتاج المنشآت (ص.ص.م) العاملة في القطاع الصناعي الفلسطيني.

وتتميز الصناعات الصغيرة جداً بكونها ذات كثافة عمالية مرتفعة، مما يعني تدني حجم الاستثمارات المالية في هذه المنشآت، إذ بلغ متوسط حصة العامل من رأس المال المستثمر في تلك المنشآت 5,152 دولاراً أمريكياً العام 2007، أما في الصناعات الصغيرة والمتوسطة فبلغت هذه الحصة 7,393 دولارات أمريكية، في حين بلغت في الصناعة التحويلية 8,421 دولاراً أمريكياً، وللمقارنة فقد بلغت في المنشآت الصناعية الكبيرة 17,421 دولاراً أمريكيا.

أما على مستوى القطاعات الصناعية الفرعية، فقد لـوحظ أن الأنـشطة الاقتـصادية الصناعية الفلسطينية تتركز في خمسة أنشطة رئيـسية هـي: الـصناعات الغذائيـة، الملابس، الأثاث، المعادن عدا الماكينات، وصناعة المنتجات اللافلزية الأخرى، حيـث شكلت هذه الأنشطة حوالي 78.4% من إجمالي عدد المنشآت العاملـة فـي القطـاع الصناعي الفلسطيني بشكل عام، و82% من إجمالي منشآت الصناعة التحويلية. وشكلت المنشآت التي توظف أربعة عمال فأقل نحو 53.3% و50.1% من إجمـالي منـشآت الصناعة التحويلية والقطاع الصناعي على التوالي. وتركزت النسبة الأكبر مـن تلـك المنشآت في صناعة المعادن عدا الماكينات حيث بلغت 23.4% من إجمـالي منـشآت القطاع الصناعي الفلسطيني (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول 7 في الملحق).

وبالنظر إلى القيمة المضافة، فقد ساهمت الصناعات الغذائية بالنسبة الأكبر فيها، حيـث بلغت مساهمتها 24.3% من إجمالي القيمة المضافة للصناعة الفلسطينية ككـل، يليهـا صناعة المعادن اللافلزية الأخرى 22%. أما إنتاجية العامـل فـي فـروع الـصناعة التحويلية، فقد لوحظ أنها متذبذبة ومتفاوتة من نشاط صناعي إلى آخر، حيث بلغت في الصناعات الغذائية حوالي 17.1 ألف دولار أمريكي، 14.5 ألف دولار فـي صـناعة المعادن اللافلزية الأخرى، وفي صناعة الأثاث 7,185 دولارا.

وعلى مستوى فئات حجم العمالة والفروع الصناعية، تشير البيانات إلـى أن إنتاجيـة العامل في منشآت الصناعات الغذائية التي توظف أربعة عمـال فأقـل بلغـت 5,500 دولاراً أمريكياً، وهي متدنية إذا ما قورنت بمثيلتها التي توظف ما بين 5–9 عمال التي بلغت 13.3 ألف دولار أمريكي. ويؤكد ذلك حقيقة أن المنشآت الصناعية الصغيرة جداً تواجه مشاكل تتمثل في تدني إنتاجية العامل والناجمة عن أسباب عديدة، منهـا تـدني الخبرة والمهارة لدى أولئك العاملين. وللمقارنة أيضا، فقد بلغت إنتاجيـة العامـل فـي صناعة الملابس بشكل عام 4.8 ألف دولار أمريكي، في حين بلغت في المنشآت التـي توظف أربعة عمال فأقل حوالي 3,360 دولاراً أمريكيا، وبلغت مثيلتها فـي صـناعة المنتجات اللافلزية الأخرى حوالي 6.1 ألف دولار أمريكي (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول 7 في الملحق).

أما بالنسبة للتكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت، فقد ساهمت صناعة المعادن اللافلزية بالنسبة الأكبر منه، سواء على مستوى الصناعة التحويلية أو القطاع الصناعي ككل (31.1% و28.4% على التوالي)، يليها صناعة الأثاث التي ساهمت بنسبة 11.8% و10.7% من إجمالي التكوين الرأسمالي في الصناعة التحويلية والقطاع الصناعي على التوالي للعام 2007. وساهمت المنشآت المتوسطة في الصناعات اللافلزية الفلسطينية بالنسبة الأكبر من التكوين الرأسمالي (43.3%)، في حين ساهمت الصناعات الصغيرة جداً في صناعة الأثاث بالنسبة الأكبر، حيث بلغت 68.8% (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول 7 في الملحق).

3-3-2 قطاع الخدمات

يلعب قطاع الخدمات دوراً مركزياً في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء. ويعتبر توفير الخدمات شرطاً أساسياً لتعزيز القدرة التنافسية للقطاعات السلعية. ويتكون هذا القطاع من أنشطة الفنادق والمطاعم والأنشطة العقارية والبحث والتطوير، والتعليم والصحة والأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية، وأنشطة أخرى. كما يتوقف تعزيز القدرة التنافسية على مدى كفاءة القطاعين العام والخاص في توفير تلك الخدمات بأسعار معقولة، وعلى مستوى التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج تلك الخدمات. وزاد الاهتمام بدور قطاع الخدمات منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي، خصوصاً فيما يتعلق بمدى مساهمتها في التوظيف والناتج المحلي الإجمالي والصادرات السلعية وارتفاع إنتاجية العامل.

وعلى مستوى الأراضي الفلسطينية، فإن لهذا القطاع دوراً هاماً في الاقتصاد الفلسطيني، حيث شكلت نسبة المنشآت العاملة فيه حوالي 23.6% من إجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية، وبلغت نسبة العاملين فيه حوالي 10% من إجمالي العاملين الفلسطينيين. وشكلت نسبة المنشآت العاملة في الخدمات والتي تشغل أربعة عمال فأقل 89.2% من إجمالي منشآت الخدمات. وينسجم هذا مع صغر حجم الاقتصاد الفلسطيني. أما من حيث عدد العاملين، فيشغل هذا القطاع 64,855 عاملا،

يعمل 54.8% منهم في تلك المنشآت التي توظف أربعة عمال فأقل، بينما يعمل 25.1% منهم في المنشآت التي توظف ما بين 5–19 عاملا. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العاملين في المنشآت (ص.ص.م) في قطاع الخدمات بلغت 8% من إجمالي العاملين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول 8 في الملحق). وعلى المستوى الجغرافي، فقد لوحظ أن المنشآت (ص.ص.م) في الضفة الغربية استطاعت استيعاب وتشغيل عدد أكبر من العاملين مقارنة مع مثيلتها في قطاع غزة حيث بلغت 47.6% و32.3% على التوالي.

وقد لعبت المنشآت الصغيرة جداً دوراً هاماً في هذا القطاع، حيث ساهمت بنحو 39.4% من إجمالي القيمة المضافة، وكانت مساهمة منشآت الضفة الغربية الصغيرة جداً أعلى بكثير من مساهمة مثيلتها في قطاع غزة، حيث بلغت 28.5% و10.8% على التوالي. أما المنشآت الصغيرة والمتوسطة (تلك المنشآت التي توظف ما بين 5– 19 عاملا)، فقد ساهمت بحوالي 21.5% من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الضفة الغربية (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول 8 في الملحق).

ويعطي ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة جداً بالنسبة الأكبر من القيمة المضافة والتشغيل في قطاع الخدمات مؤشراً على أهميتها في هذا القطاع، مما يعني ضرورة إيلائها أهمية كبيرة من قبل الجهات المختصة لتحسين أدائها وتعزيز تنافسيتها من جهة، وتطوير قدرتها على التشغيل وخلق فرص العمل الجديدة من ناحية أخرى.

وأشارت البيانات المتوفرة إلى أن مجموع ما أنفقته المنشآت (ص.ص.م) العاملة في هذا القطاع على العاملين فيها من رواتب وأجور نقدية ومزايا عينية واجتماعية ما مقداره حوالي 205.4 مليون دولار أمريكي. وقد تم إنفاق النصيب الأكبر منها في الضفة الغربية 75.6%، في حين تم إنفاق النسبة المتبقية 24.4% من إجمالي قيمة التعويضات للعاملين في قطاع غزة. كما بلغت حصة العاملين في المنشآت (ص.ص.م) ما يعادل 45.2% من إجمالي تعويضات العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا يعني أن أجور العاملين في تلك المنشآت مرتفعة، خاصة إذا ما تمت مقارنتها مع إنتاجيتهم.

أما إنتاجية العامل في المنشآت الخدماتية التي توظف أربعة عمال فأقل، فقد بلغت 4.8 ألف دولار أمريكي. وللمقارنة، فقد بلغت مثيلتها في قطاع الخدمات ككل حوالي 6.7 ألف دولار أمريكي، أما المنشآت التي توظف أكثر من 20 عاملا، فقد بلغت إنتاجية العامل فيها ما يقارب 13 ألف دولار أمريكي. لعل ذلك يعني أن المنشآت الكبيرة تمتلك خبرات وكفاءات إدارية مؤهلة وقادرة على مسايرة التطورات المحيطة، إضافة إلى استخدام تقنيات إنتاج حديثة، وهذا يعني أن إنتاجية العامل تزداد مع زيادة حجم المنشأة (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول 8 في الملحق).

كما أشارت البيانات المتوفرة إلى أن حصة القيمة المضافة من الإنتاج في المنشآت (ص.ص.م) تعتبر قليلة مقارنة مع المنشآت الكبيرة، حيث بلغت فيها 64.4% و80.4% على التوالي العام 2007، وهي تقل عن ذلك في المنشآت الصغيرة جدا، حيث بلغت 62.6% لنفس العام، ويعكس هذا انخفاض القيمة السوقية للعمليات الإنتاجية التي تنفذها المنشآت العاملة في هذا القطاع.

وحققت المنشآت (ص.ص.م) العاملة في الأراضي الفلسطينية إنتاجاً بما قيمته 407.7 مليون دولار أمريكي خلال العام 2007، وهو ما يعادل 65.9% من إجمالي الإنتاج في الأراضي الفلسطينية، وتوزع هذا الإنتاج بواقع 68.9% في الضفة الغربية، والباقي في قطاع غزة. وقد ساهمت المنشآت الصغيرة جداً بنمو 43.9% من إجمالي إنتاج قطاع الخدمات الفلسطيني للعام 2007.

أما عن إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، فقد بلغ في قطاع الخدمات حوالي 43.5 مليون دولار شكلت المنشآت (ص.ص.م) فيه حوالي 61.6% للعام 2007. وعلى سبيل المقارنة، فقد شكّل إجمالي التكوين الرأسمالي في الضفة الغربية حوالي 93.6% من إجمالي التكوين الرأسمالي في الأراضي الفلسطينية. وشكلت مساهمة المنشآت (ص.ص.م) 62.3% و58.4% من إجمالي التكوين الرأسمالي في الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية على التوالي (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول 8 في الملحق).

وقد بلغ مجموع ما أنفقته المنشآت العاملة في قطاع الخدمات على العاملين فيها العام 2007، حوالي 205.4 مليون دولار أمريكي، حازت المنشآت العاملة في الضفة الغربية على النسبة الأكبر منها بلغت 75.6% والباقي لقطاع غزة. أما المنشآت (ص.ص.م)، فقد حصلت على 45.3% من إجمالي تعويضات العاملين في قطاع الخدمات.

أخيرا، فإننا نلاحظ أن المنشآت (ص.ص.م) تلعب دوراً هاماً في هذا القطاع من حيث عدد منشآتها، والعاملين فيها، إضافة إلى مساهمتها في التكوين الرأسمالي والقيمة المضافة، إلا أن أداء تلك المنشآت يعتبر متدنياً إذا ما تمت مقارنته مع أداء المنشآت الكبيرة. فقد لاحظنا تدني إنتاجية العامل فيها، إضافة إلى تدني حصة القيمة المضافة من الإنتاج. ويتطلب كل ذلك العمل مع كافة الجهات الرسمية وغير الرسمية على مساندة ومساعدة المنشآت (ص.ص.م) وتقديم كافة وسائل الدعم والمساندة لتحسين أدائها وتطويرها.

3-3-3 قطاع الإنشاءات

يلعب قطاع الإنشاءات دوراً ريادياً في الاقتصاد الفلسطيني، إضافة إلى دوره الاجتماعي المتمثل في توفير المسكن للمواطنين، والمرافق العامة للإسكان، وخدمات البنية التحتية لكافة الأنشطة الاقتصادية. ويتمثل دور هذا القطاع في عمليات الإنتاج والاستخدام والاستثمار، إضافة إلى روابطه مع بقية الأنشطة الاقتصادية، وبخاصة الصناعات الإنشائية وقطاع الخدمات.

يلاحظ من خلال نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الفلسطينية للعام 2007، أن عدد المنشآت العاملة في هذا القطاع بلغ 563 منشأة، 56.8% منها في الضفة الغربية، و43.2% في قطاع غزة. وقد بلغ عدد المشتغلين في هذه المنشآت حوالي 5,047 عاملا، فيما شكلت نسبة المنشآت التي توظف أربعة عمال فأقل، حوالي 47.6% منها، بينما بلغت نسبة تلك المنشآت التي توظف ما بين 5-19 عاملاً

40.1%. وعلى المستوى الجغرافي فقد لوحظ أن المنشآت العاملة في قطاع الإنشاءات أكثر انتشاراً في الضفة الغربية منها في قطاع غزة، حيث بلغت 57% و43% على التوالي من إجمالي عدد المنشآت العاملة في هذا القطاع.

وبالنظر إلى المساهمة في التشغيل، فإننا نلاحظ أن المنشآت الصغيرة جداً وظفت 11.6% من إجمالي العاملين في قطاع الإنشاءات، على الرغم من ارتفاع عدد تلك المنشآت، أما المنشآت الصغيرة والمتوسطة فقد ساهمت بتشغيل 38.4%، بينما شغلت المنشآت الكبيرة (تلك التي توظف أكثر من عشرين عاملا) 50% من العاملين، على الرغم من تدني عدد تلك المنشآت (12.3% من إجمالي المنشآت). وقد تقاضى العاملون في قطاع الإنشاءات حوالي 22 مليون دولار أمريكي عام 2007، حيث حصل العاملون في المنشآت (ص.ص.م) على حوالي 41% منها، على الرغم من ارتفاع مساهمتهم في القيمة المضافة.

وقد بلغت القيمة المضافة لهذا القطاع 124.8 مليون دولار أمريكي، موزعة بين 83.8% في الضفة الغربية، و26.2% في قطاع غزة. أما عن مساهمة المنشآت (ص.ص.م) في القيمة المضافة لهذا القطاع، فنلاحظ أنها مرتفعة إلى حد ما، حيث ساهمت بنحو 55.7% من إجمالي القيمة المضافة لهذا القطاع للعام 2007، وقد كانت مساهمة المنشآت الصغيرة جداً متدنية في القيمة المضافة (4% فقط)، وعلى العكس من ذلك فقد لوحظ ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تكوين القيمة المضافة لهذا القطاع وبلغت تلك المساهمة 51.8% (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول 9 في الملحق).

أما عن إنتاجية العامل في قطاع الإنشاءات، فيلاحظ أنها مرتفعة مقارنة مع بقية الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى حيث بلغت نحو 24.7 ألف دولار أمريكي. وعلى مستوى فئات حجم العمالة، فقد تبين أن إنتاجية العامل في تلك المنشآت التي توظف أربعة عمال فأقل بلغ حوالي 8,950 دولاراً أمريكيا. وللمقارنة، فقد بلغت في تلك المنشآت التي توظف ما بين 5–9 عمال ما يقارب 17.3 ألف دولار أمريكي، وهي

إنتاجية مرتفعة نسبياً وتؤكد مستوى الخبرة والكفاءة العاليتين لدى العاملين، إضافة إلى وجود تقنيات إنتاج متقدمة (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول رقم 9 في الملحق).

وقد بلغ مجموع ما تقاضاه العاملون في قطاع الإنشاءات من رواتب وأجور ومزايا عينية العام 2007 حوالي 22 مليون دولار أمريكي، موزعة بين 18.2 مليون دولار أمريكي في الضفة الغربية و3.8 مليون في قطاع غزة، فيما بلغت نسبة الأجور والتعويضات التي حصل عليها العاملون في المنشآت (ص.ص.م) حوالي 41.8% من إجمالي الأجور والتعويضات في هذا القطاع.

وقد بلغ إجمالي الإنتاج في قطاع الإنشاءات عام 2007 حوالي 184.7 مليون دولار أمريكي، 74.9% منها في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. وقد ساهمت المنشآت (ص.ص.م) بنحو 59.5% من إجمالي الإنتاج. وكانت نسبة مساهمة المنشآت (ص.ص.م) 36.8% في الضفة الغربية أعلى من مساهمة مثيلتها في قطاع غزة 22.8% من مجمل إنتاج قطاع الإنشاءات للعام 2007. ولوحظ تدني مساهمة المنشآت الصغيرة جداً في قطاع الإنشاءات بالإنتاج، حيث بلغت تلك المساهمة حوالي 5% من إجمالي الإنتاج لعام 2007.

أما عن إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت فقد بلغ في قطاع الإنشاءات حوالي 4 مليون دولار أمريكي، وقد كانت مساهمة المنشآت الصغيرة جداً فيه متدنية جداً وبلغت 1%، في حين كانت مساهمة المنشآت الصغيرة مرتفعة وبلغت 64%، وهو مؤشر يبين أهمية المنشآت الصغيرة في جذب الاستثمار. وقد بلغت حصة العامل من رأس المال في قطاع الإنشاءات ككل حوالي 9,060 دولاراً أمريكيا، في حين كانت متدنية في المنشآت الصغيرة جداً والتي بلغت فيها 3027 دولاراً أمريكياً لنفس العام.

تعكس المؤشرات السابقة ضعف الأهمية النسبية للمنشآت (ص.ص.م) في قطاع الإنشاءات، والتي يمكن أن نعزيها إلى تدني مستويات الخبرة والمهارة لدى العاملين في هذا القطاع من جهة، وارتفاع رأس المال والاستثمارات المطلوبة من جهة أخرى.

3-3-4 قطاع النقل والتخزين والاتصالات

يشتمل هذا القطاع على أنشطة النقل البري ووكالات السفر، إضافة إلى أنشطة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية. وبالتالي يلعب هذا القطاع دوراً في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت القيمة المضافة لهذه القطاع ما يقارب 378 مليون دولار أمريكي في العام 2007، أي 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

بلغ عدد المنشآت العاملة في هذه القطاع 1,150 منشأة غير شاملة للفروع في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 2007، موزعة بين 61% في الضفة الغربية، و39% في قطاع غزة. وقد شكلت نسبة المنشآت التي تشغل أربعة عمال فأقل 61.7% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في هذا القطاع، وساهمت بتشغيل 17.5% من إجمالي العاملين. وبلغت نسبة المنشآت التي توظف ما بين 5-9 عمال 18.8%، تشغل ما نسبته 18% من إجمالي العاملين في هذا القطاع وذلك للعام 2007 (لمزيد من التفاصيل انظر جدول 10 في الملحق).

وتقاضى العاملون في المنشآت (ص.ص.م) العاملة في هذا القطاع حوالي 16% من إجمالي تعويضات العاملين في قطاع النقل والتخزين والاتصالات، في حين حاز العاملون في المنشآت الكبيرة على النسبة الكبرى من التعويضات بلغت حوالي 84%، وهذا ينسجم مع إجمالي العاملين في المنشآت (ص.ص.م) والذي شكّل حوالي 51.8% من إجمالي العاملين في هذا القطاع، مما يعني أن هناك فروقات في أجور العاملين في المنشآت الكبيرة والمنشآت (ص.ص.م).

وعلى المستوى الجغرافي، يلاحظ أن نسبة استيعاب هذا القطاع للعاملين في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة، حيث بلغت 85.6% و24.4%، على التوالي. كما يلاحظ أيضاً أن المنشآت (ص.ص.م) العاملة في الضفة الغربية، قد ساهمت بتشغيل 37.4% من إجمالي العاملين في هذا القطاع في الأراضي الفلسطينية، في حين ساهمت مثيلاتها في قطاع غزة بحوالي 14.4%.

أما عن قيمة الإنتاج في هذا القطاع، فقد بلغت حوالي 459.3 مليون دولار أمريكي، ساهمت المنشآت (ص.ص.م) فيه بنسبة 17.4% من إجمالي إنتاج هذا القطاع للعام 2007. ولا بد من التأكيد هنا على ضعف وتدني مساهمة المنشآت (ص.ص.م) في الإنتاج، والذي يمكن أن نعزيه إلى ضعف إنتاجية العامل وتواضع أدائه، بسبب تدني المهارة والخبرة لديه في أحيان كثيرة.

بلغت القيمة المضافة لقطاع النقل والتخزين والاتصالات في الأراضي الفلسطينية 378 مليون دولار أمريكي، ساهمت الضفة الغربية بالنسبة العظمى منها 98.4%. وكما لوحظ أن المنشآت (ص.ص.م) في الضفة الغربية قد ساهمت بـ 11.8% إجمالي القيمة المضافة لهذا القطاع للعام 2007.

أما عن إنتاجية العامل في هذه القطاع، فقد بلغت حوالي 45.1 ألف دولار أمريكي لنفس العام. وحسب فئات حجم العمالة، فقد بلغت إنتاجية العامل في المنشآت التي توظف أربعة عمال فأقل (المنشآت الصغيرة جداً) حوالي 12.3 ألف دولار أمريكي. وللمقارنة، فقد بلغت في المنشآت التي توظف ما بين 5-19 عاملاً (المنشآت الصغيرة والمتوسطة) 11.3 ألف دولار أمريكي. أما تلك المنشآت التي توظف أكثر من عشرين عاملا، فهي توجد في الضفة الغربية فقط، وبلغ عددها 24 منشأة، ساهمت بتشغيل 48.2% من إجمالي العاملين في قطاع النقل والتخزين والاتصالات. وقد بلغت إنتاجية العامل ضمن هذه الفئة ما يقارب 81 ألف دولار أمريكي، وساهمت هذه الفئة بحوالي 86.7% من إجمالي القيمة المضافة لهذا القطاع (لمزيد من التفاصيل أنظر الجدول 10 في الملحق).

وبلغ إجمالي التكوين الرأسمالي في هذا القطاع حوالي 54.8 مليون دولار أمريكي، ساهمت المنشآت(م ص م) فيه بحوالي 10.7%، وساهمت المنشآت الكبيرة بالنسبة المتبقية، مما يدل على عدم جاذبية الاستثمار في المنشآت (ص.ص.م) في قطاع النقل والتخزين والاتصالات.

بناء على ما تم الإشارة إليه من مؤشرات حول دور المنشآت (ص.ص.م) في قطاع النقل والتخزين والاتصالات الفلسطيني، فإننا نلاحظ أن مساهمة تلك المنشآت في كثير من المؤشرات الاقتصادية كانت متدنية إلى حد ما. ويمكن أن نعزي ذلك إلى تدني مستويات الخبرة والمهارة لدى العاملين، وبالتالي تدني إنتاجيتهم، وعدم وجود جدوى من الاستثمار في هذه المنشآت في قطاع النقل والتخزين والاتصالات.

3-3-5 قطاع التجارة الداخلية

يعتبر قطاع التجارة الداخلية أكبر القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، حيث يشتمل على العديد من الأنشطة أهمها: تجارة الجملة والتجزئة، وبيع وإصلاح وصيانة المركبات، حيث بلغ عدد المنشآت العاملة في هذا القطاع حوالي 54.7 ألف منشأة غير شاملة للفروع. وتوزعت تلك المنشآت بين الضفة الغربية 67.5% وقطاع غزة 32.5%، واستوعبت ما يقارب 99.7 ألف عامل، موزعين بين 65% في الضفة الغربية والباقي (35%) في قطاع غزة.

وعلى مستوى فئات حجم العمالة، فقد بلغت نسبة المنشآت التي توظف أربعة عمال فأقل 95.7% من إجمالي منشآت قطاع التجارة الداخلية، ويمكن ملاحظة هذه النسبة بوضوح، حيث تنتشر البقالات والدكاكين بشكل كبير، علماً أنه لا يعمل فيها سوى شخص أو اثنين على أبعد تقدير. وللتدليل على ذلك، فقد ساهمت هذه المنشآت في تشغيل حوالي 85% من إجمالي العاملين في هذه القطاع، و13% من إجمالي العاملين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولذلك، يمكن اعتبار هذا القطاع متناهي الصغر، خاصة وأن عدد المنشآت التي توظف أكثر من عشرين عاملاً بلغ 68 منشأة فقط، وهي لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي منشآت التجارة الداخلية (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول 11 في الملحق).

وتقاضى العاملون في قطاع التجارة الداخلية حوالي 116 مليون دولار عام 2007، حصل العاملون في المنشآت (ص.ص.م) على 86.2% منها، وكان نصيب المنشآت الصغيرة جداً حوالي 57% من إجمالي تعويضات العاملين على الرغم من تدني إنتاجية العامل فيها.

بلغت القيمة المضافة لقطاع التجارة الداخلية في الأراضي الفلسطينية قرابة 689.8 مليون دولار أمريكي، ساهمت الضفة الغربية بنحو 74.9% منها، وقطاع غزة 25.1%. وقد ساهمت المنشآت الصغيرة جداً التي توظف أربعة عمال فأقل بحوالي 62.5% من إجمالي القيمة المضافة للعام 2007، في حين ساهمت المنشآت الصغيرة والمتوسطة بحوالي 23.9%، ويعطي هذا مؤشراً على أهمية الدور الذي تلعبه المنشآت (ص.ص.م) في هذا القطاع.

أما عن مساهمة المنشآت (ص.ص.م) في إنتاج هذا القطاع، فقد تبين أنها مرتفعة حيث بلغت 88.7% من إجمالي إنتاج التجارة الداخلية الفلسطينية، وساهمت المنشآت التي توظف أربعة عمال فأقل بـ 65.6% من إجمالي الإنتاج التجاري للعام 2007.

وعلى الرغم من ارتفاع مساهمة العامل في الإنتاج في هذا القطاع، إلا أن إنتاجيته متدنية إذا ما قورنت مع بقية القطاعات الاقتصادية، حيث بلغت حوالي 6.9 ألف دولار أمريكي للعام 2007. ويمكن أن يعزى الانخفاض في الإنتاجية إلى انخفاضها في المنشآت التي توظف أربعة عمال فأقل (5.1 ألف دولار أمريكي) على الرغم من أنها هي المشغل الأكبر في هذه القطاع. أما تلك المنشآت التي توظف أكثر من عشرين عاملا، فقد بلغت إنتاجية العامل فيها حوالي 43.5 ألف دولار أمريكي (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول 11 في الملحق).

أخيرا، بلغ إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت 49.7 مليون دولار أمريكي، ساهمت المنشآت الصغيرة جداً فيه بحوالي 52.3%، وهذا مؤشر على جاذبية الاستثمار في هذه المنشآت، وبالتالي توسيع الطاقة الإنتاجية لتلك المنشآت.

نلاحظ من المؤشرات التي تم استعراضها أعلاه، أهمية المنشآت (ص.ص.م) خاصة الصغيرة جداً منها، في التشغيل والاستخدام كبيرة جدا، مما يتطلب ضرورة إيلائها أهمية خاصة في برامج التطوير والتأهيل التي تنفذها الجهات الرسمية وغير الرسمية، نظراً لكون الاستثمار في هذا القطاع يعتبر سهلاً جداً، ولا يتطلب إجراءات معقدة.

4- السياسات العامة تجاه المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة[6]

بذلت السلطة الوطنية الفلسطينية ومنذ قيامها جهوداً كبيرة لتشجيع الاستثمار والبيئة الاستثمارية في فلسطين، حيث أسست بعض الدوائر والهيئات، إضافة إلى إصدار العديد من القوانين الاقتصادية الهامة. وباشرت بتحسين خدمات البنية التحتية، ووقعت العديد من الاتفاقيات التجارية التفضيلية مع عدد من الدول، وشجعت تأسيس الاتحادات والهيئات التمثيلية للقطاع الخاص الفلسطيني. وعلى الرغم من كل ذلك، فإن الاهتمام لم يتركز على المنشآت (ص.ص.م)، مما جعل استفادة هذه المنشآت من تلك السياسات والإجراءات متدنية. إضافة إلى الاهتمام الرسمي، فقد اهتم كل من القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية والدولية والدول المانحة في تحسين البيئة الاستثمارية، وانعكس هذا الاهتمام من خلال العديد من المبادرات الهادفة إلى دعم القطاع الخاص مع التركيز على المنشآت (ص.ص.م).

وفيما يلي استعراض لأهم المبادرات الرسمية وغير الرسمية المعلنة والمطبقة منذ العام 1994، تجاه الاقتصاد الفلسطيني، ومنشآته المختلفة، مع التركيز على المنشآت (ص.ص.م) في الأراضي الفلسطينية.

4-1 المؤسسات الرسمية الداعمة والمساندة

4-1-1 وزارة الاقتصاد الوطني

تتمثل رسالة وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية في المساهمة في تحسين البيئة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يؤدي إلى تشكيل إطار تنموي للقطاع

[6] تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الفصل اعتمد بالتحليل على المقابلات الشخصية والنشرات الصادرة عن تلك المؤسسات.

الخاص. ويتوقع من هذا الإطار أن يدعم ويساهم في إحداث طفرة اقتصادية، تعمل على رفع مستوى معيشة المواطن ورفاهيته، وذلك من خلال رسم سياسة اقتصادية بالتنسيق مع الوزارات ذات العلاقة. كما تقوم الوزارة بمشاركة الوزارات ذات العلاقة، بتكوين هيئات تشاورية مشتركة مع القطاع الخاص لرسم السياسات الاقتصادية.

لم تعط السياسات الاقتصادية للدولة المنشآت (ص.ص.م) الاهتمام الذي تستحقه مقارنة مع المنشآت الكبيرة، حيث أنه ومنذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية حتى الآن، جاءت السياسات خالية من أية برامج منظمة أو طويلة الأجل لتوجيه المنشآت (ص.ص.م) أو لدعمها وتنميتها على أساس إستراتيجية واضحة المعالم، وكل ما تضمنته تلك السياسات هو سلسلة من الدعوات للاهتمام بدعم وتنمية هذه المنشآت دون أن يكون هناك إطار استراتيجي لتحقيق ذلك.

وقعت وزارة الاقتصاد الوطني بتاريخ 2009/2/25 اتفاقيتي تعاون مع الحكومة الإيطالية والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، لدعم الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة. وتقضي الاتفاقيتان البالغة قيمتهما 25 مليون يورو بتقديم القروض للشركات والمصانع في الضفة الغربية وقطاع غزة ومن ضمنها المنشآت (ص.ص.م) بفوائد بسيطة بهدف دعم عملية التنمية.

4-1-2 هيئة تشجيع الاستثمار

نص قانون تشجيع الاستثمار على تشكيل هيئة تشجيع الاستثمار لتفعيل دور القانون في تنشيط الاستثمار في المناطق الفلسطينية. وتتلخص مهام الهيئة بتقييم السياسات الاستثمارية والإشراف عليها والاطلاع على مدى مواءمتها مع الواقع، ورفع التوصيات المناسبة لمجلس الوزراء لإجراء التعديلات على الحوافز الممنوحة للمستثمرين من أجل زيادة استقطابهم للاستثمار فلسطين، والرقابة المستمرة على المنشآت المستفيدة من القانون ومدى تنفيذ بنوده والاحتفاظ بسجل للاستثمار من جهة، وإلغاء أو وقف الإعفاءات في حال وقوع مخالفات للقانون من جهة أخرى، إضافة إلى التدقيق في البيانات المالية، وإصدار الدليل الاستثماري السنوي الذي يتحدث عن الاستثمار في

فلسطين، ورفع التوصيات اللازمة لإجراء تعديلات على أية قوانين أو لوائح قد تخالف الضمانات والحوافز التي نص عليها القانون، والعمل على إقامة شبكة من العلاقات مع الجهات ذات العلاقة بهدف رسم سياسة واضحة وناجحة، وتحديث التشريع الاستثماري، وإقامة مركز خدمات يهدف إلى خدمة المستثمرين وتسهيل إجراءات الاستثمار المعلقة بإقامة مشروعاتهم.

ومن إنجازات الهيئة أنها ساهمت في سن القوانين المشجعة للاستثمار، مثل قانون المدن الصناعية، وساهمت في إعداد مسودة مشروع قانون الشركات، وتوقيع عدد من الاتفاقيات الأحادية والثنائية والمتعددة الأطراف مع دول عربية وأجنبية ومؤسسات في مجال الاستثمار مثل منشأة ضمان مخاطر الاستثمار، حيث ركزت تلك الاتفاقيات على ضمان الاستثمار، والمساهمة في إنشاء المناطق الصناعية. وتعمل الهيئة على استكمال الإجراءات الخاصة والمتعلقة بالاستثمار، وذلك من أجل التسهيل على المستثمرين، وتنشيط عمل دائرة ترويج الاستثمار. وتلعب هذه الدائرة دوراً هاماً في استقطاب رأس المال الأجنبي، من حيث إيضاح المناخ الاستثماري من جهة، وتوجيه الاستثمارات من جهة أخرى، واقتراح التعديلات والتحسينات اللازمة على القانون والهادفة إلى تشجيع العملية الاستثمارية، وإصدار كتاب سنوي حول الاستثمار.

وعلى الرغم مما ذكر أعلاه، يؤخذ على قانون تشجيع الاستثمار أنه لم يحقق الأثر المطلوب في تشجيع الاستثمار بالنسبة للمنشآت (ص.ص.م)، فهو لم يذكرها صراحة داخل نصوصه ومواده، ولذلك تصبح استفادة هذه المنشآت من القانون محدودة، بسبب تركيزه على المنشآت التي يزيد رأس مالها عن 100 ألف دولار أمريكي، مما يعني أن الغالبية العظمى من المنشآت والمنشآت الاقتصادية الفلسطينية تكون عاجزة عن الاستفادة من هذا القانون.

4-1-3 مؤسسة المواصفات والمقاييس

ساعد ازدياد وعي المستهلكين لجودة ومواصفات السلع من جهة، وارتفاع حدة المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية من جهة أخرى، على حفز المؤسسات الحكومية ذات

العلاقة على إصدار المواصفات وترويجها بين المنتجين ومتابعة تطبيقها. وفي هذا السياق، أنشأت السلطة الوطنية الفلسطينية مؤسسة المواصفات والمقاييس للعمل على حماية صحة وسلامة المستهلك، وحماية البيئة الفلسطينية والمحافظة عليها، ورفع مستوى جودة الصناعات الفلسطينية وزيادة قدرتها التنافسية، والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من حداثة عمر المؤسسة، إلا أنها نجحت في تحقيق العديد من الإنجازات، فقد تم اعتماد أكثر 622 مواصفة مختلفة في المجالات الصناعية خاصة في مجالي الإنشاءات والأغذية من أصل 800 مواصفة تعمل المؤسسة في إطارها. كما عملت على تأمين أولويات المواصفات لجميع الجهات الرسمية وغير الرسمية، واعتمدت 19 مختبراً موزعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، 6 منها مخصص لخدمة قطاع الصناعة في مجالات محددة مثل الأغذية والإنشاءات.

واستطاعت المؤسسة تأهيل عدد من المصانع والمنشآت للحصول على علامة الجودة الفلسطينية، وهي تتضمن مطابقة المنتجات المحلية للمواصفات الفلسطينية، وأصدرت شهادات جودة لأكثر من 120 مصنعاً ومنشأة فلسطينية، منها الكبير والصغير. ونتيجة لوجود هذه المؤسسة، استطاعت المنشآت الصناعية (ص.ص.م) في فلسطين، من تحسين قدرتها التنافسية من خلال تحسين الجودة والنوعية، واعتمادها المواصفات المطلوبة. وأدى ذلك إلى نجاح المنشآت (ص.ص.م) في اختراق الأسواق العالمية، وتحقيق نجاحات فيها، خاصة في مجال الحجر لبعض المنشآت الصناعية، وبعض المنشآت التي تعمل في المجال الزراعي وغيرها من المنشآت.

4-2 المؤسسات غير الرسمية الداعمة والمساندة

4-2-1 الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية

أقر مجلس الوزراء تشكيل الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية وتشكيل لجنة من رؤساء الاتحادات الصناعية لمتابعة التنفيذ مع القطاع الصناعي الخاص بتاريخ 1999/5/28. ويمكن تلخيص أهم أهدافه بالمساهمة في إقامة وتطوير وتحسين أوضاع

الاتحادات الصناعية التخصصية في فلسطين، والمشاركة في صياغة وتنفيذ الاتفاقيات الإقليمية والدولية، وتأهيل وتنظيم القطاع الصناعي بما يتلاءم والأنظمة الدولية، والمشاركة في رسم السياسات العامة والقوانين والتشريعات المتعلقة بالقطاع الاقتصادي بشكل عام والصناعي بشكل خاص، وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ الأهداف، وإعداد الدراسات والأبحاث وتوفير المعلومات للمساهمة في التنمية الاقتصادية بشكل عام والصناعية بشكل خاص، والتنسيق مع مؤسسات القطاع العام والخاص والمؤسسات الأهلية بما يخدم التنمية الاقتصادية في فلسطين. ويواجه الاتحاد مشاكل أهمها ضعف الإقبال على العضوية، وعدم توفر موارد مادية وبشرية كافية لتفعيل دور الإتحاد.

ويبرز الدور الرئيسي للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية من خلال قيامه بالتنسيق المتواصل مع الاتحادات الفرعية والتخصصية بهدف تقديم الخدمات المساندة والداعمة للمنشآت الصناعية والتي تشكل المنشآت (ص.ص.م) معظمها. اعتمد الاتحاد مجموعة من البرامج أهمها برنامج تأهيل الصناعة وتحسين نوعية وجودة المنتجات الصناعية، وتعزيز قدرتها التنافسية، إضافة إلى فتح الأسواق الخارجية أمامها.

4-2-2 الاتحادات الصناعية التخصصية

منذ قيام السلطة الفلسطينية سنة 1994، باشرت وزارة الصناعة بمبادرة من عدد من الصناعيين الفلسطينيين إلى تشكيل اتحادات صناعية تخصصية تضم في عضويتها الصناعيين من ذوي التخصص. ففي سنة 1996، تم تأسيس اتحادات لكل من الصناعات الغذائية والدوائية، تبعها اتحادات صناعية تخصصية أخرى في 15 فرعاً صناعياً تخصصياً وهي: الصناعات الكيماوية، والبلاستيكية، والحجر والرخام، والجلود والأحذية، وصناعة النسيج والملابس، وصناعة الورق والكرتون والطباعة، والصناعات التقليدية، وصناعة أنظمة المعلومات، وصناعة الإعلان، والصناعات الإنشائية، والصناعات المعدنية والهندسية، والصناعات الخشبية. وتم تسجيل اتحادات صناعية في الضفة الغربية في وزارة الصناعة، بينما سجلت الجمعيات الصناعية في غزة في وزارة الداخلية نظراً لاختلاف المرجعيات القانونية في كل منطقة. وقد بلغ عدد الاتحادات المسجلة 21 إتحاداً منذ 1996.

تلعب تلك الاتحادات دوراً هاماً في تحسين وتطوير المنتجات الصناعية للمنشآت (ص.ص.م) وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال تقديم الاستشارات والخدمات الفنية والمهنية والإدارية لأعضائها، إضافة إلى عقد الدورات وورش العمل التخصصية والهادفة إلى تعريف أصحاب المنشآت (ص.ص.م) على آخر المستجدات الإقليمية والعالمية في مجال الإنتاج والتسويق والمنافسة، مما ساعد على تحسين أدائها وانتهاج سياسات إنتاج وتسويق جديدة وقادرة على التأقلم مع المستجدات المحيطة.

وتعاني الاتحادات من ضعف الإقبال على العضوية، حيث يقدر عدد الأعضاء المنتسبين بحوالي 4 آلاف عضو، بينما يزيد عدد المنشآت الصناعية عن 14 ألف منشأة. كما أن كثرة الاتحادات والجمعيات الصناعية التخصصية بحاجة إلى معالجة سريعة من أجل توحيد جهود القطاع الصناعي الفلسطيني.

4-2-3 مركز التجارة الفلسطيني/ بال- تريد

إدراكاً منهم لأهمية الأسواق الخارجية، بادر رجال أعمال فلسطينيون إلى تأسيس مؤسسة لخدمة التجارة الفلسطينية باسم (مركز التجارة الفلسطيني/ بال-تريد) كمؤسسة غير حكومية وغير ربحية. ويهدف هذا المركز إلى تقديم الاستشارات والقيام بنشاطات إرشادية وتثقيفية للمنتجين خاصة الذين لديهم توجهات تصديرية. ويقدم بال-تريد خدماته من خلال تنظيم المعارض التجارية وإرسال البعثات التجارية وخدمات إرشادية وتدريبية للأعضاء.

ولتحقيق أهدافه في خدمة أصحاب المنشآت (ص.ص.م) في الأراضي الفلسطينية، ومحاولة ترويج وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، يقوم المركز بتنظيم زيارات ومشاركات دورية لهم في المعارض الخارجية، إضافة إلى تقديم الاستشارات المختلفة لأصحاب تلك المنشآت، وتعريفهم بآخر المستجدات في الأسواق الخارجية، ومحاولة البحث عن أسواق جديدة.

4-2-4 اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية

تأسس اتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية الفلسطينية عام 1989 في مدينة القدس بمبادرة من الغرف الفلسطينية الأعضاء والموزعة جغرافياً على كافة المدن الرئيسية في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة. ويشكل الاتحاد المظلة الرئيسية للغرف الفلسطينية والبالغ عددها حالياً 18 غرفة (13 في الضفة الغربية، و5 في غزة)، ويبلغ عدد الأعضاء المسجلين في الاتحاد حوالي 48 ألف عضو، موزعين على قطاعات اقتصادية مختلفة. وتشكل المنشآت (ص.ص.م) حوالي 99% من إجمالي عدد الأعضاء المسجلين (اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، بيانات غير منشورة، 2008).

ونظراً لكون المنشآت (ص.ص.م) تشكل الغالبية العظمى من الأعضاء المسجلين لدى الغرف التجارية واتحادها، يسعى اتحاد الغرف التجارية الفلسطيني إلى تحقيق المهام التالية:

- المساهمة في بناء قدرات الغرف التجارية الفلسطينية بهدف تحسين خدماتها لمجتمع الأعمال، مما ينعكس إيجاباً على أداء منشآت الأعمال وتعزيز قدرتها التنافسية محلياً وإقليمياً ودولياً.
- المشاركة الفاعلة في صياغة مشاريع القوانين والتشريعات الضرورية لتنظيم عمل القطاع الخاص الفلسطيني.
- تعزيز الروابط بين الغرف التجارية الفلسطينية والمؤسسات الوطنية ذات العلاقة وعلى رأسها وزارة الاقتصاد الوطني ووزارات (العمل ، التخطيط ، الزراعة، الحكم المحلي وغيرها من الوزارات)، وتعزيز العلاقات والروابط مع الاتحادات القطاعية كاتحاد الصناعات وجمعية رجال الأعمال ومركز التجارة الفلسطيني ومؤسسات الإقراض والمؤسسات العاملة في مجال دعم المنشآت (ص.ص.م) سواء الوطنية منها أو الأجنبية.

- ✧ تأسيس شبكة من العلاقات بين مجتمع الأعمال الفلسطيني ونظيره العربي والأجنبي من خلال تنظيم زيارات الوفود المشاركة في المؤتمرات والمعارض والفعاليات الاقتصادية الخارجية وخلق علاقات بين القطاع الخاص في فلسطين ونظرائه في مختلف دول العالم .

ولتحقيق أهدافه في خدمة المنشآت (ص.ص.م) في فلسطين، نفذ اتحاد الغرف التجارية الفلسطيني، عدة برامج مع جهات ومؤسسات محلية وإقليمية ودولية كان أهمها منظمة العمل الدولية، حيث نفذ معها برنامجاً لتنمية المنشآت (ص.ص.م) وزيادة قدرتها الاستيعابية على التشغيل وخلق فرص العمل، خاصة في أنشطة الملابس والحجر والرخام والأحذية، وفي أكثر من فترة زمنية. كما قام الاتحاد بتنفيذ عشرات الدورات التدريبية وورش العمل التخصصية لأصحاب المنشآت (ص.ص.م) بهدف تحسين أدائها وزيادة قدرتها التنافسية. كما بادر الاتحاد بالتعاون مع الغرف التجارية بإقامة معرض سنوي للصناعات الفلسطينية، يقام سنوياً في واحدة من المدن الفلسطينية، ويهدف إلى ترويج المنتجات الفلسطينية.

4-2-5 الغرف التجارية والصناعية والزراعية

تنتشر الغرف التجارية والصناعية والزراعية في العديد المدن والمحافظات الفلسطينية، حيث تم تأسيس غالبيتها في فترة الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، وعملت تحت أكثر من مرجعية إدارية وقانونية. وقد لعبت هذه الغرف دوراً مميزاً قبل تشكيل مؤسسات السلطة الوطنية في عدة مجالات أهمها، إصدار شهادات المنشأ للمنتجات الفلسطينية المعدة للتصدير للدول العربية وفق أسس المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل. كما قدمت هذه الغرف العديد من الاستشارات وحملات التوعية والتدريب لأعضائها في مجالات التجارة الخارجية والاستثمار. وازدادت وتيرة نشاط هذه الغرف بعد تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، خاصة في مجالات التدريب والاستشارات وإعداد الدراسات التشخيصية لبعض الفروع الصناعية بهدف تحديد وتحسين قدرتها التنافسية. كما قامت بتوقيع العديد من الاتفاقيات مع غرف تجارية في دول أخرى.

واستطاعت الغرف التجارية مساعدة المنشآت (ص.ص.م) في أكثر من مجال وأكثر من اتجاه، حيث استطاعت ومن خلال معرض الصناعات الفلسطينية الذي يتم تنفيذه سنوياً في فلسطين، من فتح آفاق تسويقية جديدة أمام المنتجين الفلسطينيين. وكانت هناك مساهمة فاعلة في معرض اسطنبول الدولي في العام 2006 حيث استطاعت الغرف التجارية وبالتعاون مع اتحادها العام من عقد اتفاقية مع الحكومة التركية لشراء كامل المنتجات الفلسطينية الموجودة في المعرض.

وعلى الرغم من ذلك، فما زال دور هذه الغرف محدوداً في مجال توفير بيانات حول الفرص التصديرية المتاحة للمنتجات الفلسطينية بالرغم من المحاولات العديدة التي أجريت في هذا السياق، ومن المتوقع أن تزداد فاعلية الغرف التجارية في مجال البحث التسويقي خاصة للأسواق الخارجية بعد ربطها بشبكة الإنترنت (عبد الرازق، 2001).

4-2-6 مركز المؤسسات الصغيرة

تأسس مركز المؤسسات الصغيرة عام 2003 كمنظمة غير حكومية، بتمويل من وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية في جمهورية ألمانيا الاتحادية، من خلال الوكالة الألمانية للتعاون التقني GTZ. ويركز هذا المركز أنشطته بشكل أساسي على المنشآت (ص.ص.م)، ويعمل تحت مظلة ثلاثية وهي وزارة الاقتصاد الوطني، واتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية، والوكالة الألمانية للتعاون التقني. ويقدم المركز خدماته للمنشآت (ص.ص.م) في أنحاء الأراضي الفلسطينية لدعم المنشآت الفردية، ويسعى إلى إحداث أثر إيجابي على المستوى الوطني ككل.

يسعى مركز المؤسسات الصغيرة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✧ المساهمة في تطوير القطاع الخاص الفلسطيني، وذلك من خلال زيادة القدرات الإنتاجية والفعالية للمنشآت (ص.ص.م).
- ✧ تطوير التنافسية للرياديين في المنشآت الصغيرة وإنشاء منشآت صغيرة جديدة قابلة للحياة والنمو.

- ✧ تحسين جودة الخدمات المالية وغير المالية التي يقدمها مزودو خدمات الأعمال لأصحاب المنشآت الصغيرة من تدريب ومعلومات وخدمات استشارية.
- ✧ تزويد المنشآت الصغيرة باستراتيجيات تطويرية وبيئة قانونية وتنظيمية كافية.
- ✧ تطوير موارد مالية وغير مالية ثابتة لأصحاب المنشآت الصغيرة.

وقد استطاع المركز من تحقيق بعض الانجازات للمنشآت (ص.ص.م) في الأراضي الفلسطينية، من خلال تسليط الضوء عليها وعلى أهميتها الاقتصادية والاجتماعية. وبادر منذ العام 2006 إلى عقد مؤتمر سنوي لمناقشة القضايا والمستجدات المتعلقة بالمنشآت (ص.ص.م) في فلسطين. كما استطاع المركز خلال الفترة الماضية من تقديم أكثر من 800 خدمة واستشارة في مجالات مالية وإدارية مختلفة للمنشآت (ص.ص.م) في فلسطين، وحوالي 200 خدمة لمزودي خدمات الأعمال.

4-2-7 صندوق التنمية الفلسطيني

تأسس صندوق التنمية الفلسطيني عام 1996 كمؤسسة فلسطينية تنموية غير ربحية لتعزيز النمو الفعال للمنشآت (ص.ص.م) عن طريق تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل. كان تأسيس صندوق التنمية الفلسطيني منذ عام 1996 نتيجة لعملية اندماج مؤسسات الإقراض العاملة في الأراضي الفلسطينية وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، وهذه المؤسسات هي: مجموعة التنمية الاقتصادية، المؤسسة العربية الفنية للتنمية، والشركة العربية للإقراض والتنمية. وكان هدف الاندماج تشكيل كيان لمؤسسة إقراض قوية قادرة على تلبية احتياجات التمويل المختلفة للقطاع الخاص. ويعمل الصندوق على تقديم العديد من برامج الإقراض بما يتلاءم مع واقعنا الفلسطيني وخاصة الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت به بعد انتفاضة الأقصى عام 2000 .

أهداف الصندوق

يهدف صندوق التنمية الفلسطيني كشريك في عملية التنمية الاقتصادية إلى تعزيز مساهمة كافة القطاعات الإنتاجية في عملية التنمية الاقتصادية، من خلال بناء قاعدة إنتاجية

وخلق فرص عمل في الاقتصاد الفلسطيني، خاصة أن شريحة كبيرة من شركات القطاع الخاص يصعب عليها الحصول على التمويل اللازم من البنوك التجارية، وذلك بسبب صعوبة شروط ومتطلبات التمويل التي تطلبها وتشدد عليها البنوك.

يقدم صندوق التنمية الفلسطيني برامج إقراض لمختلف القطاعات الاقتصادية (الصناعة، والزراعة، والخدمات، والسياحة) تشمل نوعين رئيسيين من التمويل: تمويل شراء الأصول الثابتة التي تشكل القاعدة الإنتاجية الرئيسية لأي مشروع إنتاجي، وتمويل احتياجات رأس المال العامل لتمكين المشروع من الاستغلال الأمثل للأصول الثابتة والمحافظة على استمرارية العمليات الإنتاجية.

وقد ساهمت القروض والخدمات التي قدمها الصندوق في تعزيز قدرات قطاع المنشآت الصغيرة على الاستمرار، وخلق فرص عمل جديدة مع المحافظة على الفرص القائمة التي لا تقل عن 3,000 فرصة عمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى توفير ما لا يقل عن 700 فرصة عمل في محافظة القدس.

4-2-8 المنظمات الأهلية وغير الحكومية

لعبت المنظمات الأهلية وغير الحكومية، ولا زالت، دوراً هاماً في دعم المنشآت (ص.ص.م) في الأراضي الفلسطينية، حيث تم تأسيس عدد منها في الثمانينات من القرن الماضي، في حين تم تأسيس الجزء الأكبر منها بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994[7]. وتعمل هذه المنظمات على دعم جهود التنمية المحلية من خلال تركيزها على المنشآت (ص.ص.م)، مع إعطاء أولويات للمشاريع النسوية، وذلك بهدف تفعيل دور المرأة الفلسطينية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والريفية. فقد قامت العديد من تلك المنظمات بتنفيذ سلسلة من البرامج التنموية الخاصة لتشجيع التصنيع الزراعي والحرفي البيتي.

[7] من أهم تلك المنظمات، الإغاثة الزراعية، الجمعيات الزراعية، الجمعيات التعاونية، منشآة الإسكان التعاوني CHF، وكالة الاونروا وغيرها.

وقدمت تلك المنظمات خلال مسيرة عملها مختلف أنواع الدعم للمنشآت الصغيرة جداً والصغيرة، كالاستشارات الإدارية والمالية والفنية. كما قامت بتمويل آلاف المنشآت الصغيرة جداً، والهادفة إلى تشجيع التصنيع البيتي وتمكين المرأة الريفية.

ومن أجل تقديم أفضل الخدمات لمشروعات الأعمال، بادرت مجموعة من المنظمات غير الحكومية إلى تأسيس الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر– شراكة–، بهدف تنسيق الدعم والتعاون بينها من جهة، ومحاولة توجيه المنشآت وفق أولويات التنمية من جهة أخرى.

4-2-9 بنك الرفاه

تأسس بنك الرفاه لتمويل المنشآت الصغيرة، وبدأ عمله في شهر أيار عام 2006 استناداً إلى دراسات معمقة بينت أهمية المنشآت (ص.ص.م) في الاقتصاد الفلسطيني من حيث عدد هذه المنشآت ودورها في التنمية والتشغيل من ناحية، ومحدودية المصادر التمويلية الرسمية لهذا القطاع والتي لا تلبي أكثر من 13% من حاجتها من ناحية أخرى. إضافة إلى ذلك، فقد شجع نجاح العديد من التجارب حول العالم في مجال البنوك المتخصصة للقروض الصغيرة، في تأسيس البنك والبدء في تنفيذ أعمال.

أهداف بنك الرفاه

يهدف بنك الرفاه إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، هي:

- ✧ تقديم الخدمات المصرفية المتخصصة للقطاعات المستهدفة.
- ✧ تنسيق الجهود مع المؤسسات والجهات المحلية والدولية المتخصصة في تطوير المنشآت (ص.ص.م) وتأمين احتياجاتها.
- ✧ المساهمة في تطوير خدمات البنية التحتية القانونية والمؤسساتية الضرورية لخدمة المنشآت (ص.ص.م).
- ✧ وضع الأسس وتوفير الإمكانيات لزيادة مصادر التمويل لتغطية نسب متزايدة من حاجة السوق خلال السنوات اللاحقة.

أنواع البرامج:

يقدم بنك الرفاه رزمة من البرامج والمنشآت الهادفة إلى دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، حيث تركز على:

1. تحسين مستوى المعيشة للقطاعات المهمشة.
2. برامج خاصة بالمرأة.
3. قروض إنتاجية معززة ومدرة للدخل.

يعاني بنك الرفاه كغيره من البنوك من عدم توفر الضمانات خصوصاً لقطاع المنشآت الصغيرة وأن الحكومة تمانع في اعتماد موجودات هذه المنشآت كضمانات، إضافة إلى عدم توفر بيانات حول هذه المنشآت كونها غير ممثلة لدى أي جهة، كما أن هناك مشاكل تتعلق في الجانب القانوني والبيئة القانونية لهذه المنشآت.

4-2-10 الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة)

أسست الشبكة، وهي مؤسسة غير ربحية وغير حكومية، عام 2002. وتمثل الشبكة 9 مؤسسات إقراض تعمل في الأراضي الفلسطينية هي: (أصالة، دائرة التمويل الصغير- أونروا، مؤسسة فاتن، المركز العربي للتطوير الزراعي- أكاد، اتحاد لجان الإغاثة الزراعية-جمعيات التوفير والتسليف، المؤسسة الفلسطينية لمساعدة لاجئي الشرق الأدنى- أنيرا، مؤسسة الإسكان التعاونية الدولية، جمعية الشبان المسيحية، صندوق التنمية الفلسطيني)، بالإضافة إلى 4 أعضاء آخرين مساندين (مؤسسة ريف، الإغاثة الإسلامية-غزة، مؤسسة كاريتاس-القدس، مؤسسة غزة للإقراض النسوي). وتشكل شراكة 95% من مؤسسات الإقراض الصغير ومتناهي الصغر في فلسطين، وتهدف إلى تزويد المنشآت الصغيرة بالخدمات المالية، وتركيز الجهود على التطور في صناعة التمويل متناهي الصغر في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ خاصة أن التمويل متناهي الصغر يعتبر واحداً من أقوى أدوات التنمية الاقتصادية بما يتفق مع احتياجات الاقتصاد الفلسطيني. أضف إلى ذلك، فإن الشبكة تقدم كثيراً من الخدمات غير المالية لأصحاب المنشآت الصغيرة والصغيرة جداً، وذلك من خلال الحملات الإعلامية والزيارات الميدانية.

تعتبر الشبكة حلقة الوصل التي تربط مؤسسات التمويل متناهي الصغر مع بعضها البعض، وتحافظ على قنوات اتصال مفتوحة للحوار بين المؤسسات والجهات الفاعلة الأخرى في هذا المجال. وتزود الشبكة أعضاءها بمجموعة متنوعة من الخدمات والأنشطة لتعزيز قدرات موظفيها، وبالتالي تحسين أدائها، لمساعدة أعضائها في الوصول إلى الاستدامة التشغيلية والمالية والحفاظ عليهما.

وقد استطاعت المنشآت (ص.ص.م) من الاستفادة من تلك المؤسسات وتحقيق نجاحات في تعزيز دورها وقدرتها على الاستمرار في العمل، أو البدء في تأسيس منشآت جديدة. وقد أدى ذلك إلى انتشار عشرات المنشآت الفردية وخلق آلاف فرص العمل المؤقتة في الأراضي الفلسطينية خاصة للنساء.

وقد استطاعت الشبكة تحقيق بعض النجاحات في مجال خدمة المنشآت (ص.ص.م) في الضفة الغربية وقطاع غزة، نذكر منها:

- في بداية عام 2007 وقعت الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر اتفاقية شراكة مع مؤسسة PalNet Finance الفرنسية المتخصصة في مجال الإقراض، لتنفيذ مشروع تطوير النواحي الاقتصادية لأصحاب المنشآت الصغيرة الفلسطينيين الممول من الإتحاد الأوروبي ومؤسسة Portland Trust والذي يستمر حتى نهاية 2009. يهدف المشروع إلى تمكين الفقراء في المجتمع الفلسطيني من تطوير مشاريع اقتصادية وتحقيق ديمومتها من خلال تحسين ظروفهم الحياتية، وإرساء روح العمل من خلال تنفيذ مشاريع صغيرة والصغيرة جداً، وتعزيز الطموح وتأكيد الأمل لمستقبل أفضل وزيادة فرص العمل.
- قامت الشبكة بعقد عدة دورات تدريبية خلال العام 2007، لتطوير قدرات مؤسسات الإقراض الأعضاء. وركزت الدورات على أمور ذات العلاقة (تدريب متدربين، تسويق، المخاطر التشغيلية في ظل الأزمات، تقييم وتصنيف مؤسسات الإقراض، والاتصالات ومهارات البيع، التحليل المالي والتشغيلي).
- قامت الشبكة بتأسيس أول مكتبة متخصصة في قطاع تمويل المنشآت الصغيرة لتكون مرجعاً لمؤسسات الإقراض الأعضاء ومؤسسات أخرى عاملة ومهتمة في هذا القطاع.

4-2-11 معهد الشراكة المجتمعية- جامعة بيت لحم

تأسس معهد الشراكة المجتمعية والذي كان يعرف باسم مركز تطوير الأعمال، في عام 1989، باعتباره وحدة من وحدات خدمة المجتمع في جامعة بيت لحم. قام المعهد ومنذ إنشائه بالعمل على تعزيز وتطوير قدرات قطاع الأعمال الفلسطيني والمساعدة في تطوير أفكار مبتكرة للأفراد والجماعات والمنظمات المشاركة في النشاط الاقتصادي؛ وتمكين الفئات المستهدفة إدارياً وتنمية مهاراتها.

في العام 1998، تم تحويل المركز إلى هيئة مستقلة في الجامعة، ليصبح اسمه معهد الشراكة المجتمعية، ويتمتع بالحرية في تعزيز الروابط بين الجامعة والمجتمع الفلسطيني وفي إثراء وتطوير المجتمع الفلسطيني بأسره، من خلال تحديد الاحتياجات الناشئة، ونشر نتائج البحوث والدراسات للمساعدة في رسم السياسات واتخاذ القرارات على الصعيدين المحلي والوطني.

وعلى الصعيد العملي، استطاع المعهد تخريج أكثر من 12 ألف فلسطيني، من النساء والرجال من مختلف الفئات العمرية، في مجالات التدريب والاستشارات وخدمات التطوير التنظيمي. وقدم المعهد أول برنامج دبلوم مهني متخصص لتنمية المنشآت الصغيرة المتوسطة على الانترنت، ويستهدف البرنامج بالدرجة الأولى المنشآت الصغيرة والمتوسطة لمساعدة رجال وسيدات الأعمال ومدراء الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تحسين الكفاءات الإدارية وأداء الأعمال، وتشمل ثلاثة مواضيع هي: إدارة الأعمال، التجارة الالكترونية، وإدارة المنشآت.

وقد احتفل معهد الشراكة المجتمعية بتخريج الفوج الأول من المشاركين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في برامج الدبلوم المهني في مجال إدارة الأعمال، حيث تخرج 27 من المهنيين في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتم منحهم شهادات معتمدة من قبل وزارة التربية والتعليم العالي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، أما بالنسبة للمشاركين الآخرين، فمن المتوقع الانتهاء من برامجهم في العام 2009.

5- المشكلات التي تواجه المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تشوهات هيكلية أعاقت نموه وتطوره، وجعلته اقتصاداً هشاً وعرضة للتقلبات السياسية والاقتصادية. وبالتحديد يعانى الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير من ارتفاع معدلات البطالة وعدم قدرته على استيعاب القوة العاملة أو الزيادة في معدلات نموها، وكما يعاني من تدني مساهمة الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي. وظهرت مشكلة البطالة بشكل خطير بعد حرب الخليج الثانية في العام 1991 وبدء سياسة الحصار والإغلاق الأمني التي مارستها السلطات الإسرائيلية، ولا تزال. وأدى ذلك إلى فقدان آلاف العمال الفلسطينيين عملهم في سوق العمل الإسرائيلي.

وفي العام 1994، تم توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، الأمر الذي أدى إلى خلق جو من التفاؤل والثقة في مستقبل المنطقة، ودفع ذلك بالعديد من دول العالم إلى المشاركة في العملية السلمية. وظهر ذلك على صورة دعم الاقتصاد الفلسطيني لتحسين الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني لتعزيز توجهاته السلمية. إلا أن الواقع الذي عاشته الأراضي الفلسطينية أثبت عكس ذلك، حيث استمرت الحكومة الإسرائيلية بانتهاج السياسات والإجراءات المجحفة تجاه الشعب الفلسطيني واقتصاده، مما نجم عنه استمرار المشاكل والتحديات التي يعاني منها هذا الاقتصاد، واستمرت الآثار التشويهية للاحتلال وتصاعد حدة تأثيراتها السلبية والخطيرة على الاقتصاد الفلسطيني.

وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي أجريت حول الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، إلا أن الاهتمام بالمنشآت (ص.ص.م) لم يرق إلى المستوى المطلوب، خاصة لدى الجهات الرسمية. وقد قامت العديد من المؤسسات بإجراء عدد من الدراسات حول واقع المنشآت (ص.ص.م) في الأراضي الفلسطينية والمشاكل والتحديات التي تواجهها، حيث

تبين من تلك الدراسات أن منشآت الأعمال الصغيرة في فلسطين تعاني من مشاكل متشابهة إلى حد كبير. ويتمثل الجزء الأكبر من تلك المشكلات في قضايا تتعلق بطبيعة تلك المنشآت كالشكل القانوني، الملكية، الإنتاج، والتسويق، إضافة إلى غياب البيئة القانونية المنظمة لتلك المنشآت، وغير ذلك من المشاكل والتحديات.

ولتسهيل عرض التحديات والصعوبات التي تواجه المنشآت (ص.ص.م)، تم تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين، تتكون كل مجموعة من قضايا فرعية، تم تحديدها بناء على الدراسات السابقة والبيانات المتوفرة حول تلك المنشآت، مع الإشارة إلى أن ترتيب هذه المجموعات والقضايا لا يعكس أهميتها النسبية.

ويمكن إجمال أهم المشاكل التي تواجه المنشآت (ص.ص.م) في الأراضي الفلسطينية، بما يلي[8]:

5-1 المشاكل الخارجة عن إرادة المشروع

هنالك بعض المشاكل التي يكون مصدرها من خارج المنشأة ولا تستطيع الإدارة السيطرة عليها، بسبب ارتباطها بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدول. ومن هذه المشاكل:

5-1-1 المشاكل ذات العلاقة بالسياسات والإجراءات الإسرائيلية

انتهجت السلطات الإسرائيلية ومنذ احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967 مجموعة من الإجراءات والسياسات الهادفة إلى القضاء على الصناعة الفلسطينية وبؤر التطور فيها، وفي ذات الوقت ربطت تطور الصناعة الفلسطينية بالسياسات والتطورات الإسرائيلية.

[8] هذا القسم يعتمد على المراجع التالية: (نصر، 1999؛ ماس، 2001؛ مكحول وعطياني، 2004؛ عطياني 2004؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2003؛ Swell, 2001؛ مكحول، 2005؛ أبو بكر ومهنا، 2001؛ World Bank, 2007):

فقد تطورت الصناعات المكملة (التعاقد من الباطن) بشكل تابع للاقتصاد الإسرائيلي. وحاربت إسرائيل الصناعات التي قد تشكل عنصر منافسة لصناعاتها، ونجم عن تلك السياسات اعتماد الصناعة الفلسطينية بشكل كبير (حوالي 90% منها) على المواد الخام الخارجية سواء القادمة من إسرائيل أو عبرها، الأمر الذي جعلها عرضة لتقلبات الظروف الإسرائيلية والأجنبية. وأوجد ذلك علاقة غير متكافئة بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي، أدت في النهاية إلى إضعاف الاقتصاد الفلسطيني وارتهانه للاقتصاد الإسرائيلي.

5-1-2 المشاكل ذات العلاقة القانونية والتشريعية

أدى غياب البيئة القانونية والتشريعية المنظمة لعمل المنشآت (ص.ص.م)، وعدم وجود قانون يعترف بها، أو بأهمية دورها في النسيجين الاقتصادي والاجتماعي إلى عدم وضوح الرؤية تجاهها، وعدم القدرة على رسم السياسات ووضع الخطط المستقبلية لتنميتها.

وقد أدى عدم وجود قانون للمنشآت (ص.ص.م) في فلسطين إلى عدم وجود تعريف محدد لها، وبالتالي، عدم وجود نظام إحصائي لتتبع عمل تلك المنشآت، ومراقبتها، ومعرفة أعداد المنشآت الجديدة الداخلة إلى السوق أو المنشآت الخارجة منه. ونجم عن ذلك عدم توفر المعلومات الدقيقة حول فرص العمل المتوفرة أو تلك التي توفرها المنشآت الجديدة.

وعلى الرغم من إصدار المجلس التشريعي الفلسطيني لأكثر من 30 قانوناً لمعالجة الجوانب الاقتصادية، إلا أن هذه القوانين لا زالت تواجه مشاكل في التنفيذ، إضافة إلى الحاجة الماسّة لسن وإقرار وتعديل بعض القوانين لتتلاءم مع طبيعة المنشآت الاقتصادية الفلسطينية العاملة، كقانون تشجيع الاستثمار، وإلغاء الأوامر العسكرية الإسرائيلية التي لا زالت مطبقة لغاية الآن.

5-1-3 المشاكل ذات العلاقة بالبنية التحتية

على الرغم من حجم الضرائب الباهظة التي كانت تحصّلها إسرائيل من السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، إلا أنها لم توفر خدمات البنية التحتية بصورة تخدم المجتمع الفلسطيني واقتصاده، وخاصة خدمات المياه الكهرباء والاتصالات والطرق المعبدة، ناهيك عن ارتفاع تكلفتها في حال توفيرها. وتشكل هذه الخدمات ركيزة أساسية من ركائز النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها التنمية الصناعية. وللدلالة على ضعف البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية، تمت مقارنة مجموع ما أنفق على البنية التحتية بين عامي 1970-1990 نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فتبين أن هذه النسبة تساوي 3.5% في الأراضي الفلسطينية و9% في الأردن (نصر، 1997).

5-1-4 المشاكل المتعلقة بالسياسة العامة

أثر عدم وجود خطط واستراتيجيات شاملة لدعم وتنمية المنشآت (ص.ص.م)، وعدم إيلائها أهمية كبيرة من قبل الجهات ذات العلاقة بشكل سلبي على أداء تلك المنشآت ودورها في عملية التنمية الاقتصادية. فقد تبين من نتائج مسح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن 39.4% من الشركات التي توظف من 5- 19 عاملا، وتلك التي توظف ما بين 20- 50 عاملا، تعتبر ذلك من المعوقات التي حدت من مشاركتها في التجارة الدولية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003).

كما أدى عدم وجود سياسة عامة تعمل على تنظيم عملية الاستيراد والتصدير؛ وخاصة في تحديد الأصناف والكميات وأماكن الاستيراد والتصدير وتنمية وتطوير قدرات المنتجين المحليين، وعدم إلزام الشركات بتطبيق مبادئ التصنيع الجيد، وضعف الرقابة العامة وغياب الدعم الواضح للبحث والتطوير، كل ذلك أدى إلى وجود خلل في هيكل المنشآت الاقتصادية.

وفي ذات السياق، فإن العديد من الصناعات والمنشآت الصناعية تقع ضمن التجمعات السكانية، الأمر الذي يجعل من الصعوبة توفر الشروط اللازمة للحصول على التراخيص. فعلى سبيل المثال، هناك مشاكل كبيرة في ترخيص مناشير الحجر والرخام، وذلك بسبب عدم أهليتها لتحقيق شروط الحصول على التراخيص من الجهات الحكومية المختصة، خاصة دوائر صحة البيئة.

5-1-5 المشاكل المتعلقة بالتمويل

تعاني المنشآت (ص.ص.م) العاملة في الأراضي الفلسطينية من تدني نسبة التمويل المقدم لها، حيث تواجه تلك المنشآت تحديات مالية تؤثر في كثير من الأحيان على توسع أنشطتها، وزيادة رأس مالها وإنتاجها. وتشير البيانات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية إلى تراجع حصة الإقراض التنموي من إجمالي التسهيلات الائتمانية. وللتدليل على ذلك، يلاحظ أن الأهمية النسبية لتوزيع التسهيلات الائتمانية تختلف باختلاف النشاط الاقتصادي. فقد بلغت حصة الإقراض التنموي، الذي يشتمل على قطاعات الزراعة والصناعة والإنشاءات حوالي 31% من إجمالي التسهيلات عام 1997، ولكنها انخفضت إلى 20.6% عام 2007. كما يلاحظ أن الحصة الكبرى من الإقراض التنموي كانت لقطاع الإنشاءات، حيث بلغت حصته 12.8% من إجمالي التسهيلات الائتمانية عام 2007. أما الإقراض غير التنموي، فقد ارتفعت حصته من 69% عام 1997 إلى 79.4% عام 2007. وحازت التجارة العامة على النسبة الأكبر من الإقراض غير التنموي عام 1996 بلغت حوالي 36%، وانخفضت إلى 21% عام 2007 (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول 12 في الملحق).

اعتماداً على النسب السابقة، يمكن القول أن تصنيف النسبة الأكبر من المنشآت الاقتصادية العاملة على أنها منشآت (ص.ص.م) يعني أنها تواجه مشكلة في التمويل. وللتدليل على ذلك، يقدر إجمالي الطلب على القروض الصغيرة بأكثر من 80 مليون دولار أمريكي سنوياً، يتم توفير منها حوالي 40 مليون دولار فقط، ويتم توفير حوالي

30 مليون عبر منظمات أهلية وغير ربحية من خلال برامج تموِّلها الدول المانحة والمؤسسات الدولية (نصر الله والصوراني، 2005).

5-1-6 المشاكل ذات العلاقة بالسوق والتسويق

أشارت العديد من الدراسات إلى أن أهم القضايا التي تواجه المنشآت (ص.ص.م) في هذا المجال، هي ضعف الخبرة التسويقية للمنتجين. وتزداد أهمية هذه المشكلة في أسواق التصدير والتي تتطلب قنوات توزيعية كفؤة تعمل على عرض المنتجات للمستخدم بشكل مباشر. وأشارت دراسة مكحول حول بعض منشآت الأعمال في شمال الضفة الغربية[9] إلى أن 51% من المنشآت التي شملها المسح الميداني تواجه صعوبات في مجال التسويق خاصة في مجال عدم وجود اسم تجاري أو علامة تجارية مسجلة (مكحول، 2005).

إضافة إلى ذلك، تعاني تلك المنشآت من مشكلة صغر حجم السوق المحلي، مما يزيد من حدة المنافسة بينها في السوق المحلي ويجبرها على البحث عن منافذ تسويقية خارجية التي تتميز بدورها بارتفاع حدة المنافسة. كما أن صغر حجم تلك المنشآت يعيق قدرتها على التطور في كثير من الأحيان، ومثال ذلك، فإن صغر حجم شركات البرمجيات يضعف قدرتها على تحمل المخاطر التي تشتهر بها صناعة البرمجيات، ويضعف قدرتها على البحث والتطوير، وكذلك يحد من قدرتها في خلق علاقات مع الشركات العالمية.

كما أظهرت دراسة مكحول 2005 أن 65% من منشآت العينة تواجه منافسة محلية قوية من السلع المستوردة، وأن 37% منها يعاني من ضعف الخبرات والمهارات التسويقية (مكحول، 2005). وأدى هذا بدوره إلى خلق مشاكل داخلية في الاقتصاد

[9] شملت عينة الدراسة أربع صناعات صغيرة ومتوسطة هي: النجارة، الأثاث، ميكانيك السيارات وتجليسها ودهانها، والصناعات الغذائية باستثناء المخابز.

الفلسطيني، حيث انتشرت المنافسة السعرية على حساب الجودة والنوعية بالنسبة للمنتجات المصنّعة محلياً.

كما أشارت الدراسة التي أعدها البنك الدولي حول تقييم المناخ الاستثماري في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أن تضاؤل فرص الوصول إلى الأسواق والقيود المفروضة على حركة السكان والبضائع، تعتبر من المعيقات الرئيسية أمام نمو المشاريع التجارية الفلسطينية (World Bank, 2007). كما أشارت نتائج مسح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن 43% من المنشآت التي توظف ما بين 5- 19 عاملاً تعتبر ذلك مشكلة مهمة. يضاف إلى ذلك، ارتفاع تكاليف نقل السلع والخدمات والمواد الخام والأولية اللازمة للصناعة الفلسطينية، ويترك هذا بالطبع آثاره السلبية على عمليات الإنتاج والمنافسة والبيع والتسويق.

كما تعاني المنشآت (ص.ص.م) من النقص والضعف الشديدين في مجال المعلومات المتوفرة حول الأسواق الخارجية؛ خاصة العالمية منها وفرص وإمكانيات التصدير لتلك الأسواق. وقد تبين أن 65.4% من المنشآت التي توظف 5- 19 عاملاً تعتبر النقص في المعلومات والخبرة في مجال الأسواق العالمية وإمكانية الوصول إليها مشكلة مهمة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003).

5-1-7 مشاكل ذات علاقة بالمهارات البشرية وسوق العمل

يعتبر تدني الخبرة والمهارة لدى العاملين في المنشآت (ص.ص.م) من أهم المشاكل التي تواجهها تلك المنشآت، حيث ينعكس ذلك سلباً على الإنتاج والإنتاجية التي تلعب دوراً هاماً في تعزيز القدرة التنافسية، خاصة بعد انتشار العولمة والانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية. وقد أشار 49% ممن شملهم المسح الميداني إلى أنهم يعتقدون أن إنتاجية العامل متدنية، مع أن 57% منهم أشاروا إلى ارتفاع أجور العاملين، كما يعاني 47% منهم من تدني مستوى الخبرات السابقة ونقص المهارات لدى العاملين (مكحول، 2005). فيما أشارت بيانات مسح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أن

69.6% من المنشآت التي تشغّل ما بين 5- 19 عاملاً تعتبر قضية تدني المهارة والخبرة لدى العاملين مشكلة مهمة أو مهمة جدا.

5-1-8 مشاكل ذات علاقة بالمؤسسات المساندة والداعمة

يواجه أصحاب المنشآت (ص.ص.م) مشكلة في تعدد المبادرات العامة والأهلية الهادفة لدعم منشآتهم، خاصة ضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة. وقد أثبتت التجارب العالمية، أن المؤسسات المساندة لعبت دوراً هاماً في نجاح المنشآت الصغيرة خاصة في مجال متابعة التطورات الإنتاجية والتسويقية، وحاضنات[10] الأعمال، ومن الأمثلة على المؤسسات المساندة في فلسطين: اتحاد الصناعات الفلسطينية، (بال-تريد)، الغرف التجارية، برامج الإقراض الصغير، ... الخ. ويهدف دور المؤسسات المساندة بالدرجة الأولى إلى تنمية وتطوير منشآت الأعمال الصغيرة، حيث أن تلك المنشآت لا زالت تواجه مشاكل هيكلية في تلبية احتياجات المنشآت الاقتصادية بشكل عام، والمنشآت (ص.ص.م) بشكل خاص. وللتدليل على ذلك بلغت حصة القطاع الصناعي من عمليات التمويل والقروض التي تقدمها البنوك 6.8% من مجمل التسهيلات الائتمانية المقدمة عام 2007.

كما تواجه المنشآت (ص.ص.م) مشكلة في التمثيل الرسمي لها، فعلى الرغم من وجود أكثر من 15 جهة تمثيلية للقطاع الخاص، إلا أن أعداد الأعضاء المنتسبين لها (المؤسسات والمنشآت المسجلة لديها) قليل مقارنة مع العدد الإجمالي للمنشآت الاقتصادية العاملة. وللتدليل على ذلك، يواجه اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، والذي يُعد أكبر مؤسسات القطاع الخاص (يضم في عضويته جميع الغرف التجارية) في فلسطين، يبلغ حوالي 47 ألف عضو، يشكلون ما نسبته 40.5% من إجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة.

---

[10] حاضنات الأعمال: هي عبارة عن مجموعة متكاملة ومتناسقة من الخدمات والتسهيلات، توفرها لفترة زمنية معينة مؤسسة مستقلة لها كيانها القانوني وعلاقاتها، للمستثمرين الراغبين في إقامة مشاريع خاصة بهم، بهدف التخفيف من الأعباء والتكاليف والنفقات المترتبة في المراحل الأولى من عمر المشروع والتي من أهمها مرحلة الانطلاق، كما يمكن للمشاريع القائمة الاستفادة من خدمات هذه الحاضنات.

ومن أهم المشاكل التي قد تنجم عن سوء التمثيل للمنشآت (ص.ص.م)، هو عدم القدرة على توفير الخدمات المتخصصة بناء على احتياجات تلك المنشآت من جهة، والضعف في تمثيل مصالح تلك المنشآت من جهة أخرى.

5-2 مشاكل ضمن أعمال المشروع (مشاكل داخلية)

ترتبط هذه المشاكل أساساً بالأوضاع الداخلية العامة في المنشآت (ص.ص.م)، ويمكن معالجتها من قبل إدارة المنشأة، ومن هذه المشاكل ما يتعلق بالإنتاج والإنتاجية، ومنها ما يتعلق بالقدرة التنافسية للمنشآت.

5-2-1 مشاكل تتعلق بالإنتاج والإنتاجية

يعتمد نجاح أية منشأة على القدرات الإدارية للمنتجين، وقدرتهم على التأقلم مع المتغيرات التقنية والسوقية، والاستجابة للمتطلبات العالمية من حيث الجودة والمواصفات. وفي الواقع الفلسطيني، برزت عدة مشاكل ذات علاقة بالإنتاج، حيث أشارت نتائج المسح الميداني الذي أجراه مركز بيسان للبحوث والإنماء لدراسة مكحول 2005 إلى أن 48% من منشآت العينة تواجه صعوبة في مجال الإنتاج مثل ارتفاع نسبة التالف. كما تعاني 32% منها من تدني جودة المنتجات، مما ينجم عنه تراجع القدرة التنافسية. وأشار 73% من أفراد العينة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج مقارنة مع السلع المستوردة، مما انعكس سلباً على قدرتها على المنافسة (مكحول، 2005).

كما تشير البيانات المتوفرة إلى تدني نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة جداً في الإنتاج. وللتدليل على ذلك، بلغت نسبة مساهمة تلك المنشآت العاملة في القطاع الصناعي الفلسطيني حوالي 18.3% من إجمالي الإنتاج الصناعي سنة 2007 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008 أ) وبلغت مساهمة مثيلتها في قطاع الإنشاءات 5%، في حين أن مساهمة المنشآت (ص.ص.م) في قطاع النقل والتخزين والاتصالات كانت 17.4% من إجمالي إنتاج هذا القطاع.

وعلى الرغم من ارتفاع عددها من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية، وارتفاع عدد العاملين فيها، إلا أن مساهمة المنشآت (ص.ص.م) في القيمة المضافة لا زالت قليلة، خاصة المنشآت الصغيرة جداً. وللتدليل على ذلك، بلغت مساهمة المنشآت الصغيرة جداً العاملة في القطاع الصناعي بما نسبته 17.1% من إجمالي القيمة المضافة لهذا القطاع، وبلغت نسبة مساهمة مثيلتها في قطاع النقل والتخزين والاتصالات 4.8%.

أما عن إنتاجية العامل، فتشير نتائج البيانات المتوفرة والصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن المنشآت الصغيرة جداً والتي تشكل الجزء الأكبر من المنشآت الاقتصادية تعاني من ضعف وتدني الإنتاجية مقارنة مع المنشآت الأخرى. وتشير تلك البيانات إلى أن إنتاجية العامل في المنشآت الصغيرة جداً في القطاع الصناعي بلغت حوالي 5.4 ألف دولار، ومثيلتها في قطاع الخدمات 4.8 ألف دولار. ويرجع تدني إنتاجية العامل إلى عوامل عدة، أهمها تدني مستويات الخبرة والمهارة لدى العاملين في تلك المنشآت.

5-2-2 مشاكل تتعلق بالقدرة التنافسية

تمتاز غالبية المشروعات التجارية العاملة في الأراضي الفلسطينية بضعف قدرتها التنافسية، مما أجبر الكثير منها على الخروج من السوق، بسبب عدم قدرتها على منافسة السلع المستوردة، أو بسبب عدم قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية. ويعود ذلك إلى ضعف الإمكانات المتوفرة لتلك المنشآت، حيث ما زالت تستخدم آلات قديمة في عملياتها الإنتاجية (world Bank, 2007). وأدى ذلك إلى انخفاض جودة المنتجات وارتفاع تكلفة إنتاجها. وكما أشارت نتائج دراسة مكحول 2005 إلى أن 64% من المنشآت التي شملها المسح الميداني تستخدم معدات قديمة، وأن 50.2% من منشآت العينة تواجه مشاكل في مجال المعدات تشمل صعوبات في توفير قطع الغيار، إذ يعاني 65% من هذه المنشآت من هذه المشكلة، وكما أن 57% منها يواجه صعوبات في الحصول على خدمات الصيانة (مكحول، 2005).

ومن ناحية أخرى، تعتبر القيود على التصدير ابتداءً من شهادات المنشأ، وضريبة المقاصة، وإجراءات العبور والتفتيش الأمني على المعابر والرسوم الجمركية، من أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي الفلسطيني، خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي وتحرير التجارة. كما أن ارتفاع تكلفة العمل للوحدة الواحدة، ووجود بنية تحتية ضعيفة، وارتفاع تكلفة الكهرباء والمواصلات، وتدني الاستثمار في العنصر البشري، وارتفاع تكلفة الإنتاج بشكل عام، يعمل على تقليل القدرة التنافسية للصناعة الفلسطينية، بسبب تدني الجودة من جهة، وارتفاع أسعار منتجاتها من جهة أخرى.

6- تأثير الإجراءات الإسرائيلية منذ العام 2000 على المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة

يوضح هذا الجزء من الدراسة أثر الإجراءات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وعلى المنشآت (ص.ص.م) بوجه خاص. كما يعطي فكرة عن بعض التوقعات المحتملة حول هذه المنشآت في ظل استمرار الإجراءات والسياسات الإسرائيلية

6-1 أثر الإجراءات الإسرائيلية على المنشآت

أدت السياسات والإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى قمع انتفاضة الأقصى الفلسطينية التي اندلعت عام 2000، إلى إلحاق خسائر فادحة بالاقتصاد الفلسطيني بكافة قطاعاته، حيث تأثر قطاع الأعمال الفلسطيني بشقيه الصغير والكبير، كغيره من القطاعات والأنشطة الاقتصادية الفلسطينية بتلك السياسات، حيث أدى ذلك إلى ضعف قدرته التنافسية وإغلاق الآلاف من الورش والمحلات التجارية.

فقد زادت القوات الإسرائيلية من هجمتها على القطاع الصناعي الفلسطيني الذي يعتمد أساساً بشكل كبير على الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تأتي 90% من المواد الخام والأولية التي يستخدمها القطاع الصناعي الفلسطيني من إسرائيل أو عبرها. كما قامت هذه القوات خلال العام 2003 بتكثيف هجماتها على المنشآت والورش الصناعية الفلسطينية، مما أدى إلى تدميرها سواء بشكل كلي أو جزئي، فقد دمرت عشرات الورش الصناعية خاصة الموجود منها في قطاع غزة (عطياني، 2004). وقد أظهرت بعض الدراسات أن 90% من منشآت الأعمال الصغيرة العاملة في الأراضي الفلسطينية، قد تأثرت بشكل كبير بالإجراءات الإسرائيلية، خاصة وأن 45% من الآلات والمعدات تأتي من إسرائيل، و42% منها يأتي عبر إسرائيل (مقداد، 2002).

كما أغلقت إسرائيل جميع المنافذ في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقطعت الطرق بين المدن الفلسطينية وعزلتها عن بعضها البعض، كما أغلقت الحدود والمعابر الدولية مع كل من مصر وداخل الخط الأخضر ولفترات زمنية متفاوتة، إضافة إلى منع التجول الذي كان يستمر في أحيان كثيرة لأسابيع. ودمرت مطار غزة الدولي ومعظم الطرق الرئيسية والفرعية في المناطق الفلسطينية. وقامت في نهاية آذار 2002، بعملية اجتياح واسعة النطاق لجميع مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، حيث أعادت احتلال مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأدت إجراءات وسياسات الاحتلال إلى زيادة الصعوبات والتحديات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية، الأمر الذي نجم عنه انخفاض الطلب على المنتجات الصناعية الفلسطينية في السوق المحلية والخارجية على حد سواء، وزيادة تكاليف الإنتاج والاستيراد والنقل والتوزيع والتسويق. وأدى كل ذلك إلى شل الحياة الاقتصادية في المناطق الفلسطينية كافة (عطياني، 2004).

وبعد الانتهاء من عمليات الاجتياح الكبيرة لمناطق الحكم الذاتي الفلسطيني وإعادة احتلالها، اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً خطيراً تجاه المجتمع الفلسطيني واقتصاده، تمثل في البدء بإقامة جدار الفصل العنصري الذي يفصل بين أراضي الضفة الغربية وإسرائيل. وقد تمت إقامته داخل أراضي الضفة الغربية، مما أدى إلى خلق مشكلات كبيرة وخطيرة على الاقتصاد الفلسطيني. وتمت مصادرة عشرات آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية، إضافة إلى أن إنشاءه قد حد من إمكانية دخول العاملين الفلسطينيين إلى أماكن عملهم في سوق العمل الإسرائيلية. كما أدى وجود الجدار إلى تقييد حركة البضائع والسكان من وإلى المناطق الفلسطينية، حيث أقامت سلطات الاحتلال ست بوابات عسكرية واعتبرتها نقاط عبور من أراضي الضفة الغربية إلى إسرائيل. وقد فاقمت تلك الإجراءات والسياسات من حدة المشاكل والتحديات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والمنشآت (ص.ص.م) بشكل خاص.

أثرت الإجراءات الإسرائيلية على المنشآت (ص.ص.م) في فلسطين من خلال تأثيرها السلبي على النمو الطبيعي للمنشآت الاقتصادية العاملة. فخلال النمو الذاتي الطبيعي، من المتوقع أن تتحول منشآت الصغيرة جداً إلى منشآت صغيرة، والمنشآت الصغيرة تتحول إلى متوسطة، والمتوسطة تتحول إلى كبيرة، غير أنه حدث تطور سلبي بسبب السياسات الإسرائيلية، حيث أغلقت آلاف المنشآت (ص.ص.م) أبوابها وتوقفت آلاف أخرى عن العمل، وتحولت المنشآت الكبيرة إلى متوسطة، والمتوسطة إلى صغيرة، والصغيرة إلى الصغيرة جداً. وللتدليل على ذلك، فقد انخفض معدل عدد العاملين في القطاع الصناعي من 4.84 عامل للمنشأة عام 1999، إلى 4.22 عامل للمنشأة عام 2004.

وشكلت تلك الإجراءات سبباً رئيسياً في ضعف أداء الاقتصاد الفلسطيني، وضعف قدرة منشآته التنافسية، الأمر الذي أدى إلى إغلاق آلاف المنشآت الاقتصادية بسبب عدم قدرتها على مواجهة التطورات والظروف الصعبة التي تعيشها الأراضي الفلسطينية (World Bank, 2003). وكما أشارت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن هناك حوالي 3,650 منشأة اقتصادية مغلقة نهائياً في الأراضي الفلسطينية في العام 2007، 76.6% منها في الضفة الغربية، والباقي في قطاع غزة. وعلى مستوى المحافظات، احتلت محافظة الخليل النسبة الأكبر من حيث عدد المنشآت المغلقة على مستوى الضفة الغربية 16.6%، تليها محافظة جنين 15.3%. أما في قطاع غزة، فقد بلغت نسبة المنشآت المغلقة في محافظة غزة النسبة 61.2%، ثم محافظة شمال غزة 18.2% (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول 1 في الملحق).

وبلغ عدد المنشآت المتوقفة عن العمل حوالي 5,130 منشأة، موزعة بين 62.8% في الضفة الغربية، والباقي في قطاع غزة. احتلت محافظة نابلس في الضفة الغربية النسبة الأكبر من حيث عدد المنشآت المتوقفة عن العمل 25.5% ثم محافظة جنين 19.1%. لا شك أن السبب الرئيسي والمباشر لذلك هو السياسات والإجراءات الإسرائيلية تجاه هاتين المحافظتين بالتحديد، حيث لا زالت تفرض سلطات الاحتلال الإسرائيلي عليهما الكثير من القيود والعقوبات. أما في قطاع غزة، فقد لوحظ أيضاً أن محافظة غزة كانت

هي الأعلى من حيث عدد المنشآت المتوقفة عن العمل، حيث بلغت 36.5% من عددها الإجمالي في قطاع غزة (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول 1 في الملحق).

وخلاصة القول، إن الإجراءات الإسرائيلية قد أثرت سلباً وبشكل مباشر على المنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، حيث أن 6.6% من إجمالي المنشآت الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة مغلقة أو متوقفة عن العمل. تؤكد الحالة العملية للمنشآت الاقتصادية الفلسطينية، حسب ما ورد أعلاه، إضافة إلى ما تشير إليه نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 2007، من أن الغالبية العظمى من المنشآت الاقتصادية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة هي منشآت الصغيرة جداً وصغيرة (97% منها توظف تسعة عمال فأقل)، علماً أن الغالبية العظمى من المنشآت المغلقة أو المتوقفة عن العمل هي أيضاً صغيرة. وإذا ما أسقطنا تلك النسبة على هذه المنشآت، لوجدنا أن هناك 8,523 منشأة صغيرة مغلقة من إجمالي عدد تلك المنشآت في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتختلف قوة تأثير الإجراءات والسياسات الإسرائيلية على المنشآت (ص.ص.م) حسب النشاط الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة ورش ميكانيك السيارات وإصلاحها ودهانها وتجليسها التي أغلقت أبوابها خلال الانتفاضة الثانية حوالي 84% من إجمالي عدد الورش التي كانت عاملة في مدينة جنين (الغرفة التجارية الصناعية والتجارية، بيانات غير منشورة، 2008). ولا زال الاقتصاد الفلسطيني يواجه تلك المشاكل والصعوبات التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي حتى الآن، حيث تنتشر الحواجز على طول الطرقات في الضفة الغربية، وتقطع الأوصال بين المدن والقرى والبلدات.

وحسب آخر المسوح التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لمراقبة اتجاهات آراء رجال الأعمال وأصحاب المنشآت الاقتصادية حول الأوضاع والتطورات الاقتصادية في المناطق الفلسطينية، الذي غطى شهر أيلول 2008، أفاد 24.9% من أصحاب ومدراء الشركات والمنشآت أن أوضاع مؤسساتهم قد أصبحت أسوأ إلى حد ما مقارنة مع شهر آب 2008، في حين أفاد 6% منهم أن الوضع ازداد سوءاً أكثر مما

كان عليه خلال شهر آب من العام 2008. وأفاد 48.1% منهم بأنه لم يطرأ أي تغيير، حيث وصلت هذه النسبة إلى 41.9% في الضفة الغربية و65.6% في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008 ب).

وعلى الرغم من المحاولات المحلية والإقليمية والدولية لإزالة الآثار التشويهية للاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2008، غير أن مسح اتجاهات أصحاب الشركات ومديريها لا زال يظهر أن هناك إشكاليات كبيرة لم يتم حلها. فقد أوضح 74.9% منهم أنه لم يحدث أي تغير في الحصول على المواد الأولية ومدخلات الإنتاج خلال شهر أيلول 2008 مقارنة مع شهر آب، كما أوضح 76.4% منهم عدم حدوث تغيرات على شحن المنتجات الجاهزة للأسواق. ووصلت هذه النسبة إلى 71.3% في الضفة الغربية، و91% في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008 ب). وكما أشار 83.4% من أصحاب الشركات ومديريها إلى أن الأوضاع السياسية والأمنية تعتبر من أهم المؤثرات على ارتفاع تكاليف الإنتاج في الأراضي الفلسطينية، ووصلت هذه النسبة إلى 81.1% في الضفة الغربية و91.9% في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008 ب).

وأثرت الإجراءات الإسرائيلية كثيراً على ربحية المنشآت، حيث تبين دراسة مكحول 2005 إلى أن الأرباح تراجعت بنسبة 65%. ويختلف تأثير تلك الإجراءات من نشاط إلى آخر، إذ بلغت نسبة التراجع 74% في نشاط ميكانيك السيارات، و59% في نشاط الأثاث والنجارة، و63% في نشاطي الحدادة والصناعات الغذائية عداً المخابز. كما أشارت تلك الدراسة إلى تراجع الطاقة الإنتاجية للمنشآت لتصل إلى 25% بعد أن كانت 84% قبل الانتفاضة. (مكحول، 2005).

أما عن حجم الاستهلاك، فقد أشارت دراسة البنك الدولي إلى أن الاستهلاك الخاص قد انخفض بحوالي 7% عام 2000 و14% عام 2001، وجاء ذلك نتيجة لفقدان عدد كبير من الفلسطينيين لعملهم (World Bank, 2002).

وتأثرت مستويات الأجور، كغيرها من المؤشرات الاقتصادية، بالإجراءات والسياسات الإسرائيلية التي استهدفت قمع انتفاضة الأقصى. وقد أجرى مركز تطوير القطاع الخاص مسحاً عام 2001 لمعرفة الآثار الناجمة عن تلك السياسات والإجراءات الإسرائيلية، حيث أشار 27% من أفراد العينة الذين شملهم المسح إلى انخفاض مستويات الأجور في منشآتهم. وفي قطاع الصناعة على وجه التحديد، أفاد 36% ممن شملهم المسح أن مستويات الأجور في المنشآت الصناعية قد انخفض (مركز تطوير القطاع الخاص، 2001). وأشارت نتائج مسح اتجاهات أصحاب الشركات ومديريها إلى أن 8.7% منهم قد قاموا بتسريح عاملين لديهم، ووصلت هذه النسبة إلى 8.7% في الضفة الغربية و 8.2% في قطاع غزة.

وأشار 64.3% ممن شملهم المسح إلى أن عدم انتظام وصول الصادرات الفلسطينية إلى الأسواق المستهدفة، يعتبر من العوائق ذات التأثير الأكبر على عملية التصدير. وأصبحت عملية المنافسة في الأسواق تعتمد في جزء كبير منها على وصول السلع في الوقت المحدد لها، الأمر الذي يصعب تحقيقه في كثير من الأحيان بالنسبة للمنتجات الفلسطينية، بسبب الإجراءات والمتطلبات الإسرائيلية للتصدير من جهة، وسيطرتها على المعابر والحدود من جهة أخرى. وأخيرا، فقد أشار 9.3% من أصحاب المنشآت ومديريها، إلى أن السبب الرئيسي لتراجع مبيعاتهم هو الحواجز والإجراءات العسكرية الإسرائيلية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008 ب).

6-2 التوقعات المستقبلية

خلقت الظروف والتحديات الصعبة التي تعيشها المناطق الفلسطينية، والمتمثلة أساساً بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، إحباطاً وتخوفاً عميقين لدى المستثمرين وأصحاب ومدراء المنشآت حول المستقبل المجهول للمنطقة، مما أوجد حالة من التردد الكبير في اتخاذ قرارات الاستثمار المستقبلية في فلسطين.

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن توقعات مدراء المؤسسات الاقتصادية في فلسطين بالنسبة للاستثمار المستقبلي تميل إلى التردد، حيث أظهرت نتائج المسح إلى أن 32.6% من أصحاب المنشآت ومديريها يتوقعون تحسناً يمكن أن يطرأ على وضع منشآتهم خلال الستة شهور القادمة، بينما يتوقع 38.2% منهم عدم حدوث تغيرات مستقبلية، ويتوقع 21.8% منهم زيادة وضع منشآتهم سوءاً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008 ب).

أما بالنسبة للتوقعات المستقبلية للتشغيل، فقد أظهرت نتائج المسح الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن هناك 18.8% من أصحاب ومدراء الشركات لديهم تفاؤلاً بارتفاع مستويات التشغيل خلال الستة شهور القادمة. وفي ما يتعلق بحجم المبيعات، فقد أظهر 38.2% منهم تفاؤلاً بارتفاع حجم المبيعات وتحسنه خلال نفس الفترة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008 ب).

7- مقترحات لدعم المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين

بعد استعراض واقع المنشآت (ص.ص.م) العاملة في الأراضي الفلسطينية، والتعرف على المشكلات والتحديات التي تواجهها، يمكن القول أن هناك فرصاً واعدة ما زالت قائمة لتحسين واقعها وحل مشاكلها. وتتوقف إمكانية الاستفادة من هذه الفرص على قدرة تلك المنشآت على الإنتاج بتكلفة ونوعية مقبولة محلياً وعالمياً. لذا، فإن مستقبل المنشآت (ص.ص.م) يعتمد على مدى قدرة أصحابها على التعاون مع مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات الداعمة والمساندة لتنظيم واقعها والعمل على حل مشاكلها. ويمكن أن يتم ذلك، من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات والسياسات العملية القابلة للتنفيذ للنهوض بهذه المنشآت بشكل يتوافق مع رؤية وتطلع أصحاب المنشآت (ص.ص.م).

وعليه، يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات التي قد تفيد في تحسين وتعزيز دور المنشآت (ص.ص.م) في الاقتصاد الفلسطيني. وتم تقسيم تلك التوصيات إلى أربع مجموعات رئيسية؛ الدور المطلوب من مؤسسات القطاع العام، والدور المطلوب من المؤسسات الداعمة والمساندة، والدور المطلوب من المنشآت (ص.ص.م) نفسها، والدور المطلوب من معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.

7-1 الدور المطلوب من مؤسسات القطاع العام

على الرغم من الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن تلعبه المنشآت (ص.ص.م)، غير أنها لا تحظى بمعاملة تفضيلية تميزها عن بقية المنشآت الاقتصادية الأخرى، سواء من النواحي المادية أو الإجرائية، بل إن غياب السياسة العامة تجاه هذه المؤسسات يعتبر من أهم المشاكل التي تواجهها. وتكمن المهمة الأساسية المطلوبة من

مؤسسات القطاع العام المساهمة الفاعلة في تطوير المنشآت (ص.ص.م) من خلال توفير البيئة القانونية والتشريعية، وتحديد تعريف واضح لهذه المنشآت. وفي هذا الإطار، يمكن تقديم التوصيات التالية لمؤسسات القطاع العام.

- **العمل على إنشاء حاضنات أعمال:** تتمثل معظم مشاكل المنشآت (ص.ص.م) في قضايا الإنشاء والتأسيس والتمويل والتسويق، إضافة إلى قضية الإنتاج بنوعية وجودة عالية. وبالتالي، فإن إنشاء حاضنات الأعمال، يعتبر من أهم الإجراءات الملحة والضرورية، للنهوض بالمنشآت (ص.ص.م) في فلسطين، خاصة وأن هذه الحاضنات أثبتت نجاحات واضحة في دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء.

- **تهيئة البيئة المناسبة للمساعدة على نمو وتطور المنشآت (ص.ص.م):** ويمكن أن يتم ذلك من خلال:

1. إنشاء هيئة مستقلة لإقامة وتنمية المنشآت (ص.ص.م) تكون مهمتها إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية المتعلقة بهذا النوع من المشروعات، وتقديم الدعم المالي والفني للمنشآت (ص.ص.م)، أو ضمان هذه المنشآت لدى الجهات التي تقدم مثل هذه المساعدات.
2. تسهيل إجراءات تعامل هذه المنشآت مع الأجهزة الحكومية ذات الصلة، خاصة فيما يتعلق بإجراءات الترخيص والتسجيل، والحصول على شهادات البدء في مزاولة المهنة.
3. الحصول على بعض الإعفاءات الضريبية لفترة زمنية مناسبة، وعدم ترك ذلك لقانون تشجيع الاستثمار.
4. التوسع في إقامة المراكز التدريبية لتدريب وتخريج العمال المهرة، والكفاءات القادرة على الإبداع والتطوير.

- **العمل على إنشاء وتأسيس صندوق لتمويل المنشآت (ص.ص.م):** على الرغم من أهمية الدور الذي تلعبه مؤسسات الإقراض غير الحكومية، وفي مقدمتها الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، إلا أنه لا زالت هناك حاجة ماسة

لوجود مؤسسة تمويلية جديدة تعمل على تقـديم التمويـل للمنـشآت (ص.ص.م). ويمكّن ذلك هذه المنشآت من الاستمرار في تقديم خدماتها وإنتاج سلعها، خاصة في ظل تدني وضعف التمويل المصرفي لتلك المنشآت.

- **تشجيع المنشآت (ص.ص.م)على الاتجاه للتصدير:** ويمكن أن يتم ذلك من خلال:

1. منح مزايا تفضيلية من قبل الدولة للمنشآت (ص.ص.م) التي تقوم بالتـصدير، سواء من الناحية التمويلية أو التسويقية، لما في ذلك من أهمية كبيرة في تعديل الميزان التجاري، ومن ثم ميزان المدفوعات.
2. تشجيع المنشآت (ص.ص.م) على الاشتراك في المعارض الخارجية، وتبنـي الحكومة لبرامج تسهيل مشاركة هذه المنشآت، وذلك من خلال العمـل علـى مساعدة أصحابها في الوصول إلى تلك المعارض مع منتجاتهم.
3. التطوير التكنولوجي الذي يعتبر أحد أهم العوامل التي تـسهل وتـسرع مـن عمليات الإنتاج والبيع والتسويق. فبالإضافة إلى معرفة أحدث طرق الإنتـاج، يعتبر دعم التجارة الإلكترونية ومساعدة تلك المنشآت على أن يكون لها مواقع لعرض منتجاتها، سيعمل على تسهيل تسويق تلك المنتجات محليـاً وإقليميـاً وعالميا.

- **العمل على إنشاء المناطق الصناعية الداخلية والمجمعات الصناعية:** لا شـك أن لهذه المناطق أهمية كبيرة في دعم عملية التنمية، وإقامـة الترابطـات الأماميـة والخلفية، إضافة إلى تجميع المنشآت (ص.ص.م) قرب بعضها الـبعض، الأمـر الذي يؤدي إلى توفير بعض السلع الوسيطة اللازمة لصناعات أخرى مـن جهـة، وتقليل التكاليف من جهة أخرى. ويجب أن يتم توفير خدمات البنية التحتية في هذه المناطق والمجمعات، إضافة إلى موقعها الجيد الذي يتناسب مع موقـع كـل مـن المنتجين والمستهلكين، وقربها من المواد الخام.

- **تطوير سياسات ترخيص المنشآت (ص.ص.م):**يجب أن يكون هناك خطة من قبل الجهات الرسمية لتشجيع أصحاب المنشآت (ص.ص.م) على تسجيل وترخيص

منشآتهم لدى الجهات الحكومية والرسمية، وتقديم كل ما يلزم لهم من دعم ومساندة، خاصة وأن عملية الترخيص، في الوقت الحاضر، تحتاج إلى فترة زمنية وإجراءات قد تكون طويلة ومرهقة في كثير من الأحيان.

- **تعزيز البيئة القانونية والتشريعية:** على الرغم من أن السلطة الوطنية الفلسطينية قد أصدرت وأقرت أكثر من 30 قانوناً تتعلق بالشؤون الاقتصادية، إلا إن منظومة التشريعات القانونية لم تكتمل بعد، حيث لا بد من توحيد القوانين والتشريعات المعمول بها في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يوجد تضارب بين تلك المطبقة في الضفة الغربية وتلك المطبقة في قطاع غزة. ومن ناحية أخرى، لا بد من تفعيل دور وأداء السلطتين القضائية والتنفيذية، لما لذلك من أهمية كبيرة في تحسين البيئة الاستثمارية المشجعة لعمل القطاع الخاص الفلسطيني بشكل عام والمنشآت (ص.ص.م) بشكل خاص.

- **الصناعات الواعدة:** انطلاقاً من أهمية القطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية، هناك بعض الصناعات الواعدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن المتوقع أن يكون لها دور ريادي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة إذا ما تم إيلاؤها أهمية خاصة من قبل كافة الجهات الرسمية وغير الرسمية، مثل الصناعات الزراعية، والملابس، والحجر والرخام، والجلود والأحذية. و يتطلب هذا رسم سياسات تحفيزية وتشجيعية لهذه الصناعات، وتقديم التسهيلات اللازمة لتنميتها وتطويرها.

7-2 الدور المطلوب من المؤسسات المساندة والداعمة

يتأثر عمل المنشآت (ص.ص.م) بعمل مجموعة من المؤسسات والأطراف بشكل مباشر أو غير مباشر. وفيما يلي الخطوط العامة للدور المطلوب من كل منهما:

- لا بد من العمل المشترك بين مؤسسات القطاعين العام والخاص، إضافة إلى المنظمات الأهلية وغير الحكومية، من أجل تحقيق الأهداف المشتركة المتعلقة

بالمنشآت (ص.ص.م)، وذلك بتوفير قانون عصري لها، يعمل على تطويرها وضمان تأقلمهما مع المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية. فلا يعقل أن تكون المنشآت في الاقتصاد الفلسطيني في غالبيتها العظمى منشآت (ص.ص.م)، ولا يوجد قوانين ولوائح وأنظمة تنظم آليات عمل تلك المنشآت.

- ✧ لا بد من تمكين مؤسسات الدعم والإسناد الفلسطينية من القيام بدور نشط في دعم ما تبذله السلطة الوطنية الفلسطينية من جهود إنمائية. ولا بد من الإشارة هنا إلى تطوير مهام وصلاحيات الغرف التجارية والصناعية، والاتحادات الصناعية والتخصصية، بحيث تستطيع هذه المؤسسات تأدية الواجبات المنوطة بها، وتقديم الدعم اللازم للمنشآت (ص.ص.م) ومساعدتها في حل مشكلاتها وتزويدها بحاجاتها من المعلومات والخبرات والاستشارات، خاصة في مسائل النوعية واستراتيجيات التصنيع واستخدام التكنولوجيا. كما أنه لا بد من ربط تلك المؤسسات بالمراكز البحثية والجامعات للمساعدة في تحسين قدرات تلك المنشآت.
- ✧ يجب على المؤسسات الداعمة والمساندة والعاملة في مجال التسويق إجراء البحوث السوقية، والبحث عن أسواق جديدة أمام المنتجات الفلسطينية، وذلك بهدف تسويق المنتج الفلسطيني وزيادة نسبة الصادرات الفلسطينية، مما يعمل على تعديل الميزان التجاري الفلسطيني.

7-3 الدور المطلوب من المنشآت

ينبغي أن تركز المنشآت (ص.ص.م) جهدها الرئيسي على العمل على تطوير قدراتها في مجالات الإنتاج، وضبط الجودة والمخاطر بحيث تستطيع إنتاج السلع والخدمات الجيدة وبتكلفة معقولة تمكنها من المنافسة محلياً وعالمياً. وفي هذا الإطار، يمكن تقديم المقترحات التالية للمنشآت (ص.ص.م).

- ✧ أشارت نتائج جميع الدراسات التي أجريت على الاقتصاد الفلسطيني إلى أن تحسين الإنتاجية هو المصدر الأساسي لتحسين القدرة التنافسية، وينطبق الأمر ذاته على

كافة المنتجات والصناعات الفلسطينية. ويمكن العمل على زيادة وتحسين الإنتاجية بعدة طرق منها: أنظمة الحوافز والمكافآت والمزايا الأخرى، وتحديث تقنيات الإنتاج المستخدمة في التصنيع، وتحسين جودة المنتجات والأنظمة المتبعة في المنشآت، وغير ذلك من الأساليب التي تساعد على تحسين الإنتاجية.

- ✧ العمل على تطوير قدرات ومهارات العاملين في تلك المنشآت، وذلك لأهميتها في خلق ميزة تنافسية في الأسواق المحلية والعالمية. وهذا يتطلب عقد دورات متخصصة، والتعاون مع المؤسسات التعليمية للتركيز على تطوير هذه المهارات.
- ✧ العمل على تطوير مهارات الإنتاج بما في ذلك مهارات تقدير حجم العمل المطلوب، وضبط التكاليف، والكشف المبكر عن أخطاء الإنتاج، وتحسين مهارات ضبط المخاطر الناجمة عن تقلبات الأسواق وتغيرات تكنولوجيا الإنتاج.
- ✧ المساهمة الجماعية من قبل المنشآت في إقامة مراكز أبحاث حول تقنيات الإنتاج وتوجهات الأسواق، بحيث توجه الأنشطة البحثية التي تقوم بها هذه المراكز لخدمة الصناعة المحلية، الأمر الذي قد يتطلب مساهمة المنشآت في تمويل إعداد وتجهيز المختبرات البحثية واطلاعها على آخر التطورات الفنية، والإنتاجية والتسويقية بما يساهم في تعزيز قدرتها التنافسية.
- ✧ السعي لخلق علاقات وثيقة مع بعض المنشآت والشركات الخارجية من خلال التحالفات والتي تأخذ أكثر من شكل: تراخيص الإنتاج، التسويق والتوزيع والتعاون الفني، وعقود الإنتاج لصالح الشركات العالمية، حيث أن صغر حجم السوق المحلي من جهة، وسرعة التقلبات التقنية والتسويقية من جهة أخرى، تعزز من حاجة المنشآت (ص.ص.م) من السعي للتعاون مع المنشآت والشركات الخارجية. ويؤدي ذلك إلى اكتساب مهارات إنتاجية من الشركات العالمية، وفتح منافذ تسويقية جديدة.
- ✧ المشاركة الفاعلة مع الحكومة في إعداد التشريعات ذات الصلة بالمنشآت (ص.ص.م).
- ✧ تفعيل أنشطة المشاركة في المعارض التجارية خاصة الإقليمية والعالمية لما لها من تأثير إيجابي على المنشآت (ص.ص.م).

- نظراً لأهمية الدور الذي تلعبه المنشآت (ص.ص.م) في التوظيف والاستخدام وخلق فرص العمل من جهة، وارتفاع معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية من جهة أخرى، فلا بد من التأكيد على ضرورة التركيز على إقامة الصناعات ذات الكثافة العمالية التي سيكون لها دور اقتصادي واجتماعي في نفس الوقت، وإعطاء تلك الصناعات والمشاريع مزايا وحوافز إضافية غير تلك الواردة قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني.
- في ظل وجود العولمة والانفتاح الاقتصادي اللامحدود، وتزايد حدة المنافسة بين الاقتصادات العالمية، إضافة إلى انتشار الشركات متعددة الجنسيات، فلا بد من التأكيد على أهمية الاندماج والتوسع للمنشآت (ص.ص.م) الفلسطينية، حتى تتمكن من مجاراة التطورات المحلية والإقليمية والدولية.

7- 4 الدور المطلوب من معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس

انطلاقاً من الدور الذي يلعبه معهد ماس في تسليط الضوء على القضايا الاقتصادية الهامّة، وبناءً على جملة المشاكل والتحديات المشتركة التي تواجه المنشآت (ص.ص.م) في الضفة الغربية وقطاع غزة، يمكن للمعهد القيام بإعداد الدراسات المستقبلية التالية:

- نظراً لضعف الدور الذي تقوم به مؤسسات القطاع الخاص تجاه المنشآت (ص.ص.م)، يمكن تعزيز ذلك الدور من خلال إجراء دراسة مستقبلية حول دور مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني في تنمية المشروعات (ص.ص.م).
- تعاني المنشآت (ص.ص.م) في الأراضي الفلسطينية من ضعف التمويل اللازم لها، مما يستدعي إجراء دراسة حول سبل تمويل المنشآت (ص.ص.م) في الأراضي الفلسطيني، حيث يتم التركيز على قيمة القرض والضمانات المطلوبة وتكلفة القرض. ويساعد ذلك في انطلاق هذه المنشآت نحو الأمام، إضافة إلى تعزيز

الابتكارات وخلقها وتحويل الأفكار إلى مشاريع تخدم أهداف التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعمل على تطوير الاقتصاد الفلسطيني.

- نظراً لأهمية الدور الذي تلعبه المنشآت (ص.ص.م) في التنمية الاقتصادية، يمكن إجراء دراسة حول دور التأهيل والتدريب في تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت (ص.ص.م) في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- أشارت التجارب العالمية الناجحة إلى أن حاضنات الأعمال تعتبر أحد أهم ركائز تحسين أداء المنشآت (ص.ص.م) ورفع قدرتها التنافسية. وفي هذا المجال، يمكن إجراء دراسة حول دور تكنولوجيا حاضنات الأعمال في تطوير المنشآت (ص.ص.م).
- لا بد من التأكيد على أهمية تسويق منتجات المنشآت (ص.ص.م) ودور ذلك في تعديل الميزان التجاري لصالح البلد. وهنا يمكن اقتراح إجراء دراسة تخصصية حول: التسويق ودوره في تأهيل المنشآت الفلسطينية (ص.ص.م) في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي.

المراجـــــع

اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية. 2008. بيانات غير منشورة.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2003. مسح المؤسسات الصغيرة والمتوسـطة 2002. رام الله فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2008 أ. التعداد العام للـسكان والمـساكن والمنـشآت 2007- المنشآت الاقتصادية: النتائج النهائية. رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2008 ب. مسح اتجاهات أصحاب/ مدراء المؤسـسات الصناعية بشان الأوضاع الاقتصادية، أيلول 2008- الإعلان الـصحفي حـول نتائج المسح. رام الله، فلسطين.

الخطيب، خالد، والرفاعي، خليل. 2006. المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن: أهميتهـا والمعوقات التي تواجهها وأساليب تمويلها. الملتقى الـدولي: متطلبـات تأهيـل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. الجزائر.

العابدين، أسامة زين. 2004. منشآت الأعمال الصغيرة: هل هي السبيل إلى تنمية اقتـصادية شاملة؟ مجلة الاقتصادي- العدد 147. سوريا.

عبد الرازق، عمر. 2001. الاستثمار الفلسطيني من منظور التنمية البـشرية: 1993-1998. في السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية في فلسطين: 1994-1999، جامعـة بيرزيت-برنامج دراسات التنمية، رام الله.

عطياني، نصر. 2004. تحليل دوال الإنتاج والإنتاجية في الصناعة الفلسطينية. جامعة النجاح الوطنية. نابلس- فلسطين.

ماس -معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني. 2001. المراقب الاقتصادي، عدد خاص 1994-2000، رام الله.

مركز تطوير القطاع الخاص. 2001. مسح أوضاع منشآت القطاع الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة. سلسلة المسوح الاقتصادية رقم (1). نابلس، فلسطين.

مقداد، محمد إبراهيم.2002. اثر الحصار الإسرائيلي بعد انتفاضة الأقصى على قطاع الأعمال الصغيرة في فلسطين- دراسة حالة قطاع غزة. الجامعة الإسلامية، غزة.

مكحول، باسم. 2005. منشآت الأعمال الصغيرة في شمال فلـسطين: الواقـع والاحتياجـات. مركز بيسان للبحوث والإنماء. رام الله، فلسطين.

مكحول، باسم، وعطياني، نصر. 2004. هيكل التكاليف واقتصاديات الحجم في الصناعات الفلسطينية وأثرهما على القدرة التنافسية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني– ماس. رام الله، فلسطين.

الملتقى العربي الأول لدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية. 1998. واقع ومستقبل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في البلاد العربية. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين. القاهرة، مصر.

مهنا، علي. وأبو بكر، احمد. 2001. المؤسسات الصغيرة: دورها في الاقتصاد الفلسطيني واثر العقوبات الاقتصادية والإجراءات الإسرائيلية الأخيرة عليها. اتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية الفلسطينية. رام الله، فلسطين.

ناصر، يوسف. 1999. مشاريع الأعمال الصغيرة الفلسطينية في الضفة الغربية: طبيعتها وشروط نجاحها. منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين. رام الله، فلسطين.

نصر الله، عبد الفتاح احمد. والصوراني، غازي. 2005. المنشآت الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية. وزارة الاقتصاد الوطني. غزة، فلسطين.

نصر، محمد. 1997. فرص وإمكانيات التصنيع في فلسطين. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني– ماس. رام الله، فلسطين.

يعقوبي، محمد. 2006. مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. الجزائر.

Swell, David. (2001). Governance and the Business Environment in the West Bank and Gaza. Working paper No. 23. World Bank. Washington D.C.

UNCTAD. (1998). United Nations Conference on Trade and Development. 1998. Promoting and sustaining SMEs Clusters Networks for Development- Issues paper by the UNCTAD Secretariat, Trade and Development Board, Commission on Enterprise, Business Facilitation and Development, Expert Group Meeting on Clustering and Networking for SMEs Development. Geneva, 2- 4 September World Bank. (1993). Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace-VOL.1.6. Washington D.C.

World Bank. (2002). Fifteen Months- Intifada, Closures and Palestinian Economic Crisis: An Assessment.

World Bank. 2003. Twenty-Seven Months- Intifada, Closures and Palestinian Economic Crisis: an Assessment.
World Bank. 2007. West Bank and Gaza Investment Climate Assessment.: unlocking the potential of the private sector.
www.met.gov.ps , 26/02/2009

الملحـــــق الإحصائي

قائمة جداول الملحق الإحصائي

جدول 1: توزيع المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمحافظة، 2007 93

جدول 2: توزيع المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الكيان القانوني، 2007 94

جدول 3: عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي وفئات حجم العمالة 2007 94

جدول 4: عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في الضفة الغربية حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي وفئات حجم العمالة 2007 95

جدول 5: عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي وفئات حجم العمالة 2007 96

جدول 6: بعض المؤشرات الاقتصادية لقطاع الصناعة الفلسطيني والمنشآت (ص.ص.م) العاملة فيه للعام 2007 (القيمة بالألف دولار الأمريكي) 97

جدول 7: بعض المؤشرات الاقتصادية لأهم أنشطة الصناعة التحويلية الفلسطينية والمنشآت (ص.ص.م) العاملة فيها لعام 2007 (القيمة بالألف دولار الأمريكي) 98

جدول 8: بعض المؤشرات الاقتصادية لقطاع الخدمات الفلسطيني والمنشآت (ص.ص.م) العاملة فيه للعام 2007 (القيمة بالألف دولار الأمريكي) 99

جدول 9: بعض المؤشرات الاقتصادية لقطاع الإنشاءات الفلسطيني والمنشآت (ص.ص.م) العاملة فيه للعام 2007 (القيمة بالألف دولار الأمريكي) 100

جدول 10: بعض المؤشرات الاقتصادية لقطاع النقل والتخزين والاتصالات الفلسطيني والمنشآت (ص.ص.م) العاملة فيه للعام 2007 (القيمة بالألف دولار الأمريكي) 101

جدول 11: بعض المؤشرات الاقتصادية لقطـــاع التجـــارة الداخليـــة الفلـــسطيني والمنشآت (ص.ص.م) العاملة فيه للعام 2007.(القيمة بـــالألف دولار الأمريكي) 101

جدول 12: توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية حسب الأهمية النسبية ولسنوات مختلفة (%) 102

جدول 1: توزيع المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمحافظة، 2007

المحافظة	الحالة العملية للمنشأة					
	عاملة	متوقفة	تحت التجهيز	نشاط مساند	مغلقة نهائياً	المجموع
الأراضي الفلسطينية	116,804	5,130	638	6,645	3,657	132,874
باقي الضفة الغربية	82,871	3,222	498	4,818	2,796	94,205
جنين	11,802	615	56	732	557	13,762
طوباس	1,787	44	26	91	144	2,092
طولكرم	6,609	330	38	490	231	7,698
نابلس	14,582	822	68	1,305	424	17,201
قلقيلية	4,165	140	23	309	154	4,791
سلفيت	2,384	36	11	86	102	2,619
رام الله والبيرة	11,804	498	111	654	173	13,240
أريحا والأغوار	1,388	58	13	57	30	1,546
القدس	4,384	108	25	97	122	4,736
بيت لحم	6,305	216	35	169	252	6,977
الخليل	17,661	355	92	828	607	19,543
قطاع غزة	33,933	1,908	140	1,827	861	38,669
شمال غزة	5,065	252	14	269	157	5,757
غزة	14,053	697	79	852	527	16,208
دير البلح	4,756	374	18	338	44	5,530
خانيونس	6,145	294	17	278	95	6,829
رفح	3,914	291	12	90	38	4,345

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2008. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، المنشآت الاقتصادية– النتائج النهائية. رام الله، فلسطين.

جدول 2: توزيع المنشآت الاقتصادية الع املة في الأراضي الفلسطينية حسب الكيان القانوني، 2007

	الكيان القانوني												المجموع
	مؤسسة فردية	شركة محاصة	عادية عامة	عادية محدودة	مساهمة خصوصية	مساهمة عامة	محدودة بالأسهم	محدودة الضمان	غير محدودة	جمعية تعاونية	جمعية خيرية	شركة أجنبية	
الأراضي الفلسطينية	94,600	6,722	1,763	301	1,680	275	80	307	22	69	3,795	72	109,686
باقي الضفة الغربية	66,445	5,488	1,319	244	1,368	220	0	0	0	59	2,445	51	77,639
قطاع غزة	28,155	1,234	444	57	312	55	80	307	22	10	1,350	21	32,047

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2008. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، المنشآت الاقتصادية- النتائج النهائية. رام الله، فلسطين.

جدول 3: عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي وفئات حجم العمالة 2007

النشاط الاقتصادي	المجموع	فئات حجم العمالة					
		4-1	9-5	19-10	49-20	99-50	+100
الزراعة (تربية الماشية والحيوانات الأخرى)	6,976	6,543	400	31	2	0	0
التعدين واستغلال المحاجر	299	140	121	28	8	2	0
الصناعة التحويلية	15,340	12,083	2,104	808	281	38	26
إمدادات الكهرباء والمياه	477	432	21	7	3	5	9
الإنشاءات	627	363	141	87	25	8	3
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات	59,253	56,701	2,111	351	78	10	2
الفنادق والمطاعم	4,643	4,253	302	65	20	2	1
النقل والتخزين والاتصالات	1,215	778	251	120	47	11	8
الوساطة المالية	844	577	106	88	53	13	7
الأنشطة العقارية والإيجارية	4,304	3,845	347	81	23	7	1
التعليم	2,384	1,382	648	207	107	27	13
الصحة والعمل الاجتماعي	4,260	3,771	237	139	71	21	21
أنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية الأخرى	9,064	8,098	660	215	70	13	8
المجموع	109,686	98,966	7,449	2,227	788	157	99

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2008. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، المنشآت الاقتصادية- النتائج النهائية. رام الله، فلسطين.

جدول 4: عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في الضفة الغربية حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي وفئات حجم العمالة 2007

النشاط الاقتصادي	المجموع	فئات حجم العمالة					
		4-1	9-5	19-10	49-20	99-50	+100
الزراعة (تربية الماشية والحيوانات الأخرى)	5,930	5,563	339	26	2	0	0
التعدين واستغلال المحاجر	298	139	121	28	8	2	0
الصناعة التحويلية	11,811	9,200	1,662	650	245	33	21
إمدادات الكهرباء والمياه	212	191	9	5	3	1	3
الإنشاءات	386	224	82	55	15	7	3
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات	40,732	39,030	1,391	242	59	8	2
الفنادق والمطاعم	3,325	3,079	189	44	11	1	1
النقل والتخزين والاتصالات	714	374	193	92	41	8	6
الوساطة المالية	592	391	80	64	39	12	6
الأنشطة العقارية والإيجارية	2,894	2,567	247	54	18	7	1
التعليم	1,564	978	352	125	81	19	9
الصحة والعمل الاجتماعي	3,120	2,769	179	104	43	14	11
أنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية الأخرى	6,061	5,551	359	106	35	6	4
المجموع	77,639	70,056	5,203	1,595	600	118	67

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2008. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، المنشآت الاقتصادية- النتائج النهائية. رام الله، فلسطين.

جدول 5: عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي وفئات حجم العمالة 2007

النشاط الاقتصادي	المجموع	فئات حجم العمالة					
		4-1	9-5	19-10	49-20	99-50	+100
الزراعة (تربية الماشية والحيوانات الأخرى)	1,046	980	61	5	0	0	0
التعدين واستغلال المحاجر	1	1	0	0	0	0	0
الصناعة التحويلية	3,529	2,883	442	158	36	5	5
إمدادات الكهرباء والمياه	265	241	12	2	0	4	6
الإنشاءات	241	139	59	32	10	1	0
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات	18.521	17,671	720	109	19	2	0
الفنادق والمطاعم	1,318	1,174	113	21	9	1	0
النقل والتخزين والاتصالات	501	404	58	28	6	3	2
الوساطة المالية	252	186	26	24	14	1	1
الأنشطة العقارية والإيجارية	1,410	1,278	100	27	5	0	0
التعليم	820	404	296	82	26	8	4
الصحة والعمل الاجتماعي	1,140	1,002	58	35	28	7	10
أنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية الأخرى	3,003	2,547	301	109	35	7	4
المجموع	32,047	28,910	2,246	632	188	39	32

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2008. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، المنشآت الاقتصادية- النتائج النهائية. رام الله، فلسطين.

جدول 6: بعض المؤشرات الاقتصادية لقطاع الصناعة الفلسطيني والمنشآت (ص.ص.م) العاملة فيه للعام 2007 (القيمة بالألف دولار الأمريكي)

المنطقة الجغرافية	فئات حجم العمالة	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	الإنتاج	الاستهلاك الوسيط	القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي	المبيعات	
								محلية	خارجية
الضفة الغربية	4 - 1	8,332	16,576	281,925.6	172,630.1	109,295.9	13,755.9	17,9086.4	7,084.8
	9 - 5	1,749	11,035	285,859.1	136,490.7	149,368.5	5,988	174,719.5	35,117.2
	19 - 10	705	9,507	289,440.8	175,390.2	114,050.7	9,550.9	179,211.1	37,737.7
	49 - 20	179	5,499	332,755.1	214,537.4	118,217.2	3,545.6	189,339	51,464.9
	99 - 50	20	1,479	88,317.1	65,297.7	23,019.3	407.1	46,008.4	15,814
	100	16	3,085	279,852.2	147,457.2	132,395.2	10,702.9	179,575.4	29,742.4
المجموع		11,001	47,181	1,558,149.9	911,803.3	646,346.8	43,950.4		
قطاع غزة	4 - 1	2,896	6,180	46,582.4	31,176.7	15,406.1	173.3	30,503.7	0
	9 - 5	386	2,530	33,598.9	23,699.4	9,899.3	286.2	19,153.4	0
	19 - 10	175	2,315	39,030	31,269.8	7,760.2	11	25,832.6	0
	49 - 20	37	1,152	33,882.6	26,554.7	7,427.5	226.8	12,188.2	266.3
	99 - 50	6	399	4,612.5	3,240.9	1,371.6	22.9	3,538.9	0
	100	5	1,303	84,047.6	42,370.1	41,677.5	0	3,829.3	0
المجموع		3,505	13,879	241,754	158,311.6	83,542.2	720.2		
الأراضي الفلسطينية	4- 1	11,228	22,756	328,508	203,806.8	124,702	13,929.2	209,590.1	7,084.8
	19 - 5	3,015	25,387	647,928.8	366,850.1	281,078.7	15,836.1	398,916.6	72,854.9
	20+	263	12,917	823,467.1	499,458	324,108.3	14,905.3	434,479.2	97,287.6
المجوع		14,506	61,690	1,799,903.9	1,070,114.9	729,889	44,670.6	1,042,986	177,227

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2008. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007– بيانات غير منشورة. رام الله، فلسطين.

جدول 7: بعض المؤشرات الاقتصادية لأهم أنشطة الصناعة التحويلية الفلسطينية والمنشآت (ص.ص.م) العاملة فيها لعام 2007 (القيمة بالألف دولار الأمريكي)

النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	تعويضات العاملين بأجر	الإنتاج	الاستهلاك الوسيط	القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي
الصناعات الغذائية	**2,001**	**10,462**	**34,769.5**	**498,239.3**	**319,351.3**	**178,888.1**	**5,823**
1--4	1,427	3,053	2,893.1	57,828.2	41,041.2	16,786.9	2,189.5
5--9	396	2,373	8,018.3	73,212.3	41,544.7	31,667.6	1,226.7
10--19	127	1,521	6,126.4	79,620	51,960.9	27,659.2	323.3
20 وأكثر	51	3,515	17,731.7	287,578.8	184,804.5	102,774.4	2,083.5
الأثاث	**2,700**	**7,252**	**15,415.4**	**128,167.7**	**76,062.1**	**52,105.4**	**4,764.3**
1--4	2,398	4,799	5,421.2	68,607.7	37,566.3	31,041.4	3,333.6
5--9	246	1,471	4,389.3	27,190.2	21,472.2	5,718	1,074.4
10--19	44	601	2,109.9	11,579.8	6,705.1	4,874.7	300.2
20 وأكثر	12	381	3,495	20,790	10,318.5	10,471.3	56.1
المعادن اللافلزية	**1,637**	**11,031**	**45,709.7**	**410,143.7**	**250,489.6**	**159654.1**	**12,733.8**
1--4	897	2,417	4,668.2	49,357.2	34,626.8	14730.5	1,002.1
5--9	396	2,625	7,450	90,170.2	37,139.1	53,031.1	934.9
10--19	295	4,086	18,784.1	131,709.6	87,584.8	44,124.7	5,483.5
20 وأكثر	49	1,903	14,807.4	138,906.7	91,138.9	47,767.8	5,313.3
الملابس	**1,604**	**9,751**	**23,191.5**	**74,087.9**	**27,108.6**	**46,979.2**	**1,604.1**
1--4	1,029	2,036	1,411.6	9,944.8	3,194.1	6,750.7	500.2
5--9	285	2,014	4,956.6	8,568.6	2,186.7	6,381.9	375.2
10--19	211	2,896	6,709.9	14,704.5	4,382.2	10,322.3	200.3
20 وأكثر	79	2,805	10,113.4	4,0870	17,345.6	23,524.3	528.4
المعادن عدا الماكينات	**3,431**	**7,528**	**17,130.4**	**248,757.6**	**142,596.8**	**106,160.8**	**3,043.1**
1--4	1,616	10,132	26,686.5	94,877.9	37,427.1	57,450.5	1,660.2
5--9	2,666	13,067	47,121.3	420,088.5	253,683.7	166,404.8	13,234
10--19	1,182	4,431	9,624.8	57,925.8	36,813.5	21,112.4	1,377.3
20 وأكثر	374	6,891	28,897.5	172,579.6	104,930.4	67,649	6,011.9
الصناعة التحويلية	**13,885**	**58,994**	**183,817.9**	**1,750,330.9**	**1,046,114.9**	**704,316**	**40,821.9**
القطاع الصناعي	**14,506**	**61,060**	**189,225.1**	**1,799,903.9**	**1,070,114.9**	**729,889**	**44,670.6**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2008. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007- بيانات غير منشورة. رام الله، فلسطين.

جدول 8: بعض المؤشرات الاقتصادية لقطاع الخدمات الفلسطيني والمنشآت (ص.ص.م) العاملة فيه للعام 2007 (القيمة بالألف دولار الأمريكي)

	فئة العمالة	عدد المؤسسات	عدد العاملين	تعويضات العاملين	الإنتاج	الاستهلاك الوسيط	القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي
الضفة الغربية	0 - 4	13,569	22,347	26,098.6	194,333.9	70,726.3	123,607.6	21,191.1
	5 - 20	1,112	8,519	35,450.9	86,360.4	24,783.5	61,576.7	4,246.4
	20 وأكثر	141	10,237	93,597.4	172,045.1	38,442.1	133,603.1	15,346.3
المجموع		14,822	41,103	155,146.9	452,739.4	133,951.9	318,787.4	40,783.8
قطاع غزة	0 - 4	5,947	13,185	14,506.4	77,752.9	31,055.7	46,696.9	515
	5 - 20	1,064	7,757	16,860.4	49,185.3	18,529.3	30,655.9	839.6
	20 وأكثر	50	2,810	18,888	39,117.8	3,137.5	35,980.3	1,381.1
المجموع		7,061	23,752	50,254.8	166,056	52,722.5	113,333.1	2,735.7
الأراضي الفلسطينية	المجموع	21,883	64,855	205,401.7	618,795.4	186,674.4	432,120.5	43,519.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2008. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007– بيانات غير منشورة. رام الله، فلسطين.

جدول 9: بعض المؤشرات الاقتصادية لقطاع الإنشاءات الفلسطيني والمنشآت (ص.ص.م) العاملة فيه للعام 2007 (القيمة بالألف دولار الأمريكي)

المنطقة الجغرافية	فئات حجم العمالة	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	تعويضات العاملين بأجر	الإنتاج	الاستهلاك الوسيط	القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي
الضفة الغربية	4 - 1	150	293	627.9	6,261.5	1,817.2	4,444.3	310.5
	9 - 5	74	494	2,934.8	22,888.6	9,194.5	13,694	2,534.4
	19 - 10	48	611	3,466.5	38,763.8	5,964.4	32,799.4	325.9
	49 - 20	39	1,098	7,031.5	52,245.9	12,292.3	39,953.6	468.8
	99 - 50	9	646	4,132.3	17,960.1	4,516.3	13,443.7	91.2
قطاع غزة	4 - 1	118	293	319.3	2,899.8	2,096.9	802.9	34
	9 - 5	78	484	1,080.1	15,150.4	11,904.9	3,245.5	3.7
	19 - 10	26	347	743.3	23,773.1	9,252	14,521.1	-1.6
	49 - 20	17	540	1,225.8	2,838.1	1,583.6	1,254.5	15
	99 - 50	4	240	437.9	1,874.9	1,245.8	629.1	22.7
الأراضي الفلسطينية	4 - 1	268	586	947.2	9,161.3	3,914.1	5,247.2	344.5
	19 - 5	226	1,936	8,224.7	100,575.9	36,315.8	64,260	2,862.4
	20 فأكثر	69	2,524	12,827.5	74,919	19,638	55,280.9	597.7
المجموع		563	5,046	21,999.4	184,656.2	59,867.9	124,788.1	3,804.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2008. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007- بيانات غير منشورة. رام الله، فلسطين.

جدول 10: بعض المؤشرات الاقتصادية لقطاع النقل والتخزين والاتصالات الفلسطيني والمنشآت (ص.ص.م) العاملة فيه للعام 2007 (القيمة بالألف دولار الأمريكي)

المنطقة الجغرافية	فئة العمالة	عدد المؤسسات	عدد العاملين	تعويضات العاملين	الإنتاج	الاستهلاك الوسيط	القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي
الضفة الغربية	4 - 0	330	765	2,011.2	21,173	5,696.9	15,476.1	1,229.3
	19 - 5	348	2,370	9,681.9	47,697.3	18,807.2	28,890.1	4,330.5
	20+	24	4,042	64,153.7	379,285.7	51,816.4	327,469.3	50,015.9
المجموع		702	7,177	75,846.8	448,156	76,320.5	371,835.5	55,575.7
قطاع غزة	4 - 0	380	706	569.5	4,550.3	1,990.5	2,559.9	9.9
	19 - 5	68	505	1,501.6	6,635.8	3,186.7	3,449	62.8
	20+							
المجموع		448	1,211	2,071.1	11,186.1	5,177.2	6,008.9	72.7
الأراضي الفلسطينية	المجموع	1,150	8,388	77,917.9	459,342.1	81,497.7	377,844.4	55,648.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2008. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007- بيانات غير منشورة. رام الله، فلسطين.

جدول 11: بعض المؤشرات الاقتصادية لقطاع التجارة الداخلية الفلسطيني والمنشآت (ص.ص.م) العاملة فيه للعام 2007.(القيمة بالألف دولار الأمريكي)

	فئة العمالة	عدد المؤسسات	عدد العاملين	تعويضات العاملين	الإنتاج	الاستهلاك الوسيط	القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي
الضفة الغربية	4 - 0	35,473	54,793	44,918.3	407,093.3	111,343.2	295,750	24,709
	19 - 5	1,354	8,240	23,527.7	162,731.5	33,255.4	129,476.2	21,613.8
	20+	54	1,754	14,618.8	101,709.3	10,654.7	91,054.5	2,078.9
	المجموع	36,881	64,787	83,064.8	671,534.1	155,253.3	516,280.7	48,401.7
قطاع غزة	4 - 0	16,869	29,615	20,833.6	206,752.6	71,632	135,120.8	1,058.8
	19 - 5	913	4,865	11,096.2	51,806.2	16,596.3	35,210	182.9
	20	14	413	1,318.2	4,208	1,032.2	3,175.8	4
	المجموع	17,796	34,893	33,248	262,766.8	89,260.5	173,506.6	1,245.7
المجموع		54,677	99,680	116,312.8	934,300.9	244,513.8	689,787.3	49,647.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2008. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007- بيانات غير منشورة. رام الله، فلسطين.

جدول 12: توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية

حسب الأهمية النسبية ولسنوات مختلفة (%)

النشاط الاقتصادي	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الزراعة %	0.70	3.68	1.49	1.58	1.56	1.11	1.68	1.53	1.27	0.82	0.81	1.07
الصناعة والتعدين منه %	19.5	12.94	10.87	10.53	8.16	8.91	10.56	8.64	6.89	5.90	6.15	6.76
الإنشاءات %	11	12.29	12.56	12.34	9.23	10.19	12.16	12.47	10.68	10.55	10.96	12.79
لتجارة العامة %	35.5	37.15	24.71	26.39	26.58	24.39	27.49	24.66	20.96	20.37	19.16	21.04
خدمات النقل %	1.70	1.01	2.85	3.78	3.64	3.26	4.08	3.12	3.07	4.04	2.44	5.36
السياحة والفنادق والمطاعم %	1.50	1.39	2.64	3.48	2.22	3.26	2.41	2.02	1.59	1.29	1.27	1.50
خدمات ومرافق عامة %	0.70	2.51	3.48	6.14	9.01	9.52	13.35	11.51	10.15	8.16	8.62	9.27
خدمات مالية %	1.40	0.85	0.66	2.94	3.34	3.17	4.85	6.35	3.59	3.34	5.49	7.44
شراء أسهم %	0	0.72	1.28	0.80	0.94	0.06	0.25	0.04	0.08	0.18	0.13	0.14
أغراض أخرى%	28	27.46	39.48	32.01	35.31	34.14	23.17	29.68	41.72	45.35	44.97	34.63
إجمالي التسهيلات (مليون دولار)	423.86	612.87	833.10	1,005.5	1,346.3	1,220	957.12	1,072.00	1,427.59	1,791.84	1,905.43	1,758.47

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية. النشرة الإحصائية، أعداد مختلفة.